إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في الأراضي الفلسطينية. دراسة حالة : قطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: Akram A. Al-Baghdadi اسم الطالب: أكرم عبد الفتاح البغدادي

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 20/11/2014

الجامعـــة الإسلاميـة

عمادة الدراسات العليا

قســـــم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في الأراضي الفلسطينية

دراسة حالة : قطاع غزة

Factors Impacting Job Opportunities for Graduates of Faculties of Commerce in the Palestinian Territories.

A Case Study: Gaza Strip

مقدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات

الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)

إعداد الطالب

أكرم عبد الفتاح أحمد البغدادي

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد

غـــــزة – 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي ١١٥٠

ج س غ/٣٥/

الرقم..... Ref

التاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ Date.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أكرم عبدالفتاح احمد البغدادي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية دراسة حالة – قطاع غزة

Factors Impacting Job Opportunities for Graduates of Faculties of Commerce in the Palestinian Territories A Case Study – Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين ١٧ محرم ١٤٣٦ هـ، الموافق ٢٠١٤/١١/١٠م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً ورئيساً	.....
د. وائل حمدي الداية	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمود محمد صبرة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

١٩/١١

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

بسم الله الرحمن الرحيم

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم

(سورة البقرة/الآية: 32)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلى وطني الغالي فلسطين

إلى شباب أعظم الشعوب التي عرفتها البشرية .. شباب فلسطين

إلى من أشربت فؤادي بالأمل ... وتحملت معي تعب السنين....

زوجتي الغالية.....

إلى رياحين فؤادي ... و قرة عيني .... أبنائي وبناتي ....

إلى من أتمنى لهم ما أتمنى لنفسي ... أصدقائي....

إلى كل من قـدر جهـدي ... أهدي عملي المتواضع هذا ...

إلى الأعزاء العاملين في كلية التجارة وإدارة الأعمال بالجامعة الاسلامية.....

إليهم جميعا أتقدم بهذا العمل المتواضع ، داعيا الله العلي القدير أن ينفع به الاسلام والمسلمين وسائر شعبنا الفلسطيني....

أكرم البغدادي

شكر وتقدير

الحمد والشـــكر لله رب العالمين خلق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم، ســبحانه الذي علا فقهر، وملك فقدر، وعفا فغفر، وعلم وستر، وهزم ونصر، وخلق ونشر. وصلّ اللهم وسلم على سـيدنا محمد صـاحب الكتاب الأبقى، والقلب الأتقى، والثوب الأنقى، وصاحب الشرع المحمود، الذي كشف الهم بالسجود، والشفيع في اليوم المشهود.

يسـعدني أن أفيَ صـاحب الحق حقه، وذا الفضـل فضـله وأشـير بالبنان، وأزجي بجزيل الشكر والعرفان وخالص الامتنان إلي الاستاذ الدكتور الفاضل / محمد مقداد ذاكراً وشـاكراً فضـله وجهوده وتوجيهاته من خلال إشـرافه الكريم على رسالتي هذه.

كما لا يسـعني إلا أن أتقدم بوافر الشـكر والعرفان إلي الدكتور/ وائل الداية والدكتور/ محمود صبره ، اللذان زادوني شرفاً وتقديراً في قبولهم المشاركة في لجنة الحكم والمناقشـة على رسـالتي هذه رغم انشـغالهم ومسؤولياتهم العديدة.

والشـكر موصـول إلى جميع العاملين في عمادة الدراسـات العليا في الجامعة الإسلامية وأخص بالذكر الكادر الأكاديمي على ما قدموه لي خلال سنوات دراستي.

وأخيرا فإن ما كان في هذه الدراسة من صواب فهو توفيقاً من الله وما كان بها من خطأ فهو مني.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ هو نعم المولى ونعم النصير

أكرم البغدادي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى دراسة **العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية، دراسة حالة قطاع غزة** ، لذلك قام الباحث بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتمثل مجتمع الدراسة من خريجي كليات التجارة فى الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ، حيث تم إختيار عينة بلغت (160) فرد من أفراد المجتمع ، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، ورسم سياسات أو تخطيط حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة. وعدم وجود دراسة حقيقية لحاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية، حيث لا يتم التنسيق مع الحكومة بخصوص هذا الشأن ، وخاصة وزارتي التربية والتعليم والعمل. كذلك عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة، وآلية توجيه أو قيود بما يتلائم وحاجات سوق العمل. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وبين حصول الخريجين على فرصة عمل من وجهة نظر الخريجين. كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل تعزى لمتغيرات (الجنس– التخصص – الدورات التدريبية – المعدل التراكمي – الجامعة).

وقد أوصت الدراسة بوجوب إتباع سياسة تعليمية جديدة تتمشى مع متطلبات سوق العمل. وضرورة التنسيق بين حاجات السوق الحالية والمستقبلية من القوى العاملة بأنواعها وذلك بتوفير قاعدة بيانات عن حجم الاحتياجات وبيانات عن مخرجات نظام التعليم لخلق موائمة بين الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة والمخرجات التعليمية. والاهتمام بالمشاريع الصغيرة ومشاريع التشغيل الذاتي. والعمل على تحديث المناهج التعليمية، وجعلها مواكبة للتطورات العلمية المستجدة.

Abstract

This study aims to examine factors that may influence on employing the graduates of business and commerce collages in the Palestinian territories. These factors include economic factors, academic and training factors, and political factors. Therefore, the research applies the descriptive analytical methodology to examine these factors and to suggest recommendations. The study population includes graduates from business and commerce colleges in the local universities in Gaza Strip. A questionnaire was developed and distributed randomly to 180 members of the study community.

Our result shows that the political factor is the most important factors that influence on hiring the graduates of business and commerce collages. In particular the siege on Gaza strip, the division between Gaza Strip and West bank, unrest of political situation are considered as the main factors influence on hiring graduates. The study also finds that the economic condition play a significant role in hiring graduate. More importantly, the results reveal that the labor market fails to hire more graduates. In addition, the output of the education system is not matched with the need of labor market. Furthermore, the local companies have no capacity to employ more people. The findings also reveal that the academic and training is considered as an important factor in hiring graduates. In particular, respondents attribute the shortage in academic filed to the GPA, the rank of university, the number of graduates, and the relationship between universities and local community. In addition, respondents attribute the shortage in training filed to the shortage of skills such as language skills, managerial skills, computer skills, communication skills, and training skills.

Based on the previous results, the study recommends to develop educational policy that matches the needs of the labor market and the output of commerce collages. There should be coordination between the needs of current and future market labor. The official institution should have an accurate database that explains the needs of all sectors. Therefore, the output of the education system is aligned with the actual needs of the workforce and labor market. Also there should more attention to small business projects and self-employment projects. The study also recommends on updating the study curriculum, to go with the scientific and modern developments, to ensure the more qualified graduates in both scientific and practical levels.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص البحث	د
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الاشكال	ي
1. الفصل الأول: خطة الدراسة وهيكلها	
1.1 مقدمة الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة.	7
3.1 فرضيات الدراسة.	8
4.1 متغيرات الدراسة	9
5.1 أهداف الدراسة.	11
6.1 أهمية الدراسة.	11
7.1 مميزات الدراسة.	13
8.1 مصطلحات الدراسة.	14
9.1 الدراسات السابقة.	15
10.1 التعليق على الدراسات السابقة.	33
11.1 الخلاصة.	35
2. الفصل الثاني: التعليم الجامعي وبطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني	
1.2 المبحث الأول: مفهوم البطالة وتطورها.	
1.1.2 مقدمة	39
2.1.2 مفهوم البطالة	39
3.1.2 تعريف البطالة	43

الموضـــــوع	رقم الصفحة
4.1.2 أنواع البطالة	47
5.1.2 البطالة في الوطن العربي	50
6.1.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة	55
7.1.2 أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة.	56
8.1.2 البطالة في الاراضي الفلسطينية	58
2.2 المبحث الثاني: بطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني	61
1.2.2 ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب الفلطسيني	62
2.2.2 أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية	63
3.2.2 الآثار الاقتصادية والجتماعية بين بطالة الخريجين	66
4.2.2 بطالة خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في فلسطين	68
5.2.2 دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر والبطالة	70
3.2 المبحث الثالث: التعليم الجامعي وسوق العمل	76
1.3.2 واقع التعليم الجامعي في فلسطين	79
2.3.2 أهداف التعليم الجامعي الفلسطيني	81
3.3.2 مخرجات العملية التعليمية المؤثرة في سوق العمل	83
4.3.2 متطلبات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.	87
4.2 الخلاصة	90
3. الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات	
1.3 المقدمة.	92
2.3 منهج الدراسة.	92
3.3 مجتمع الدراسة.	93
4.3 عينة الدراسة.	93
5.3 أداة الدراسة.	93
6.3 خطوات بناء الإستبانة.	98
7.3 صدق الإستبانة.	98
8.3 ثبات الإستبانة.	105
9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة.	106

الموضـــــوع	رقم الصفحة
10.3 الخلاصة	107
4. الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	
1.4 المقدمة.	110
2.4 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية.	110
3.4 اختبار فرضيات الدراسة.	116
4.4 تحليل فقرات الاستبانة.	130
5.4 الخلاصة	139
5. الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
1.5 نتائج الدراسة.	144
2.5 توصيات الدراسة.	146
3.5 مراجع الدراسة	150
4.5 ملاحق الدراسة	158

فهرس الجداول

الرقم	الجـــــدول	رقم الصفحة
1	أعداد خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية ما بين 2006 الى 2013	69
2	يوضح معدلات البطالة بين خريجي كليات التجارة ممن يحملون مؤهلاً علمياً ، دبلوماً متوسطاً فأعلي في الأراضي الفلسطينية لعام 2011-2013.	70
3	توزيع أعداد الجمعيات على محافظات قطاع غزة	72
4	**توزيع أعداد العاملين في الجمعيات على محافظات قطاع غزة**	74
5	درجات مقياس ليكرت الخماسي	97

الرقم	الجـــــدول	رقم الصفحة
6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال	100
7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال	101
8	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال	102
9	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال	103
10	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة	104
11	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	105
12	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	110
13	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	111
14	توزيع عينة الدراسة حسب الجامعة	112
15	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	113
16	توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه	113
17	توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال الإدارة	114
18	توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال اللغة	114
19	توزيع عينة الدراسة حسب قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف	115
20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل الاقتصادية المؤثرة	117
21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة "	120

الرقم	الجـــــدول	رقم الصفحة
22	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة "	124
23	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة "	127
24	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان	130
25	نتائج اختبار " مان وتني" – الجنس	132
26	نتائج اختبار " كروسكال- والاس" – التخصص	133
27	نتائج اختبار " كروسكال- والاس" – الجامعة	135
28	نتائج اختبار " مان وتني" – الحالة الاجتماعية	136
29	نتائج اختبار " مان وتني" – تلقي المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب	137
30	نتائج اختبار " مان وتني" – قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف	138

فهرس الاشكال

الرقم	الشـــــكل	رقم الصفحة
1	معدلات البطالة في الدول العربية لعام 2012م	52
2	معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة، الربع الثاني 2012-الربع الثاني 2014	58
3	نسب توزيع الجمعيات المسجلة في محافظات قطاع غزة:	72
4	توزيع نسب العاملين في الجمعيات على محافظات قطاع غزة	74

مقدمة الدراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

كثرت وتعددت المشكلات التي تواجه دول العالم والدول الإسلامية والعربية بصفة عامة ، وفلسطين بصفة خاصة، ومن أخطرها مشكلة البطالة لما لها من أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، والذي يتجه مؤشرها البياني نحو الأعلى في ظل غياب المعلومات الحقيقية عن حجم المشكلة وأسبابها وانعكاساتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يجعل منها سبباً لأمراض يصعب علاجها تُصيب بصفة خاصة جيل العمل والإنتاج وشباب المستقبل الملقى على عاتقه النهوض بهذا الوطن والعمل على رفعته وتخليصه من مشاكله السياسية والاقتصادية.

وتعتبر البطالة حصيلة لاقتصاد راكد لا يهدف إلى توزيع عادل، وفقدان التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل. واللافت للنظر أن مشكلة البطالة انتشرت وامتدت إلى جميع شرائح المجتمع من خريجي الكليات المتوسطة الجامعية والجامعات، وأخذت حجماً وأشكالاً خطيرة تهدد كيان المجتمع بأكمله. كما انها تساعد على انتشار الامراض الاجتماعية ، كالادمان والمخدرات وغياب الانتماء والهجرة ، وايضاً فإنها تمثل تهديداَ واضحاً على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي . وليس هناك أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين سوى أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين من المتعلمين، حيث أن أحد سمات البطالة في المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر تفشيها بين المتعلمين اللذين يحملون شهادات عليا، أو على الأقل تكون أكثر وضوحاً بينهم.

وفي هذه الدراسة حاول الباحث تناول ظاهرة البطالة بين الخريجين من كليات التجارة والعلوم الادارية في قطاع غزة ، حيث شملت الدراسة عدة فصول ، وتناول الفصل الأول خطة الدراسة وهيكلها العام وتضمن التساؤلات والفرضيات وأهمية الدراسة والدراسات السابقة وغيرها، وقد تضمن الفصل عدة محاور تشمل: مشكلة الدراسة ، فرضيات الدراسة، أهداف الدراسة ، حدود الدراسة، مصطلحات الدراسة ، وأخيراً محور الدراسات السابقة والتعليق عليها من قبل الدارس.

وتناول الفصل الثاني بعض الموضاعات الهامة مثل تعريف ومفهوم البطالة بشكل عام وتشخيص بطالة الخريجين والتعليم الجامعي وسوق العمل الفلسطيني من خلال ثلاثة مباحث، اولها عن مفهوم البطالة وتطورها. أما المبحث الثاني فتطرق إلى بطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني بشكل عام . وقد تناول المبحث الثالث موضوع التعليم الجامعي في فلسطين وسوق العمل الفلسطيني.

أما الفصل الثالث من هذه الدراسة قد تضمن منهجية وإجراءات الدراسة ، وتناول أيضاً وصفاً لمنهج الدراسة ، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما تضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل البيانات وهي: منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة وأداة الدراسة وصدق وثبات الاستبانه ، وأخيرا المعالجات الإحصائية.

وتطرق الفصل الرابع الى الدراسة الميدانية التي اتمها الباحث وتفسيرها من خلال تحليل البيانات وفقرات الاستبانة ونتائج فرضيات الدراسة من خلال تحليل فقرات الدراسة ونتائج فرضياتها.

وشمل الفصل الخامس كلاً من النتائج والتوصيات ، حيث تطرق هذا الفصل إلي نتائج الدراسة التي توصل لها الباحث ثم تبعها بتوصيات الدراسة.

تناول الفصل الأول خطة الدراسة وهيكلها العام، حيث تضمن هذا الفصل المحاور التالية.

- 1.1 **مقدمة**

- 2.1 **مشكلة الدراسة**.

- 3.1 **فرضيات الدراسة**.

- 4.1 **متغيرات الدراسة**

- 5.1 **أهداف الدراسة**.

- 6.1 **أهمية الدراسة**.

- 7.1 **مميزات الدراسة**.

- 8.1 **مصطلحات الدراسة**

- 9.1. **الدراسات السابقة**

- 10.1. **التعليق على الدراسات السابقة**.

- 11.1 **الخلاصة**

1.1 **مقدمة**:

كانت أهم مشاكل العالم هي المشاكل السياسية والحروب وتحديد الحدود وغيرها، أما الآن فأصبح الاقتصـاد له الوزن الأثقل والدور الفعال في التعامل وفي وضـع الاتفاقيات الاقتصـادية بين دول العالم، وأيضـاً أصـبح الاقتصـاد على مسـتوى الدولة الواحدة ذا مكانة بارزة في رسـم سـياسـات الحكومات وقياس نجاحها، حيث يعكس مدى نمو مؤشـراتها الاقتصـادية على كفاءة الحكومات، ومن ضـمن هذه المؤشرات الاقتصـادية لدى الدول مؤشـر البطالة والقوى العاملة حيث أصـبحت البطالة الآن في مختلف دول العالم هي المشـــكلة الأولى وهناك ما يقارب المليار عاطل عن العمل موزع على مختلف أنحاء المعمورة في حالة بطالة كاملة أو جزئية، حيث دخلت البطالة في ظل العولمة مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ففي حالة البلدان الصـناعية المتقدمة كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصـادية بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش.(علي،2011: ص 2)

أما الآن فقد أصـبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان مشـكلة هيكلية إدارية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصـادي تتفاقم البطالة سـنة بعد أخرى، وفي البلاد التي كانت اشـــتراكية والتي لم تعرف البطالة أبدا تتزايد جيوش العاطلين فترة بعد أخرى في غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالي.

أما في البلاد النامية فالبطالة تتفاقم بشـكل عام أسـوة بباقي الدول الاخرى ، مع اسـتمرار فشـل جهود التنمية الاقتصـادية والإدارية وتفاقم ديونها الخارجية وتطبيقها لبرامج صـارمة للانضـباط المالي ، وزاد من خطورة الأمر أن هناك فقراً شـديداً في الفكر الاقتصـادي الراهن لفهم مشـكلة البطالة وسـبل الخروج منها، بل هناك تيار فكري ينتشـر بقوة الآن ينادي بأن البطالة أضـحت مشـكلة تخص ضـحاياها وأن العاطلين عن العمل هم هؤلاء الذين فشـلوا في التكيف مع سـوق

العمل وظروف المنافسة والعولمة ولهذا يجب أن يتحملوا عبء المشكلة وأن يبحثوا بأنفسهم عن حل لها (زكي، 1998 : ص 10).

وكما هو معروف ، فإن للبطالة أبعاد وتأثيرات أخرى على المكون الثقافي والاجتماعي للبلد ، ومن هنا تكمن خطورة تأثيراتها وأضرارها البليغة التي تصيب وتؤثر في السلوكيات الاجتماعية الأمر الذي يكون سبباً لنشوء بعض الظواهر الشاذة في الحياة اليومية، والذي يكون بدوره حاضنة مناسبة لظهور الاختلافات السلوكية في محيط العاطلين عن العمل.

وترتبط البطالة بعلاقة وثيقة مع طبيعة الحكم السياسي وحالة الاستقرار السياسي والأمني حيث أن البطالة تعتبر كونها من بنيان أنظمة الحكم الاستبدادية والعسكرية حيث التوترات السياسية الدائمة سواء في داخل البلد أو على حدوده الخارجية مع محيطها وجيرانها، كما أن البطالة ترتبط أيضا بعلاقة قوية مع طبيعة وحركة وتشكيل الأنظمة الاقتصادية العالمية حيث تؤثر سياسات تلك الدول القوية على الحركة الاقتصادية في العديد من دول العالم الضعيفة وبالتالي تكون البطالة من إحدى إفرازات تلك النظم الاقتصادية العالمية (الحيالي،2013: ص6).

إن مشكلة البطالة التي باتت تتضح معالمها في كافة أقطار العالم تبرز معنى الخطورة لتناول موضوع كهذا وتشير إلى أهمية تناول الموضوع ومعرفة مسبباته ونتائجه، فالمتتبع لمشكلة البطالة سواء على مستوى محلي أو عالمي يدرك خطورتها، وقد تحدثت تقارير محلية ودولية عديدة عن البطالة في فلسطين بشكل كبير لما تمثله البطالة من معضلة كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني.

فقد كشف تقرير حديث للأنروا أن 52 % من الفلسطينيين في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر في بداية العام 2013، وأفاد التقرير بإن هذه الأرقام تشهد تصاعداً كبيراً وغير مسبوق، مشيرا إلى أن نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة بلغت 19% ، وأرجع تقرير

الأونروا المشكلة إلى انعدام الاستثمار في المناطق الفلسطينية في القطاعين الخاص والعام جراء الحصار الذي يتصدى لأي تطور في الاقتصاد الفلسطيني.

وحسب مركز الإحصاء الفلسطيني في آخر مسح للقوى العاملة في فلسطين(الربع الاول, 2014) فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية في فلسطين من 301,200 في الربع الرابع 2013 إلى 328,000 شخص في الربع الأول 2014. وفي قطاع غزة ارتفع العدد من 159,600 في الربع الرابع 2013 الى 180,200 في الربع الأول 2014. وايضا ارتفع العدد في الضفة الغربية من 141,600 الى 147,800 خلال نفس الفترة. وأوضحت نتائج المسح أن التفاوت كبير في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ارتفع المعدل في قطاع غزة من 38.5% في الربع الرابع 2013 إلى 40.8% في الربع الأول 2014 في حين حافظ على نفس المعدل في الضفة الغربية بنسبة 18.2% لكلا الربعين، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل 23.3% للذكور مقابل 36.5% للإناث في فلسطين في الربع الأول 2014. وسُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية 20– 24 عاما، حيث بلغت 43.0% في الربع الأول 2014. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة، حيث بلغت 49.7% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة. وحسب التعريف الموسع للبطالة فقد ارتفع معدل البطالة في فلسطين من 28.6% في الربع الرابع 2013 إلى 29.3% في الربع الأول 2014. (مركز الاحصاء الفلسطيني, الربع الاول 2014).

وتعد ظاهرة البطالة أحد أهم الظواهر الخطيرة في أي مجتمع، وترتبط بشكل مباشر بالتخطيط المسبق والأهداف المرحلية، والمتعلقة بالحد منها، حيث تشكل البطالة أحد نتائج التخطيط المنظم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يهدف لخلق واقع فلسطيني يسهم في إفشال أي توجه نحو

الاستقلال الوطني الفلسطيني، والمرتبط بإدراك دوائر التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي بعدم قدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية وعجزها عن مواجهتها أو الحد منها.

2.1 **مشكلة الدراسة**:

إن خريجي الجامعات هم من طبقة الشباب والتي تشكل القطاع العريض من قطاعات المجتمع الفلسطيني، وهي الطبقة الملقى على عاتقها العمل للرقي بالمجتمع نحو مراحل متقدمة من الوعي والجهد الحثيث الذي سيتمخض عنه جيل ينتمي لفكرة التطور والإنتاج . وبحسب البيانات المنشورة لوزارة التعليم العالي فإن عدد الطلبة الخريجين الذين تم تخرجهم خلال عام 2013 من الجامعات الفلسطينية بلغ 37 الف طالب وطالبة بالمقارنة مع عدد الخريجين خلال عام 2012 والذي فاق 35 الف طالبا وطالبة ممن يحملون الدبلوم فاعلى . (http://www.mohe.pna.ps/Statistics.htm)

وحسب الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فان نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد الذين يحملون مؤهلا علميا دبلوماً متوسطاً فأعلى خلال الربع الاول من عام 2013 وصلت الى 79.2% في فلسطين (الضفة الغربية 78.8%، قطاع غزة 79.8)، بينما بلغ معدل البطالة للذين يحملون مؤهلا علميا دبلوماً متوسطاً فاعلى في فلسطين الى 30% (الضفة الغربية 24.7%، قطاع غزة 37%). وأكثر تحديدا فإن أعداد خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في الاراضي الفلسطينية قد ارتفع في عام 2007/2006 من 2818 طالباً وطالبة إلى 4452 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2013/2012 حسب المركز الاحصائي – وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني.

كما تم توضيحه أعلاه في بند 1.1 ، فإن خريجي كليات التجارة والاعمال الادارية في قطاع غزة يعانون من البطالة وبنسبة زادت عن 30% ، وهذا مؤشر يستدعي من الباحثين لمعرفة الاسباب والعوامل التي تجعل من هذه الظاهرة مجالا للدراسة والبحث .

لذلك تعد هذه الدراسة محاولة علمية لدراسة واقع الحال في الأراضي الفلسطينية الذي يفضي إلى الظروف والعوامل المؤثر في حصول الخريجين من كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية على فرص عمل تناسب مؤهلاتهم العلمية.

وللأهمية التي يطرحها معرفة العوامل التي تؤثر في الحصول على فرصة عمل لدى خريجي كلية التجارة لابد من معرفة عدد من العوامل التي تؤثر في هذا المجال ومن خلال ذلك نستنبط بعض التساؤلات الفرعية التي تساهم في الإجابة على التساؤل الرئيس وهي كما يلي:

- ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في إيجاد فرص عمل لخريجي كليات التجارة؟
- ما الحلول الكفيلة بتخفيف أو الحد من ظاهرة البطالة المتفشية بين الخرجين الجامعيين وما إمكانية حصولهم على فرصة عمل في مجال تخصصاتهم؟

3.1 **فرضيات الدراسة**:

بعد ان قام الباحث بالرجوع إلى الدراسات العلمية السابقة في مجال البطالة، وبناءً على واقع الاقتصاد الفلسطيني، وقطاع العمالة على وجه الخصوص، فإن الباحث قد قام بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.
- تؤثر العوامل الأكاديمية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.

- تؤثر العوامل السياسية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، التخصص، الدورات، المعدل التراكمي، الجامعة إلى تخرج منها)

4.1 **متغيرات الدراسة**:

لقد قام الباحث بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وذلك وفقاً للدراسات السابقة حول هذا الموضوع ، وتم بناء المتغيرات الأكثر مناسبة لهذا النموذج ، وهي كالتالي:

أ. **المتغير التابع:** فرصة عمل خريجي كليات التجارة في الاراضي الفلسطينية، حيث تم اختيار عينة بلغت (180) فرد من أفراد المجتمع ، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والتي تشمل خريجين من كليات التجارة من الجامعات المحلية بقطاع غزة.

ب. **المتغيرات المستقلة ، وهي كالتالي :**

العوامل الاقتصادية : سيقوم الباحث بقياس مؤشرات العوامل الاقتصادية من خلال أسئلة موجهة للخريجين من كليات التجارة والعلوم الادارية. هذه الاسئلة تم استنباطها من الدراسات السابقة وتغطي جوانب مثل سوق العمل , ومعدلات الاجور واوضاع الاقتصاد الفلسطيني. وسيتم قياس هذه الاسئلة من خلال معايير كمية تأخذ القيم من 1-5 ، حيث تمثل القيمة 1 غير موافق على السؤال والقيمة 5 موافق بشدة على أثر العامل (مقياس ليكارد).

العوامل الاكاديمية والتدريب : سيقوم الباحث بقياس مؤشرات العوامل الاكاديمية والتدريب من خلال أسئلة موجهة للخريجين من كليات التجارة والعلوم الادارية. هذه الاسئلة تم استنباطها من الدراسات السابقة وتغطي جوانب مثل المستوى العام للخريج والدورات التدريبية التي حصل عليها والمهارات الادارية واللغوية التي يتقنها ، بالاضافة إلى مستوى الجامعة التي تخرج منها الطالب. وسيتم قياس هذه الاسئلة من خلال معايير كمية تأخذ القيم من 1-5 ، حيث تمثل القيمة 1 غير موافق بشدة على السؤال و القيمة 5 موافق بشدة على أثر العامل (مقياس ليكارد).

العوامل السياسية سيقوم الباحث بقياس مؤشرات العوامل السياسية من خلال أسئلة موجهة للخريجين من كليات التجارة والعلوم الادارية. هذه الاسئلة تم استنباطها من الدراسات السابقة وتغطي جوانب كالحصار والانقسام السياسي وانعدام الاستقرار السياسي والامني والربط بني التوظيف والانتماءات السياسية. وسيتم قياس هذه الاسئلة من خلال معايير كمية تأخذ القيم من 1-5 ، حيث تمثل القيمة 1 غير موافق بشدة على السؤال و القيمة 5 موافق بشدة على أثر العامل (مقياس ليكارد).

المتغيرات الديموغرافية : والى تمثلت في كل من الجنس ، التخصص ، الدورات التدريبية ، المعدل التراكمي ، والجامعة التي تخرج منها. حيث تم اعطاء وصف لهذه المتغيرات خلال الدراسة التي تتعلق بعينة الدراسة والتي بلغت (160) فرداً من خريجي كليات التجارة في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2006- 2013) لتوضيح سمات وخصائص عينة الدراسة ، والتي سيتم قياسها من خلال نظام الترميز (Coding system) ، وعلى سبيل المثال فالذكر يأخذ قيمة 1 ، والانثى تأخذ قيمة 0 ، ويطبق نظام الترميز على جميع المتغيرات الديموغرافية.

5.1 **أهداف الدراسة**:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الخريجين من كليات التجارة في الجامعات المحلية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء أو تخفيف مشكلة حصولهم على فرص عمل مناسبة تؤهلهم لمواصلة المسيرة العملية التي لابد أن تبدأ على الأقل لحظة حصولهم على الدرجة العلمية المناسبة من الكليات التجارية التي يدرسون فيها، وتستهدف الدراسة خريجي كليات التجارة من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. ويمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- تشخيص واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية وخاصة خريجي كليات التجارة ودراسة أسباب تزايد معدلات البطالة بين الخريجين الجامعيين من كليات التجارة ، وكذلك التعرف على أسباب إضافية لتزايد معدلات البطالة من وجهة نظر أفراد عينة البحث.
- دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية، سواء عوامل اجتماعية أو أكاديمة أو اقتصادية أو سياسية.
- وضع توصيات ونتائج هذا البحث تحت تصرف المسئولين في وزارة التعليم العالي بخصوص التخصصات المختلفة في كلية التجارة.

6.1 **أهمية الدراسة**:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحظى باهتمام بالغ الأهمية لكل المهتمين بالخريجين محل الدراسة، وهم خريجو كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية، ومن ثُمّ التعامل بواقعية من ناحية علمية تحليلية وموضوعية محضة. أما من الناحية العملية فإن أهمية هذا البحث تنبع من أهمية هذا الموضوع، حيث أنه لتحقيق الكفاءة في الاستفادة من القوى العاملة المحلية لابد من توظيف

تلك القوى التوظيف الأمثل، وذلك للتخلص من المشـــاكل المترتبة على عدم توازن ســـوق العمل ومن أهمها مشكلة البطالة.

وعليه فإن أهمية الدراسة تكمن في الأتي:

1. تســاهم الدراســة في دراســة مفهوم البطالة بشـكل عام والعوامل المؤدية إلى ظهورها في صـــفوف الخريجين، فضـــلا عن التعرف على الجوانب والمضـــاعفات على الوضـــع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
2. تساهم الدراسة في تسليط الضوء على بعض الأمور والعوامل غير الظاهرة على السطح والتي تجعل من المشـــكلة أكثر تعقيداً مع مرور الوقت الذي لو طال أمده على الخريج الحديث قد يؤدي إلى تلاشي الخبرات النظرية التي اكتسبها في خضم دراسته الأكاديمية ناهيك عن تراجع الخبرة العملية التي من شـــأنها تقليل كفاءة الخريج دون المســـتوى المطلوب مقارنة مع أقرانه من الذين وجدوا ســـبيلاً وظيفياً اســـتطاعوا من خلاله تنمية قدراتهم العملية المتعلقة بتخصصاتهم التجارية.
3. الوصـول إلى نتائج من شـأنها الحد من وطأة الظروف المحيطة بالخريجين والتي تحول دون تحقيقهم لأهدافهم المستقبلية بصفة إيجابية وبناءة.
4. تســاهم الدراســة في تقديم معلومات ومقترحات وتوصــيات يمكن الاســتفادة مها لدى المختصين في مجال التخطيط للتعليم العالي وجميع الجهات المختصة.
5. تسـاعد هذه الدراسـة الجامعات المحلية ، وذلك من خلال إدخالها لتعديلات في مناهجها الدراسية وتخصصاتها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي.

7.1 مميزات الدراسة

إن مشكلة البطالة كما أوضحنا سابقاً هي في حد ذاتها تعتبر واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه مجتمعنا الفلسطيني وهي أيضاً واحدة من التحديات التي يجب على الجميع العمل معاً للحد من نتائجها الخطيرة على المجتمع بقدر الامكان . لذا يجب علينا أن نسرع في العمل على إيجاد الحلول لاصلاح هذه المشكله. ومن هذا المنطلق فقد قمت بهذا البحث حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كلية التجارة، وقد امتازت هذه الدراسة بما يلي:

- تعتبر هذه الدراسة هي الاولى من نوعها التي تركز على خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في جميع الجامعات في قطاع غزة. وبالمقارنة مع دراسة مقداد وبهلول 2012، فإن دراستهم ركزت على أوضاع الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في حلها، وما يميز دراستنا بأنها ركزت على العوامل الاقتصادية والسياسية والاكاديمية والتدريبية التي تؤثر على حصول خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية على فرصة عمل.
- تلامس الدراسة الواقع المحيط بالخريجين محل الدراسة، ومن ثُمّ التعامل مع هذا الواقع من ناحية علمية تحليلية موضوعية محضة للوصول إلى نتائج من شأنها الحد من وطأة الظروف المحيطة بالخريجين والتي تحول دون تحقيقهم لأهدافهم المستقبلية بصفة إيجابية وبناءة.
- لقد استطلع الباحث آراء متنوعة لخريجي كليات التجارة والعلوم الادارية من الجامعات الفلسطينية الرئيسية في قطاع غزة، وهي الجامعة الاسلامية وجامعة الازهر بغزة وجامعة فلسطين وجامعة القدس المفتوحة بغزة.

- قامت الدراسة بدراسة معظم العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في فلســـطين ، مثل عامل الجنس وعامل الخبرة العملية ، وعامل الجامعة التي تخرج منها الطالب ، وعامل الدورات التدريبية وغيرها.
- لقد قامت هذه الدراسة بمقارنة أوضاع الخريجين حسب الجامعات المحلية في قطاع غزة ، والتي تشمل الجامعة الاسلامية وجامعة الازهر بغزة وجامعة فلسطين وجامعة القدس المفتوحة بغزة.

8.1 - **مصطلحات الدراسة**:

البطالة: هي وجود قوة بشـــرية قادرة على العمل، ترغب في العمل تبحث عنه، ولم تجده. كما عُرفت بأنها: حالة من عدم توافر عمل للراغبين والقادرين والمؤهلين للقيام بعمل معين.(العيد، وبهدي، 2012 :24)

التعريف الإجرائي للبطالة: هي مشــكلة اقتصــادية نفســية اجتماعية تنتج عن عدم توافر فرص العمل المناسبة لخريج الجامعات بالأجر المناسب بالرغم من القدرة عليه والرغبة فيه والبحث عنه, وهي تزداد مع مرور الوقت، وينتج عنها أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية.

التعليم العالي: هو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.(العتيبي، 2011 :4)

سوق العمل : " يعرف سوق العمل بأنَّه المؤسسة التنظيميَّة الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه ، أي المجال الذي يتمُّ فيه بيع الخدمات وشراؤها ، وبالتالي تسعير خدمات العمل ".

مؤسسات التعليم العالي : " تطلق اصطلاحًا على أنواع مختلفة من المؤسسات التي تواصل تعليم الشباب بعد مرحلة المدارس الثانوية ، وتشمل كافة الكليات والجامعات ومعاهد التربية وكليات المعلمين والمدارس المهنية [فوق الثانوية] ، وقد تكون هذه المعاهد مستقلة بذاتها ، أو أقسامًا تابعة لجامعة واحدة " (خياط ،: 37)

9.1 **الدراسات السابقة**:

أولاً: **الدراسات الفلسطينية**:

1- دراسة (الاسطل ، مازن ، 2014) بعنوان : "العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2012، وتمثلت مشكلة الدراسة في نمو معدلات البطالة في فلسطين بصورة متزايدة ومضطردة خلال فترة الدراسة، وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الكمي القياسي، حيث يعتبر الباحث أن هذين المنهجين من أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة. وقامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية، المساعدات الخارجية، معدل التضخم، والاستقرار السياسي) ومعدل البطالة في فلسطين، والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي تعتبر سياساته وممارساته من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، في حين تمثلت

أهم النتائج القياسية في وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي(النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية) ومعدل البطالة، وكذلك ووجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي (المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم) ومعدل البطالة في فلسطين، وقد فسرت تلك المتغيرات مجتمعة ما نسبته 77% من التغير الحاصل في معدل البطالة في فلسطين، أما النسبة المتبقية وهي % 44 فترجع إلى عوامل أخرى. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج التوظيف الإغاثية الطارئة والمؤقتة، نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته، والتوظيف الجيد للمساعدات الخارجية، وتشجيع الصناعات الصغيرة وحاضنات الأعمال، وكذلك تبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، إضافة إلى ضرورة ربط استراتيجية التعليم العالي بسياسات التشغيل في فلسطين، وكذلك تحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الاستراتيجي من خلال تطوير المناهج الدراسية وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

2- دراســة (مقداد و بهلول ،2012) بعنوان: "بطالة خريجي كلية التجارة ودور المشــاريع الصغيرة في علاجها".

ناقش البحث مشـكلة مهمة متعلقة ببطالة الخريجين من التخصـصـات التجارية في قطاع غزة، من حيث أسبابها المختلفة وما يتعلق منها بالشخص نفسه والظروف المحيطة به أو بالجامعة أو بالمناهج نفسها .واستخدم الباحثان البيانات الأولية عبر استبانه تم توزيعها على 72 من خريجي كليات التجارة في الجامعات سـواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية .وقام الباحثان باسـتخدام أساليب التحليل الوصفية باستخدام النسب والمتوسطات وبعض الاختبارات الإحصائية المناسبة للدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أزمة حقيقية متعلقة بمشكلة البطالة بين خريجي كلية التجارة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. وتشير نتائج التحليل إلى العديد من العوامل التي تعيق الخريج عن الحصول على فرصة عمل، حيث تعتبر مشكلة عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية والحاسوب بالإضافة إلى الشروط المعقدة لطلب الحصول على الوظيفة من أهم الصعوبات التي يواجهها الخريجون في حصولهم على فرصة عمل. كما يركز الخريجون على الانتماء السياسي وتعقيد متطلبات وشروط الحصول على الوظيفة كعناصر أساسية للمشكلة.

كما وتشير النتائج إلى ضعف دور الجامعات في المساهمة في توفير فرص العمل للخريجين، وان كانت تؤهلهم للحصول على فرصة عمل مستقبلا .ولا يرى الخريجون أن المناهج التي يدرسونها تناسب سوق العمل بل هي مناهج نظرية. ولعل هذه النتائج تعكس درجة الإحباط الذي يواجهه الخريجون بسبب عدم توفر فرصة عمل لهم.

3- دراسة (النمروطي و صيدم ،2012) بعنوان:"بطالة الخريجين و دور المشاريع الصغيرة في علاجها".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة وكذلك خلق دخول لهم ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع .ولهذا فقد تم تبيان أهمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى صياغة نموذج قياسي يوضح المتغيرات ذات التأثير في التقليل في نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية. وقاد استخدم الباحث المنهج الوصفي التلحليلي ، وكذلك المنهد الكمي القياسي، حيث يعتبر الباحث أن هذين المنهدين من أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة. وتم التوصل

على أن المشاريع الصناعية والتجارية الداخلية تساعد بشكل كبير في تقليل نسبة البطالة أكثر من غيرها من المشروعات، مثل مشاريع الخدمات والنقل والبناء .إضافة إلى تقديم مجموعة متكاملة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في تذليل هذه المشكلات وإيجاد الحلول العملية لها.

4- دراسة (الزعنون و اشتيه، 2011) بعنوان "البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية".

هدفت الدراسة للتعرف على واقع البطالة في صفوف الخريجين في المجتمع الفلسطيني والتي تعد انعكاساً لواقع العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بكل ما تتضمنه من مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل. إضافة إلى المشاكل الخاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التلقينية ، وتأثير كل ذلك على مخرجات التعليم التي لا تتناسب ولا توازي حجم ومتطلبات سوق العمل مما يؤدي إلى تخريج إعداد كبيرة من الشباب الذين يواجهون مشكلات جديدة وحقيقية تتمثل في عدم قدرتهم على الحصول على عمل او وظيفة تتناسب مع نوع التأهيل والتدريب الذي تلقوه خلال مرحلة الدراسة الجامعية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الكمي للبيانات المتوافرة المتعلقة بسوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الاسرائيلي ، ومن المصادر الاحصائية الاسرائيلية والفلسطينية والتي تعتمد أساساً على عدة مسوح أجريت من قبل مركز الاحصاء الفلسطيني ، مثل مسح القوى العاملة والمسح الصناعي والزراعي ومسح المنشآت. أما البيانات المعلقة بأعداد الطلبة والخريجين من الجامعات فتم الاعتماد على التقارير السنوية لمجلس التعليم العالي وعلى تقرير وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني. وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر التقديرات لأعداد

الخريجين مستقبلاً يوحي بأن المشكلة تتفاقم بشكل كبير ، حيث تشير التقديرات إلى أن أعداد الخريجين سوف تتضاف خلال العقدين القدمين أكثر من ثلاث مرات ، حيث سيبلغ عدد الخريجين في العام 2020م أكثر من 25 ألف خريج، وسوف يشكل العرض من الجامعات المحلية هوالي 70% من مجمل عرض الخريجين ، هذا التزايد المتوقع لا يرافقه زيادة موازية في الاستثمار والانفاق الحكومي. وبالتالي تستخلص هذه الورقة بعضًا من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية وصناع القرار للمساهمة في الحد من حجم مشكلة البطالة بين الخريجين في المجتمع الفلسطيني.

5- دراسة (Migdad ،2010) بعنوان: بطالة الخريجين في نظام التعليم الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى البحث واقع التعليم العالي الفلسطيني وواقع الخريجين ومدى مناسبتهم لسوق العمل، كما ويدرس مدى متابعة هذه المؤسسات لخريجيها بعد التخرج.

وقد درس الباحث العديد من التجارب الدولية في متابعة الخريجين، إضافة إلى الأدبيات المختلفة وبعض المبادرات في السوق الفلسطيني. كما أنه استخدم مجموعتين من الاستبيانات، الأولى تتعلق بالخريجين سواء أكانوا عاملين أو عاطلين عن العمل أو عاملين في غير مجال التخصص، وقد تم تحكيم الاستبيانات عبر مجموعة من الخبراء في الضفة الغربية وغزة ثم تم توزيعها على حوالي ألف مفردة من مفردات العينات المستهدفة.

ويبين البحث أهمية قيام مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني بمتابعة الخريجين والتعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ومحاولة التأقلم معها وتلبية احتياجاتها. وقد أشارت نتائج التحليل إلى ضعف قيام مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني بمتابعة الخريجين، كما أشارت إلى ضعف النشاطات المرتبطة بمتابعة الخريجين مقارنة مع الدول الأخرى.

وتوصـي الدراسـة وزارة التعليم العالي الفلسـطيني لتنظيم جهودها والتعاون مع مؤسـسـات التعليم العالي لتفعيل متابعة الخريجين وربطهم في سوق العمل الفلسطيني. كم وتوصـي هذه المؤسسات بالعمل على تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني بما يساهم في توقير فرص العمل للخريجين.

6- دراسـة (أبو شـوارب،2010) بعنوان:عناصـر البيئة المؤثرة في اختيار الطلبة لتخصـص المحاسبة في الجامعة الإسلامية

هدفت هذه الدراسـة إلى تحليل بعض العناصـر التي تؤثر في قرارات الطلبة اختيار تخصـص المحاسبة كتخصص رئيس ، وما هي الأولويات التي تؤثر في تلك القرارات وما إذا كان الطالب على اطلاع مسبق بالتخصص الذي يقوم باختياره أم أن الاختيار يتم عشوائياً وبناء على رغبة الآخرين من الأهل أو الأصـدقاء أو البيئة المحيطة بطالب المحاسـبة ،حيث اسـتخدم الباحث المنهج التحليلي الوصـفي كمنهج للدراسـة، والاسـتبانه كأداة للدارسـة، وبينت الدراسـة تداخل وتكامل هذه العوامل في التأثير على قرارات الاختيار، كما وأظهرت الدراسة العناصر الإيجابية وبعض العناصـر السلبية المؤثرة في اختيارات الطلبة ، وتبين أن العناصـر الإيجابية هي أكثر من العناصـــر السـلبية المؤثرة في عملية الاختيار ، ولم يكن هناك فروق بين آراء الطلاب والطالبات مما يدلل على توافق انطباعات الجنسين حول طريقة الاختيار ، ويشتركون في أن هذا المجال من التخصصات في الجامعة له دوره وأهميته في المستقبل.

7- دراسة (خضير،2006) بعنوان : سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية آثارها و دورها في حل مشكلة البطالة.

تقوم هذه الدراسة على أساس إبراز مدى تأثير سياسات وزارة التربية والتعليم العالي على البطالة، كما وتهدف إلى إبراز حلول ممكنة تقدمها الوزارة للحد من ظاهرة البطالة بين خريجي المؤسسات التعليمية. ومن اجل تحقيق هذا الهدف اعد الباحث اســتبانتين، إحداهما وجهت إلى خريجي

المعاهد و الجامعات غير العاملين حيث تم توزيع 597 استبانه كعينة عشوائية، وتم استرداد ما نسبته 88.1 % أي ما مجموعه 526 استبانه. كما وتم توزيع الاستبانه الأخرى على 60 فرداً كعينة للمجتمع الثاني وهم أساتذة في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، الأزهر، والقدس المفتوحة، وكانت نسبة الاسترداد من هذه العينة 73.3 % حيث تم استرداد ما مجموعة 44 استبانه.

وتوصلت الدراسة إلى انه من المستحيل أن تستطيع وزارة التربية والتعليم العالي تقديم حلول لظاهرة بطالة المتعلمين بمعزل عن وزارت السلطة الأخرى ومؤسسات المجتمع المحلي وذلك لصعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة. كما توصلت الى وجود اثر لسياسات الوزارة على حجم البطالة، وانه من الممكن أن تقوم الوزارة بدور فاعل في حل مشكلة البطالة إذا تم تطويرها على أسس لا تتجاهل سوق العمل، وذلك من خلال تنسيق وتخطيط مسبق تشارك فيه المؤسسات المستقطبة للعمالة، لكن هذا الدور مشروط باستقرار سياسي، وأداء اقتصادي ناضج.

وطرحت الدراسة بعض التوصيات والمقترحات الموجهة إلى كل من الوزارة وجهات حكومية أخرى تعنى بالتنمية وتطوير الاقتصاد، يتلخص أهمها في العمل على تفعيل التعليم الثانوي المهني التقني وتحسين مستواه وصورته في المجتمع، ليصل نسبيا إلى درجة موازية للتعليم العام، وكذلك العمل على توعية المجتمع إلى أهمية هذا النوع من التعليم بالتنسيق مع الإعلام والجامعات. كذلك العمل على إنشاء قسم يعنى بإعداد أبحاث ودراسات ميدانية دورية لسوق العمل وإيجاد اتصال وتنسيق مع مؤسسات المجتمع ورفع تقارير دورية للمستويات الإدارية ذات السلطة في اتخاذ القرار ورسم السياسات. كذلك العمل على إقامة مشاريع متكاملة خاضعة للسلطة الفلسطينية على ارض مستأجرة في أي من الدول التي تتمتع بقدر من الاستقرار السياسي إلى أن يتم إيجاد سبيل لحرية حركة واستقلالية تواصل مع العالم الخارجي. ومن اجل حماية هذه الحرية، يقترح الباحث العمل على إيجاد مصالح اقتصادية لدول ذات نفوذ دولي كبير داخل قطاع غزة.

8- دراسة (لبد، 2004) بعنوان: "تحديث إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية" .

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل والمحددات السكانية والاقتصادية التي تؤثر على حجم القوى العاملة ونسب المشاركة، ووضع الفرضيات اللازمة للوصول إلى الإسقاطات المستقبلية عنها وذلك عبر تحديث إسقاطات العمالة والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية لغاية عام 2010 والتوصل كذلك إلى الاستنتاجات والتوصيات المناسبة ، وقد تم تقسيم هذا الدراسة الى عدة فصول ، حيث تم التركيز في الفصل الأول منها على المنهجية العامة ، وهذا من خلال توضيح أهداف الدراسة والخطوات العامة لها والأسئلة البحثية.

وقد تم التوصل في الدراسة إلى صعوبة تحديد معدلات واقعية للفترات المستقبلية حيث أنها ستبقى رهينة للتطورات المستقبلية ، وتبعاً لما يستجد من ظروف سياسية واقتصادية.

وقد كان من ضمن الاستنتاجات لهذه الدراسة هي نسب المشاركة المرتفعة للقوى العاملة الفلسطينية، والتي تعتبر بحد ذاتها مؤشرا يجب التوقف عنده كون أن النسب المكملة لها تشمل مجموع نسبتي العمالة والبطالة واللتان تعتبران أيضا أهم ما تم الحصول عليه في الإسقاطات بالنسبة إلى موضعنا، وهذا ما يدلل أيضا على مدى عمق الأزمة التي ستنتج عن البطالة مستقبلا في السنوات المقبلة وما سيترتب على ذلك من الصعوبات والمشاكل التي ستواجه المجتمع الفلسطيني عامة والاقتصاد الفلسطيني خاصة.

9- دراسة (عرمان: 2002) بعنوان :"مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل".

هدفت هذه الدراسة للإجابة على بعض التساؤلات ذات العلاقة بطبيعة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية وسوق العمل المحلية، إظهار ابرز التخصصات التي يوجد عليها طلب في سوق العمل وتلك التي يوجد منها فائض كما ونوعا، وهكذا تسليط الضوء على

العلاقة بين المؤهل العلمي والتخصص من جانب وبين المهنة التي يمارسها الخريجون المشتغلون من جانب آخر، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين مستوى التعليم والتخصصات العلمية والتوجه إلى سوق العمل الإسرائيلية، ومستوى تأثير نظام التدريب والتأهيل على مساعدة الخريجين المتعطلين بشكل خاص على الانخراط في السوق. كما وركزت الدراسة على تحليل المشكلة لمحاولة تقدير حجمها. ولقد استندت الدراسة بشكل أساسي إلى نتائج بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997 . وفي النهاية خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في حل مشكلة عدم التوافق. منها بناء نظام موحد للتعليم والتدريب انطلاقا من حاجة سوق العمل المحلية، بلورة نظام لمراقبة تطورات احتياجات سوق العمل المحلية بشكل مستمر، اعتماد المرونة بتزويد الطلاب مهارات أساسية واسعة وتقييم وتحديث المناهج بشكل دوري خلال تغذية راجعة مصدرها سوق العمل، وضع آلية لمتابعة الخريجين ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل وكذلك وضع آلية تدريب لاحقة لتطوير مهاراتهم حسب تطورات سوق العمل المحلية، تطوير أنظمة للإرشاد والتوجيه المهني تبدأ من المرحلة الثانوية للمساعدة على اختيار تخصصات ملائمة لاحتياجات سوق العمل، إيجاد آليات مستقرة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وتطوير سياسات القبول وقدرات الهيئة التدريسية وكذلك المباني والقاعات والمختبرات العلمية، ضمان توفر الفرص التعليمية والتدريبية بشكل عادل بين كلا الجنسين وفي شتى التخصصات، تشجيع الاستثمار في التعليم والتدريب.

ثانياً: الدراسات العربية:

1- دراســة (حســين، 2012) بعنوان: الأثر الاقتصــادي للبطالة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هدفت هذه الدراســة إلى تقصــي واقع البطالة وآثارها الاقتصــادية في دول المجلس والمتمثلة في نفقة البطالة: خســارة المجتمع بســبب تعطل عدد من أفراده مســاوية لنقص المنتج من الســلع والخدمات مقدرة بقيمتها المالية يضـــاف إلى ذلك العبء المالي والإداري الذي يقع على عاتق الحكومة أو الهيئات العامة حيث نجدها مضـــطرة إلى دفع الملايين كتعويضـــات للعاطلين عن العمل وفترة البطالة، كلما طالت فترة البطالة، كلما أدى ذلك إلى نقص في مهارة وقدرة العامل على العمل والإنتاج والضــرر الإنتاجي: هناك ارتباط بين معدل البطالة وما يســمى بفجوة الناتج المحلي الإجمالي، أو انحراف الناتج الكلي من حالة التوظيف الكلي وحجم تحويلات الأجانب في دول المجلس والتي تشكل استنزافاً للمزيد من الموارد وتسرب مخزون كبير من العملات الأجنبية الصــعبة إلى الخارج. اعتمدت الدراســة المنهج الوصــفي التحليلي حيث تم تجميع بيانات ثانوية من التقارير الرسمية لبلدان المجلس الست (السعودية؛ قطر؛ البحرين، الكويت؛ عمان والإمارات العربية المتحدة) بالإضـــافة الى تقارير البنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي ومؤشـــرات التنمية العالمية. وقد أظهرت الدراســة مؤشــرات واضــحة لأثر البطالة الاقتصــادي الســلبي على موازين مدفوعات دول المجلس لما يمثله من اســتمرار نزيف مدخرات اقتصــاديات دول المنطقة وفرصــا ضائعة للاستثمار، وعدم إمكانية إعادة توظيف الأموال في الدورة الاقتصادية لهذه الدول.

ومن نتائج هذه الدراســة أيضــا ما يتعارض مع النظرية الاقتصــادية المتمثلة في العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصـــادي ومعدل البطالة بين مواطني هذه الدول وذلك لوجود عمالة أجنبية مما يجعل موضوع البطالة ذو خصوصية في هذه البلدان.

2- دراســـة (زيدان وحمدون، 2012) بعنوان: "اثر البطالة في النمو الاقتصـــادي (العراق والجزائر) انموذجا""

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر البطالة في النمو الاقتصادي في بلدان عربية مختارة(العراق والجزائر) للمدة 1995-2008، وذلك من خلال دراســة العلاقة بين النمو الاقتصــادي ومعدل تغيير البطالة باستخدام قانون oukn حيث تؤكد الدراسات القياسية التي أجريت فى العراق وجود اختلافات فى مجال زيادة معدل النمو الاقتصــادي وغياب ســلســلة زمنية مســتمرة عن البطالة ومعدلات النمو وكذلك عدم وحدة المعايير الإحصائية مما لا يمكن التحديد الدقيق لمعامل oukn وكذلك معدل النمو الفعلي. أما بالنســبة للجزائر فالتحليل القياســي لمعدلات النمو وتغيير نســب البطالة يبين أن المعدل الطبيعي للاقتصــاد الجزائري هو فى حدود 5.2% وهي النســبة اللازمة لبقاء معدل البطالة الحالي ثابتاً، وتبين من خلال البحث أن البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيســـية وبالأخص الزراعة والصـــناعة التحويلية ومعظم الأنشــطة الاقتصــادية حيث يعتبر النمو تغييراً كمياً يمكن أن يحدث في اتجاهين احدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والأخر مرتبط بزيادة عرض العمل لتخفيض نســبة البطالة، لذلك توصـــي الدراســة بضــرورة تشــجيع الاســتثمارات المحلية والأجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحســب مؤهلاتهم العلمية والعمل على تشــجيع الادخار وإتباع ســياســات من شــأنها العمل على تخفيض نسبة البطالة ذلك لأن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنمو الاقتصادي.

3- دراســة: (الحنيطي ،2007) بعنوان: دراســة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية.

هدفت الدراســـة الحالية إلى تحليل العلاقة بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية حسب النوع الاجتماعي في المجتمعات البدوية في جنوب الأردن .جمعت البيانات

من خلال المقابلة الشخصية باستخدام استمارة أعدت لهذه الدراسة، من عينة تألفت من 318 أسرة اختيرت بالطريقة العشوائية متعددة المراحل .واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي واختبارات إحصائية معلميه وغير معلميه لتحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة يبلغ% 45 ، فكان بين الذكور 70 %، مقابل % 17 بين الإناث وتبين من التحليل الإحصائي أن معدل المشاركة الاقتصادية في سوق العمل أعلى عند الذكور منه عند الإناث، وفي كما تبين وجود علاقة إحصائية مستويات الأعمار العليا عند الذكور أعلى منه عند الإناث، عند مستوى معنوية(0.001) بين مستوى التعليم العالي للإناث ومعدل المشاركة الاقتصادية، ووجود اختلاف في معدل المشاركة الاقتصادية بين النوع إذ ينخفض عند الإناث المتزوجات مقارنة مع الحالات الاجتماعية الاجتماعي والحالة الاجتماعية عند مستوى(0.001) الأخرى .تبين أن نسبة البطالة في البادية الجنوبية تبلغ % 35 وهي أعلى من المستوى العام في المملكة، نظرا لضآلة فرص العمل بشكل رئيسي .وقد وجد أن هناك فروقًا معنوية في معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي؛ إذ يرتفع بين الذكور مقارنة مع الإناث .كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين مستويات التعليم ومعدل البطالة، وإلى أن معدل البطالة عند الإناث غير المتزوجات أعلى مقارنة مع الحالات الاجتماعية الأخرى عند مستوى(0.001) .

4- دراسة (الحكومة الإماراتية، 2006) بعنوان: "البطالة في الخليج تعود إلى تجزؤ سوق العمل واتجاه المواطنين للقطاع العام" .

حيث سلطت الدراسة الضوء على بيانات وتحليلات الاقتصاد الجزئي والكلي بهدف التعرف على أسباب البطالة على المدى البعيد في الخليج. كما أنها تعرض العلاقة بين ظاهرة البطلة من جهة وأسعار النفط والفجوة الإنتاجية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى.

وأشارت الدراسة إلى عدم وجود دليل من واقع نتائج الدراسة على صحة الافتراض بأن المواطنين يختارون البطالة بمحض إرادتهم ، ذلك لأن البيانات كشفت ان معدلات البطالة بين الفئات الفقيرة من المواطنين تفوق معدلاتها بين الفئات الميسورة بخمسة أضعاف، أي بنسبة 11% بين 20 من الأسر المواطنة ذات الدخل المحدود ، مقابل 2.2% بين أسر ذات دخل أعلى. وتبين أيضا من خلال الدراسة ان احتمالات البطالة تكون أعلى بين المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة (حيث تم الوصل إلى هذه النتيجة بالاعتماد على بيانات من سلطنة عمان).

ووفقا لنتائج هذه الدراسة فقد كان لحوافز التوظيف والحصص الوظيفية للتوطين آثار سلبية أكثر منها ايجابية على توظيف المواطنين ، حيث ساعدت تلك الحوافز على زيادة الأجور بشكل عام، الأمر الذي أفضى لخفض الطلب على العمالة ، كما عمدت بعض عمدت بعض الشركات إلى توظيف عمال وهميين لمجرد الوفاء صوريا بمتطلبات الحصص المقررة.

وخلصت الدراسة إلى أن أي محاولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لوضع حلول لمشكلة البطالة لن يكتب لها النجاح دون بحث ومعالجة العوامل المسببة لهذه الظاهرة.

5- دراسة (العطار: 2004) بعنوان: بطالة خريجي الجامعات في مصر في الوضع الراهن وآليات المواجهة(دراسة ميدانية على عينة من طلبة الدراسات العليا).

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم ظاهرة بطالة خريجي الجامعات في المجتمع المصري ومحاولة تقديم تحليل لها من اجل الوصول إلى أسبابها والوقوف على الآثار المترتبة عليها تجاه الفرد المتعطل وأسرته و المجتمع، وذلك من خلال دراسة رأي الشباب الجامعي في المشكلة وأساليب مواجهتها من وجهة نظرهم، في ضوء رؤية سوسيولوجية للمشكلة بوصفها أهم المشكلات الآنية التي تواجه المجتمع المصري. كما سعت هذه الدراسة إلى غاية أو ما سمته الكاتبة هدفا نهائيا هو محاولة تقديم رؤية استشراقيه مستقبلية لنفس الظاهرة بغية وضع البدائل والحلول

العلمية للمشـــاكل التي تثور يصـــددها في شـــكل تصـــور مقترح مأمول لمحاولة تقليص البطالة السافرة التي يعاني منها خريجي الجامعات المصرية.

لقد عزت الدراسة أسباب مشكلة البطالة في مصر إلى عدة أسباب وهي متعلقة بعدة أمور منها ما هو متعلق بالزيادة السكانية السريعة، أو أمور اجتماعية، أو أمور تعليمية، أو أمور اقتصادية، وأخرى إدارية. وفي نهاية الدراسة وضعت استراتيجيات لمواجهة المشكلة وآليات للتنفيذ في ضوء خصوصيات المجتمع المصري.

١- سياسات الاستجابة لمتطلبات سوق العمل وتضمنت: الاهتمام بالتدريب التحويلي(ويقصد برامج إكســـاب مهارات لازمة لمزاولة مهنة يزداد الطلب عليها)، مواكبة تكنولوجيا الموجه الثالثة، تشجيع القطاع الخاص.

٢- سياسات الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة وتشمل: ترويج المشروعات الصغيرة وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بصدد القضاء على البطالة. وأمور استثمارية أخرى خاصة بمشروعات مصرية. وتشمل توفير البرامج التدريبية المختلفة لتأهيل الشباب، تمهين التعليم زراعيا وصناعيا، وإنشاء وحدات تدريبية مهنية بمراكز الشباب بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي.

3- سياسات الاستجابة لطموحات و آمال خريجي الجامعات.

6- (غنيم ،2003) بعنوان : "التعليم والبطالة في مصر"

هدفت الدراســـة الى الكشـــف عن العلاقة بين التعليم والبطالة فى مصـــر حيث أن حجم البطالة وهيكلها في مصـــر من أهم المشـــكلات التي تواجه المجتمع المصـــري ، يؤرق بال كل مهتم بالأحوال المعيشية والاقتصادية المصرية ، ولا تكاد تخلو وسيلة من وسائل الإعلام من إثارة هذه المشكلة والبحث عن حلول لكيفية التصدي لها. وقد ركزت غالبية الدراسات التي اهتمت بمشكلة البطالة على الحلول المرتبطة بجانب العرض وهي على أهميتها إلا أنها إجراءات طويلة الأمد.

أما السياسات الخاصة بتفعيل الطب على العمل ، فهي سياسات ذات أجل قصير ومتوسط ، وبالتالي يكون تأثيرها كذلك ، وقد أثبتت كثير من التجارب جدواها.

وإذا كان تحفيز أو تشجيع الاستثمار الخاص ورفع كفائته شرطاً ضرورياً للتخفيف من حدة البطالة إلا أنه غير كاف ويجب أن يكون مصحوباً بسياسات تستهدف الحد من النمو السكاني ورفع مستوى التعليم والتدريب ومعالجة التشوهات في سوق العمل. كما تستلزم الموائمة بين العرض والطلب على العمل ، وتخفيف حدة البطالة اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف تغيير هيكل الحوافز. وتتضح الصورة جلية بأن الحاجة ماسة إلى إصلاح نظام التعليم في مصر ، وأن هذه الإصلاحات تتطلب وقتاً وجهداً وصبراً وتكاتفًا بين الجميع في شراكات متعددة، فالتعليم الجيد هو مسؤولية كل فرد في المجتمع .

7- دراسة (وجادو، 2001) بعنوان: أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة(دراسة وصفية تحليلية).

هدفت الدراسة إلى الإجابة على بعض التساؤلات والتي شملت: ماهية أزمة بطالة المتعلمين في مصر وأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة على بطالة المتعلمين، وأهم الآثار الناتجة عن أزمة بطالة المتعلمين في مصر، مع توضيح سبل مواجهة أزمة بطالة المتعلمين في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. هذا وذكرت الدراسة العوامل الديموجرافية والاجتماعية والتعليمية كعوامل مؤثرة على بطالة المتعلمين. وكجزء من المنهجية التي اعتمدتها الدراسة وحتى يتم الإشارة إلى كيفية الاستفادة منها، قدمت الدراسة خبرات بعض الدول المتقدمة في مواجهة أزمة بطالة المتعلمين مثل المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان، وأمريكا. ومن ثم ختمت الدراسة بتوصيات يمكن الاستعانة بها ومنها: إلزام الشركات والمؤسسات الصناعية بالمساهمة في تدريب الطلاب والمدرسين كل حسب تخصصه، تطوير نظام المجالات الصناعية المعمول به

في المرحلة الإعدادية من خلال تشريع عملي لتنظيم الزيارات بين المدارس ومواقع الإنتاج وكذلك إلحاق ورش مجهزة بكافة المدارس، الاهتمام بتنمية نظام التعليم والتدريب المزدوج والمدارس المهنية المعمول بها في ألمانيا، تشجيع السياسة الاقتصادية لمهمة إنشاء صندوق ائتمان يشجع الاستثمار في مجال الصناعة والتدريب، محاولة تحقيق التوازن بين الثانوي العام والفني والجامعي بحسب حاجات سوق العمل الفعلية بدراسة الواقع واستقراء الأبحاث الجادة والهادفة وتنفيذ بعض التوصيات، محاولة تحقيق التواصل بين التعليم الثانوي الفني والجامعي، وذلك بإدخال المجالات العملية إلى جانب النظرية في كل منهم، تبني مؤسسات الإعلام سياسة إعادة تقديس واحترام العمل المنتج , وإعلاء قيم احترام العمل المهني والحرفي وليس فقط مهن ما يعرف بالصفوة مثل الأطباء والمهندسين ، إذ أن احتقار بعض المهن يزيد نسبة البطالة بينهم.

ثالثاً: **الدراسات الاجنبية**:

1. Migdad, Mohammed, 2011: Unemployment among the Graduates of the Education System in Palestine:

The Palestinian higher education shows an increase in the number of tertiary education institutions in the West Bank and Gaza Strip (WBGS). The political and economical environment in Palestine is not stable which makes it hard to have real and stable labor markets projection. The research represents a major and important step towards encouraging the Palestinian Tertiary Educational Institutions (PTEIs) in tracking their graduates and therefore has a broader and much clearer image about the labor market needs by reviewing the relevant literature and examining the initiatives and efforts of (PTEIs) and private sector in the (WBGS).

To design and test two sets of questionnaires, one of which was designed for graduates while the other was for employers. The first set classifies graduates as employed in their field of specialization, employed in fields other than their field of specialization, and the third as non-employed. The other set deals mainly with employers. The questionnaires were designed, judged by experts in the West Bank and Gaza Strip and tested on a represented sample of graduates. After the approval and final modifications, more than 1000 copies were prepared to be distributed to the targeted samples.

The research demonstrates several experiences from different countries from Europe, U.S.A., African, and Arab countries. Collected data showed that there is no formal graduates' tracking system at higher education institutions in the WBGS. In fact, activities linked to tracking graduates are modest and in their infant stages; moreover, these experiences are limited to few universities and colleges.

2. K. Pauw, M. Oosthuizen and C. Van Der Westhuizen2008, GRADUATE UNEMPLOYMENT IN THE FACE OF SKILLS SHORTAGES: A LABOUR MARKET PARADOX

Analysts agree that South Africa's unemployment is structural in the sense that the unemployed generally possess lower skills than what is required by the economy. In the context of increasing demand for skilled workers due to technological changes and the need to become globally more competitive, graduates would be expected to find employment without difficulty. However, against expectations unemployment has been increasing among young people with tertiary qualifications since 1995. This paper investigates the nature of this phenomenon. Evidence suggests that learners are

inadequately prepared for both tertiary studies and entry into the labour market. Lack of, or inadequate career guidance means that they do not choose fields of study and types of qualifications with good employment prospects. In addition, lack of soft skills and workplace experience mean that employers are reluctant to employ graduates, preferring more experienced people instead.

3. Obi Emmanuel Chinasa, 2012: Business Education and the Entrepreneurship Education Agenda: A Synergy for Unemployment Reduction in Nigeria

Unemployment or the search for paid employment in Nigeria has become endemic. This is support by the claims that Nigerian education system is bookish and academic oriented and lacked vocational and entrepreneurial values. Hence, the need to refocus education towards programmes that will inculcate knowledge and skills that prepare citizens for employment and self-reliance, economic diversification and sustainable development. The paper examines the business education programme and the entrepreneurship Education Agenda as a Synergy for the reduction of unemployment in Nigeria. The paper concludes that unemployment in Nigeria requires a combination therapy as the synergy will bring about a new pedagogy in which students are prepared with knowledge and practical skills but more especially creativity, spirit of initiative, responsibility, capacity for confronting risk and the boldness to start small scale business on graduation. This will reduce unemployment or the thinking for paid employment.

4. OLOWE, OLUSEGUN, 2009: Graduate Unemployment and its Resultant Effects on Developing Economies.

The main crux of this study is to assess the impact of graduate unemployment on the economy of developing countries as well as to identify the way forward for the betterment of the inhabitants and improved living standard by examining various avenues to solving the problem of graduate unemployment.

This study is empirical in nature and the secondary data utilized were analyzed using the t-test and analysis of variance (anova) statistical tools to determine the significant difference between the means of the variables under consideration as depicted in the statement of hypotheses.

The findings revealed graduate unemployment is of a great importance in the economy of any nation and the effect of gender and discipline or course of study on graduate unemployment saga in developing economies.

10.1 **تعليق على الدراسات السابقة**:

الدراسات السابقة هي ذات قيمة علمية وذات أهمية بارزة في محاولة علاج ظاهرة البطالة بشكل عام، حيث أن هذه الدراسات قد توصلت إلى نتائج وتوصيات مهمة تفرض على صناع القرار في الدول لدراستها والاهتمام بحل هذه القضية بصورة أكثر جدية للمحافظة على المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص.

تكمن أهمية البحث الذي قام به الأستاذ الدكتور محمد مقداد والباحثة مها بهلول بأنه سلط الضوء على ضعف دور الجامعات في المساهمة في توفير فرص عمل للخريجين، وضعف تؤهلهم مهنياً للحصول على فرصة عمل مستقبلا. وقد بين البحث الذي أعده الدكتور فيصل الزعنون

والدكتور عماد اشتيه بعنوان "البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية" بأن الفجوة بين عدد وكفاءة الخريجين وسوق العمل تبدو كبيرة وتتزايد هذه الفجوة مع الوقت، وتبدو أن الفجوة والمشكلة مزدوجة من جانب مخرجات التعليم، ومن جانب سوق العمل، وبالتالي فإن المسؤوليات لردم هذه الفجوة لا تقع على عاتق الجامعات فقط إنما يجب تظافر جهود العديد من المؤسسات لردم هذه الفجوة. وقد وضعت هذه الدراسة بعض التوصيات والاقتراحات لكل مؤسسة على حدة، وأهم هذه المؤسسات إدارات الجامعات والمعاهد، الحكومة، القطاع الخاص، طلبة الثانوية العامة. وقد أوضحت دراسة عماد سعيد عن تحديث إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية الدور المهم للعامل الفلسطيني. كذلك حذرت الدراسة من الخطر المحدق بالمجتمع الفلسطيني نتيجة أزمة البطالة وتفاقمها وما قد ينتج عنها من مشاكل داخل المجتمع الفلسطيني. أما دراسة حكومة دولة الإمارات فقد توصلت إلى أن البطالة لا يمكن حل مشكلتها أو التعامل معها إلا من خلال معرفة الأسباب الحقيقة لهذه المشكلة ومحاولة إيجاد حلول كفيلة بإنهائها أو التخفيف من أضرارها في المجتمع المحلي.

في ضوء اطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين للباحث بأن جميع الدراسات السابقة ذات قيمة علمية وبحثية عالية، وجميعها أكدت خطورة ظاهرة البطالة على المجتمعات الانسانية ، وقد قامت بالبحث عن السياسات الكفيلة بالحد من استفحال هذه الظاهرة ، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين خلفية نظرية شاملة عن موضوع الدراسة، كما ساعدت الباحث على تحديد النموذج القياسي المناسب للدراسة، حيث أرشدته إلى استخدام الطرق الإحصائية المناسبة. وبالرجوع إلى أهم ما تناولته الدراسات السابقة بخصوص مشكلة البطالة، فقد تشابهت جميع الدراسات السابقة في الإطار النظري للمشكلة إلى حد كبير، إلا أن بعضها قد ركز على بعض المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة البطالة، والبعض الآخر ركز على بعض

المتغيرات الاقتصادية ، ودورها في التأثير على معدلات البطالة، ولكن جميع هذه الدراسات قد اتفقت على أن ظاهرة البطالة لها الدور الاكبر في تهديد النسيج الاجتماعي للمجتمعات،والاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول على اختلاف نظمها ومكانتها.

11.1 **الخلاصة**:

للبطالة أبعاد وتأثيرات أخرى على المكون الثقافي والاجتماعي للدولة ، ومن هنا تكمن خطورة تأثيراتها وأضرارها البليغة التي تصيب وتؤثر في السلوكيات الاجتماعية ، الأمر الذي يكون سبباً لنشوء بعض الظواهر الشاذة في الحياة اليومية، والذي يكون بدوره حاضنة مناسبة لظهور الاختلافات السلوكية في محيط العاطلين عن العمل. وتعد ظاهرة البطالة أحد أهم الظواهر الخطيرة في أي مجتمع، وترتبط بشكل مباشر بالتخطيط المسبق والأهداف المرحلية، والمتعلقة بالحد منها.

وظاهرة البطالة متفشية في المجتمع الفلسطيني ، فحسب مركز الإحصاء الفلسطيني في آخر مسح للقوى العاملة في فلسطين فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية في فلسطين من 301,200 في الربع الرابع 2013 إلى 328,000 شخص في الربع الأول 2014، حيث ارتفع العدد في قطاع غزة من 159,600 في الربع الرابع 2013 الى 180,200 في الربع الأول 2014، وايضا ارتفع العدد في الضفة الغربية من 141,600 الى 147,800 خلال نفس الفترة.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تحظى باهتمام بالغ الأهمية لكل المهتمين بالخريجين محل الدراسة وهم خريجو كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية، ومن ثُمّ التعامل بواقعية من ناحية علمية تحليلية وموضوعية محضة مع هذه المشكلة.

وقد هدفت هذه الدراســة إلى دراســة واقع الخريجين من كليات التجارة في الجامعات المحلية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء أو تخفيف مشكلة حصولهم على فرص عمل مناسبة.

وقد تشابهت جميع الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تم الرجوع إليها في الإطار النظري لمشكلة البطالة، إلا أن بعض تلك الدراسات قد ركزت بشكل أكبر على العوامل الاقتصادية، في حين ركزت دراســات أخرى على العوامل الاجتماعية في العلاقة بين تلك العوامل والمتغيرات وتأثيرها على معدل البطالة، إلا أن جميع هذه الدراسات قد اتفقت على أن وجود مشكلة البطالة في المجتمعات ، وانها خطر يتهدد النسـيج الاجتماعي للدول، ويهدد الاسـتقرار الاقتصـادي والسياسي والامني لجميع الدول.

الفصل الثاني: التعليم الجامعي وبطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني

يتناول هذا الفصل بعض الموضاعات الهامة مثل تعريف ومفهوم البطالة بشكل عام ، حيث يتحدث الفصل عن البطالة في والوطن العربي وأهم الاسباب التي تقف ورائها، ويتحدث أيضا عن البطالة في الاراضي الفلسطينية ، ويتحدث أيضا عن تشخيص بطالة الخريجين والتعليم الجامعي وسوق العمل الفلسطيني من خلال الابحاث التالية.

1.2 المبحث الأول: مفهوم البطالة وتطورها.

1.1.2 مقدمة

2.1.2 مفهوم البطالة

3.1.2 تعريف البطالة

4.1.2 أنواع البطالة

5.1.2 البطالة في الوطن العربي

6.1.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

7.1.2 أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة.

8.1.2 البطالة في الاراضي الفلسطينية

2.2 المبحث الثاني: بطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني

1.2.2 ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب الفلطسيني

2.2.2 **أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية**

3.2.2 **الآثار الاقتصادية والاجتماعية بين بطالة الخريجين**

4.2.2 **بطالة خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في فلسطين**

3.2 **المبحث الثالث**: **التعليم الجامعي وسوق العمل**

1.3.2 **واقع التعليم الجامعي في فلسطين**

2.3.2 **أهداف التعليم الجامعي الفلسطيني**

3.3.2 **مخرجات العملية التعليمية المؤثرة في سوق العمل**

4.3.2 **متطلبات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل**.

4.2 **الخلاصة**

1.2 **المبحث الأول**: **مفهوم البطالة وتطورها**.

1.1.2 **مقدمة**:

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها وآثارها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهما مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان، لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم . إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

2.1.2 **مفهوم البطالة**:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما والساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

ويتطرق مفهوم البطالة إلى وصف حالة جزء من أفراد المجتمع قادرين على العمل ولكنهم لا يجدون عمل، وهي حالة معينة لا يمارس الفرد خلال فترة زمنية معينة عملاً على الرغم من كونه راغباً

وقادراً على العمل وفي سن العمل وقابل في الوقت ذاته بفرصة عمل متاحة وبالأجر السائد في سوق العمل.(البريفكاني وأخرون ،2010 :218)

وعليه فإن البطالة ظاهرة اقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكرة الأرضية، وهي من المشاكل الصعبة والمعقدة التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصادات المجتمع الإنساني ككل ولا تخلو أية دولة من تلك المشكلة أو الظاهرة على مر العصور.

ولظاهرة البطالة بعد اقتصادي يتمثل في الالتزام بتوظيف الحجم الأمثل من الأيدي العاملة بهدف زيادة العملية الإنتاج، وبعد اجتماعي وهو توظيف أكبر قدر من الأيدي العاملة بهدف الحفاظ على استقرار المجتمع والروابط الاجتماعية، وتحاول الدول دائماً التوفيق بين هذين البعدين، فهنالك من الاقتصاديين أمثال (Okuns[1]) من يربط الدخل الحقيقي للبلد وتأثير هذا النمو على مستويات الاستخدام، فانخفاض الدخل يعني انخفاضاً في الإنتاج وتسريحاً للقوى العاملة وبالتالي وجود العاطلين أي وجود البطالة، وهذا ما يسمي بالهدر الاقتصادي للموارد أي هدر في الموارد البشرية والقوي العاملة، وقد حاول العديد من الباحثين تحديد مفهوم للبطالة فمنهم من قال بأنها حالة العاطلين عن العمل، كل شخص قادر على العمل ويبحث عنه ولكن لا يجده، فكل إنسان لا يحصل على عمل في فترة زمنية غير محددة يعد عاطلاً عن العمل.(البريفكاني وأخرون، 2010 :218).

وتعد البطالة من أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً على الاستقرار السياسي (الوافي ، و بهلول،2010: 2).

[1] Arthur Melvin "Art" Okun (November 28, 1928 – March 23, 1980) was an American economist. He served as the chairman of the Council of Economic Advisers between 1968 and 1969. Before serving on the C.E.A., he was a professor at Yale University, and afterwards was a fellow at the Brookings Institution in Washington, D.C.

تمثل البطالة إحدى الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التطور الطبيعي لقوى الإنتاج الاجتماعية التي خضعت لعلاقات الإنتاج الرأسمالية في سياق النسق العام لتطورها التاريخي، ذلك أن الإحساس الطبيعي والفطري بتأثير قوة الجماعة وقدرتها على البقاء في المجتمع البدائي يرتهن بدرجة أساسية بتزايد أعدادها وقوة أفرادها العاملين والمنتجين، ومن هنا كانت العلاقات الاقتصادية قائمة على أساس المساواة في الملكية والعمل والتوزيع، أما في النظام الإقطاعي فقد تحول الأفراد فيه إلى عبيد، وسعي الإقطاعيون لامتلاك أكبر عدد ممكن من هؤلاء العبيد واستغلالهم، إضافة إلى انخفاض متوسط العمر، لم يكن بالإمكان ظهور البطالة في هذه المجتمعات، في حين أن المجتمع الرأسمالي ساهم في تحرير الطبقة العاملة من العبودية الشخصية ليجعلهم عبيدا لقوانين السوق، يخضعون لمبدأ العرض والطلب، وبالتالي ظهرت البطالة كسمة من سمات النظام الرأسمالي، وواحدة من أهم نتائجه، ومع أن الأنظمة الاشتراكية حررت المجتمع إلى حد كبير من خطر البطالة نتيجة لاعتمادها التخطيط بدلا من آلية السوق، إلا أنها رسخت في المجتمع بطالة مقنعة اتضحت آثارها ونتائجها مع انهيار هذه الأنظمة.(عبد الحق،2005: 24)

والبطالة بوصفها ظاهرة اجتماعية خطيرة، برزت منذ عصر الثورة الصناعية التي انتشرت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في إنكلترا، وبعد ذلك بقليل في الدول الغربية والأوروبية ودول أمريكا الشمالية. لقد أحدثت الثورة الصناعية تحولاً جذرياً في الإنتاج، إذ انتقلت العمليات الإنتاجية التي كانت تتم يدوياً إلى الآلة، ومنذ ذلك التاريخ بدأ يتكون جيش من العاطلين عن العمل، واثر انتشار الآلة قبل كل شيء على كثير من قطاعات العمال والمنتجين مثل الحرفيين والصناع المهنيين وعمال الصناعة المنزلية، ففقد هؤلاء شيئاً فشيئاً ورشاتهم بأدواتها البسيطة تحت ضغط المزاحمة المتزايدة من جانب المؤسسات الممكنة، وأصبحوا بلا مورد رزق، وتحولوا إلى عمال مصانع أو انضموا إلى جيش العمل الاحتياطي المتزايد العدد ومع تسرب الرأسمالية إلى الزراعة

أيضاً، فقد المزارعون الصلة بملكية وسائل الإنتاج وأرغموا على التحول إلى عمال زراعيين مأجورين، أو مغادرة أماكنهم عملهم المألوفة والذهاب إلى المدينة، والعمل بالأجرة في مختلف المؤسسات والمشروعات، ومع ذلك يظل قسم منهم في عداد جيش العاطلين عن العمل.

فنجد نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة بالمقارنة مع غيرهم مما يملكون فرصة عمل، حيث أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي، كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلبيًّا على العلاقة بالزوجة والأبناء وتزايد المشاكل العائلية، وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني يقدم البعض منهم على شرب الخمور، فقد وجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل نتيجة للتوتر النفسي كما تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداءات الجنسية لديهم(الحيالي، 2013: 32).

فهي تعني وجود أفراد قادرين على العمل وهناك الرغبة لديهم فيه، ولكنهم بحاجة إلى فرصة ولا يحصلون عليها، وتعتبر البطالة حالة موجودة في كل مجتمع، لكنها تختلف بين المجتمعات في حجمها ووزنها، وواقعها وتختلف على مرور الزمن، وفي المجتمعات التي يعمل فيها الناس بأجر ولا يتمكنون من الحصول على فرصة عمل، تتولد مشكلة البطالة والتي تشكل خطورة بسبب تكلفتها على الإنسان، وتولد الشعور بالإحباط والرفض والفشل الشخصي، وفي جميع الدول يتم استخدام مقياس للبطالة كمؤشرات ودلائل على الحرمان، ومدى وفاء المجتمع بالحقوق الأساسية لأفراده.

3.1.2 **تعريف البطالة**.

بما أن البطالة من الظواهر المعقدة، فإن ذلك ينعكس على تعريفها أو تحديد مفهومها، ذلك أن أسباب عدم العمل قد تعود إلى أسباب كثيرة تشكل البطالة إحداها، إلا أن التفريق بين عدم العمل الناتج عن البطالة، أو غيرها من الأسباب، يختلف باختلاف التعريف الخاص بكل دولة للبطالة إلا أنها بتعريفها العام تعني عدم العمل الناتج عن أسباب لا إرادية أو اختيارية تعود إلى نقص العمل وكذلك إلى المدة التي يبقى فيها الشخص دون عمل، حيث تتبع سلسلة من الوسائل لجمع البيانات الإحصائية الخاصة بالبطالة والتي يشكل المسح العام للقوى العاملة أهمها، إضافة إلى الإحصاءات الخاصة بالتأمين الإجباري للبطالة، وإحصاءات منح البطالة والمعلومات المتوفر لدى النقابات ومكاتب الاستخدام (منظمة العمل الدولية ، بدون تاريخ:23)

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي، وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها وليس من السهل إعطاء تعريف جامع مانع للبطالة، وهذا يعني أن هناك اختلافات بين الاقتصاديين وغيرهم ممن يعنيه الأمر في تعريف البطالة أو تحديد معناها، لذلك من الأفضل إعطاء تعريف عام بسيط للشخص العاطل يكون مقبول على جميع المختصين في هذا المجال.

حيث يرى هيلان أن البطالة هي نقيض الاقتصاد، وهذا من وجهتي النظر العملية والنظرية ذلك لأن علم الاقتصاد يناقض أي تبذير أو هدر لأي عنصر مفيد للإنتاج والمجتمع البشري، ولأن البطالة تشكل هدرًا صريحًا لقوة العمل التي تخلق كل الثروات المادية والثقافية، فإنها بالتالي تناقض علم الاقتصاد ذاته، وإذا كان هذا صحيحًا بصورة عامة، فإنه يكتسب في عملية التنمية أهمية خاصة نظرًا لحاجتها الماسة إلى تسريع وتيرة النمو ومكافحة الفقر والمرض والحرمان وبالتالي

فهي بحاجة ماسة إلى تشغيل كل قدراتها الاقتصادية وإلغاء كل عوامل الهدر والتبذير .(هيلان،2006 :3).

أما تعريف البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي فهي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل.

كما عرفها الشيخ حسين (2007) بالمفهوم العملي للبطالة، تعرف وفقًا لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثل ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه، كما عرف البطالة وفق المفهوم الرسمي بأنها تتمثل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور(عميش، 2007: 7).

وطبقاً للتعريف الذي اعتمده المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عقد في جنيف في تشرين أول أكتوبر سنة 1982، وأقرته فيما بعد منظمة العمل الدولية في الدورة الحادية والسبعين لمؤتمر الدولي، فإن البطالة تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عن العمل ولكنهم لا يجدون الفترة الزمنية التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوعاً أو أسبوعين، ويلاحظ من التعريفات السابقة أنة لاعتبار شخص ما عاطلاً عن العمل فإنة يشترط عليه بعض الشروط، كما أكد هذه الشروط المكتب الدولي للعمل والمكتب الإحصائي للدراسات الإحصائية، حيث يشير إلي أن الشخص يعتبر بطالاً إذا توفرت فيه الشروط التالية:(عدون، و العايب، 2010: 46)

1. بدون عمل: أي لا يعمل مقابل أجر، وان يكون بلغ سن العمل وهو المحدد بين 16 سنة و60 عاماً سن التقاعد.
2. مستعد للعمل فوراً: أي تستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في فترة لاحقة، أو الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى والعجزة، أو الذين لديهم مسؤوليات عالية...الخ، والأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في :

- الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل.
- خريجو مراكز التعليم والتكوين وكذلك العمال المسرحون نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.
- الأفراد الذين يشغلون منصب عمل وتركوا عملهم للبحث عن عمل أفضل يتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل...الخ. وبالتالي فإن الأفراد الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط لا يصنفون ضمن القوى العاملة المتاحة مثل الذين انسحبوا من دون قيد أو شرط من سوق العمل، أو الذين وجدوا وظيفة تتلاءم وقدراتهم، أو الذين، استفادوا من عقود عمل غير قابلة للفسخ في الأجل القصير، والذين مازالوا في طور التكوين أو لأداء الخدمة الوطنية .

3. البحث الجدي عن عمل مع قيام بالإجراءات اللازمة، والمحددة وفق المقاييس الدولية مثل:

- التسجيل في مكاتب التشغيل (وكالات التشغيل) حكومة كانت أو خاصة.
- نشر الإعلانات للبحث عن عمل.
- طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

4. عدم وجود عمل وهذا هو المعيار الأهم في اعتبارات شخص ما متعطلاً عن العمل أم لا.

ونخلص من ذلك أن مفهوم البطالة على أنها عدم توافر فرص العمل لمن يرغب في العمل ويبحث عنه وله القدرة على ذلك عند مستوى الأجر السائد.

مما سبق نجد أن البطالة قد عرفت بعدد من التعريفات وأصبحت دارجة من ضمن المصطلحات العلمية، وقد قام الباحث باختيار تعريف البطالة ما يناسب الدراسة كما يلي:

البطالة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية يصعب قياسها بدقة، وهي تعني عدم وجود فرص عمل للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات عمل (عرض قوة العمل) واقتصاديًا تعني زيادة عرض العمل عن طلب العمل، كما يقصد بالبطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، كما تعني البطالة ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد.(وزارة التربية والتعليم الجزائرية،2013)

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري – أو الاختياري في بعض الأحيان– لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج حيث تعرف قوة العمل في أي مجتمع على أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن – بين 15 و60 سنة– ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه (الزغبي،2003 :145). كما ان البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد.وهذا يعني انه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم(رمضان وآخرون، 2004 :256).

من خلال جميع التعريفات السابقة ندرك بأن البطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل، أي عدم قدرة القطاع العام , والذي تمثله الدولة ، والقطاع الخاص، والذي يمثله رجال الأعمال ، على إيجاد فرص للعمل لقوة العمل المتوفرة لدى الكيان الاقتصادي في الدولة، وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها. لذلك تعرف البطالة بأنها حالة من

الركود الاقتصادي والتعطل في العمل لدى مجموعة من الناس، يبحثون عن فرصة عمل، ولكنهم لا يحصلون عليها، ولا يجدوة.

ويقاس معدل البطالة بتقسيم عدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوى العاملة مضروباُ في 100 ، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \right] * 100$$

4.1.2 **أنواع البطالة**.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. هناك عدد من أنواع من البطالة يتم التميز بينها كما بين الاقتصاديون، وهي البطالة الدورية، أو البطالة الاحتكاكية، والتي تنظر من خلال التنقل بين المهن المختلفة، والبطالة الهيكلية، وهي البطالة التي تحدث نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وهناك البطالة الموسمية أو الظرفية ومن هنا سوف نتطرق لكل واحد منها.

1- البطالة الدورية.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

2- البطالة المقنعة.

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض ، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل ، أي أنها تشغل وظيفة و تتقاضى عنها أجراً ، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل و لا تضيف شيئاً إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

و تظهر البطالة المقنعة خاصة في الدول النامية في الإنتاج الزراعي، ومؤسسات القطاع الحكومي، حيث تتكدس المكاتب الحكومية بما يزيد عن الحاجة و لكن يمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا ما قامت المؤسسة بعمل توسعات جديدة، أو فتح فروع أخرى تستوعب هذا الفائض من العمالة، أو القيام بأعمال أخرى تساعد على رفع إنتاجية المؤسسة. (زكي، 1997: 12)

3- البطالة الاحتكاكية: " وقتية ، انتقالية".

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلون العاطلون بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل (رمزي زكي، مرجع سابق). وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم (بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود). وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في المؤسسات

الأجنبية التي تمنحه أجر أكبر من الذي يتحصل عليه في المؤسسات الوطنية ، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية.(قدي، 2003: 39)

4- البطالة الهيكلية" الفنية".

تعرف البطالة الهيكلية على أنها " ذلك النوع من التعطل ، في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري، حتى تصبح السلع و الخدمات مستجيبة للمعايير الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يداً عاملةً متخصصةً ، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة و تعويضها بأخرى مؤهلة وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية.(الزواوي، 2004 :20)

ويرى الاقتصاديون أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة عند إدخال التحسينات على الصناعات المختلفة ، بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة، سواء كانت الأعمال التي ستسند لهم في الصناعات نفسها أو في صناعات أخرى جديدة، أو صناعات مقبلة على الازدهار، ويجب إدخال برامج إعادة التدريب والتدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة كما يمكن للمؤسسة استبقاء العمالة الزائدة من خلال منحهم إجازات مؤقتة بدون أجر لمواجهة أي توسعات متوقعة، أو مساعدتهم على عمل مشروعات خاصة به.(لابري، 2003 :165)

6- البطالة الموسمية " العرضية".

وهي بطالة ذات طابع موسمي، تعرفها بعض النشاطات كالسياحة ، أو الزراعة كجني المحاصيل الزراعية مثل موسم قطف الزيتون، فعند انتهاء المهام المسندة للعمال يتم تسريحهم باعتبارهم عمالة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.(الدباغ والجرمود، 2003 :380). كما توصف البطالة الموسمية بالبطالة الكينزية، لأن كينز قد وجه اهتمامه إلى هذا النوع من البطالة، وقد أدت دراسته إلى ظهور ما عرف باسم أساليب إدارة الطلب التي أصبحت تستخدم منذ الحرب العالمية الثانية. (عبد الكريم، 2004 ، ص 155) . وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلاً منهما ينشأ بسبب تذبذب الطلب غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً، ولإغراء العمال في الصناعات الموسمية تدفع المنشآت أجوراً عالية نسبياً لتعويض العمال عن التوقف عن العمل. (القريشي، 2007 ، ص 193)

7- البطالة الاختيارية.

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و اختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى ، وظروف عمل أحسن فقرار الوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر عليهم، باعتبار أنه هذا تم بمحض إرادتهم.(الموسوي، 2005 :87)

5.1.2 **البطالة في الوطن العربي**.

الصورة الكلية للبطالة في معظم الدول العربية تبدو قاتمة ومليئة بالتحديات ، وبالرغم من كل الجهود الحكومية التي بذلت طوال العقود السابقة إلا أنها لم تستطع أن تتعامل مع هذه القضية بدرجة نجاح عالية نتيجة لتداخلات اجتماعية وثقافية معقدة كان نتاجها زيادة سكانية بمعدلات كبيرة تفوق معدلات النمو الاقتصادي التي يمكن أن تتحقق على أرض الواقع , وبما جعل تلك

الزيادة السكانية تهديدا مستمرا لأي جهود مخلصة يمكن أن تتعامل مع قضية البطالة على أسس علمية. تشابك مع الزيادة السكانية الكبيرة إنفتاح على إتاحة التعليم بأي شكل للكافة (تعليم يهتم بالكم ولا يركز على الجودة والكيف) وبما أدى إلى دخول الملايين إلي سوق العمل من حملة شهادات لاتعبر في معظمها عن مستويات تعليمية تتناسب مع تلك الشهادات أو في أحسن الأحوال لا ترتبط بإحتياجات سوق العمل.

وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

وتعتبر البطالة من بين أهم التحديات التي تواجه الدول العربية قاطبة، باعتبارها ظاهرة تمس عشرات الملايين من العرب، ومن مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية في العالم العربي وتعد البطالة السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر في العالم العربي، وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمعات العربية. (الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب:2013).

سجلت معدلات البطالة في معظم الدول العربية ارتفاعات قياسية في عام 2012م لاسيما في دول الربيع العربي، وموريتانيا، وفلسطين، والعراق. وخليجياً سجلت الإمارات أعلى معدل بطالة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغ معدل البطالة بين الإماراتيين 20.8% في عام 2011م (وفقاً لأحدث بيانات متوفرة)، وتلتها سلطنة عمان بمعدل بطالة 15% لنفس

العام. في حين جاءت السعودية بالمرتبة الثالثة خليجياً بمعدل بطالة 12.1% في عام 2012م، ثم البحرين (3.7%)، ثم الكويت (2.1%)، ثم قطر (0.6%) وهو أقل معدل بطالة بين الدول العربية ومن أقل معدلات البطالة العالمية، والشكل (1) يوضح معدلات البطالة في الدول العربية .

شكل رقم (1) معدلات البطالة في الدول العربية لعام 2012م

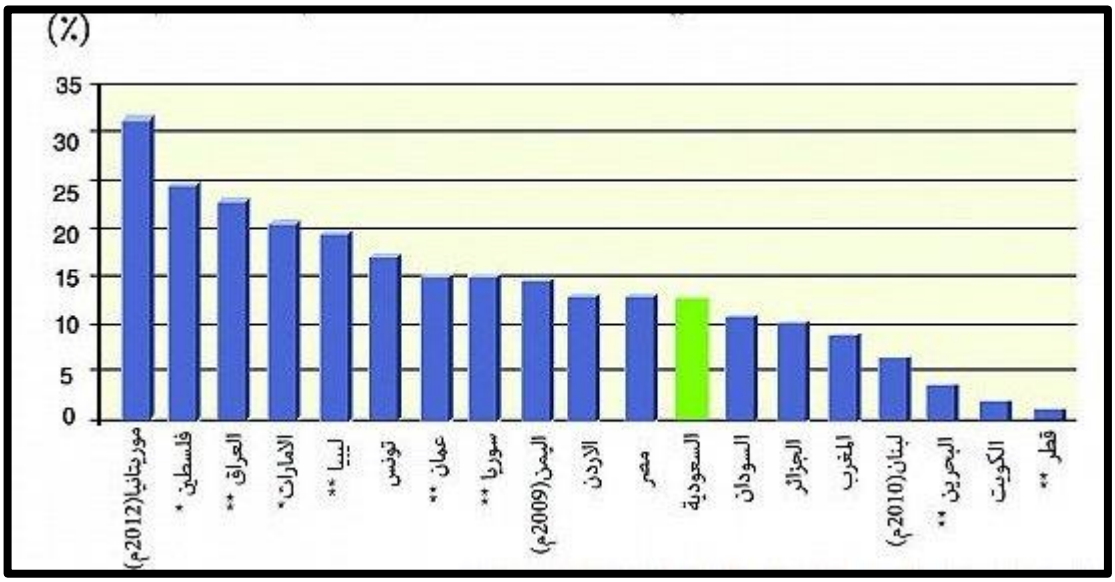

المصدر : (http://www.alriyadh.com/814517)

وتتجاوز مشكلة البطالة بعدها الاقتصادي إلى حدود اكبر وفضاء أوسع حيث ينسحب ذلك التأثير على الواقع السلوكي والنفسي والاجتماعي لشرائح كبيرة في المجتمعات المتخلفة حيث تؤكد التقارير الصادرة عن معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي أن خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي. كما أن نسبة البطالة بلغت 15% بالإضافة إلى حجم البطالة المقنعة الذي يصل إلى 25% باستثناء نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي والبالغة 35% من حجم قوة العمل حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموما والدول العربية

خصوصا حيث أوضحت منظمة العمل العربية بأنه هناك البعض من البلدان التي كان يعتقد بأنها دول تستعصي على البطالة مثل دول الخليج حيث يؤكد التقرير على أن المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدراً محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات غير مستقرة كانعدام الأمن وحالات الاعتداء الخارجي أو حالات سوء إدارة سوق العمل وهي حالات قابلة للتجاوز ويؤكد التقرير أن بطالة الشباب في البلدان العربية أصبحت مشكلة حيوية حيث تهدد السلام الاجتماعي فيها حيث تعد البطالة المقنعة أكثر إيلاماً وخطراً في هذا الصدد.(زيدان, 2007 :75).

والواقع أن بيانات سوق العمل في المنطقة قليلة للغاية، لكن الإحصاءات المتاحة التي تغطي ستة بلدان هي مصر والأردن ولبنان والمغرب و سوريا وتونس تشير إلى أن متوسط البطالة ظل في حدود 12% على مدى العقدين الماضيين . وفي عام 2008 ، وعلى الرغم من معدل النمو الأسرع على مدار ثماني سنوات متتالية، بلغ متوسط معدلات البطالة في هذه البلدان 11 %، وهو أعلى معدل إقليمي في العالم .وتبلغ نسبة المنضمين إلى سوق العمل في المنطقة (أي المعدل المجمّع لمشاركة القوى العاملة في سوق العمل 48%)، وهي نسبة أقل بكثير منها في أي منطقة أخرى. (ياسر أبديع ، يونيو 2011)

وحيث كشف استطلاع حديث لمؤسسة أصداء بيرسلون مارستلر أن ثلثي الشباب العرب يخشون ارتفاع نسبة البطالة، فضلا عن نقص المساكن وارتفاع تكلفة المعيشة في المستقبل حقيقة القول، يوجد تناغم بين نتيجة الاستطلاع مقارنة بما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام 2009 الذي أكد وجود 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر لأسباب تشمل معضلة البطالة، تضاف إلى هذه الحقائق المرة تحدي النمو السكاني وقدره 2.4 في المائة في السنة, الأمر الذي

يفسح المجال أمام ارتفاع عدد السكان في الدول العربية مجتمعة من 350 مليونا في الوقت الحاضر إلى 500 مليون في عام 2025. (حسين، 2010)

وأدى ارتفاع البطالة في هذه البلدان، مع انخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل، إلى انخفاض كبير في نسب توظيف العمالة إلى عدد السكان في سن العمل .فقد بلغت نسبة التوظيف الفعلي أقل من % 45 من السكان في سن العمل، وهو أدنى المعدلات الإقليمية على مستوى العالم. والبطالة في المنطقة ظاهرة تتركز بين الشباب إلى حد كبير. فالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما يمثلون 40% أو أكثر من العاطلين عن العمل في الأردن ولبنان والمغرب وتونس، وما يقرب من % 60 من العاطلين عن العمل في سوريا ومصر .وبلغ متوسط معدل البطالة بين الشباب في هذه البلدان % 27 في عام 2008 ، وهي نسبة أعلى من مثيلاتها في أي منطقة أخرى من العالم ، وعلى النقيض من معظم بلدان العالم، يميل معدل البطالة إلى الزيادة مع ارتفاع المستوى التعليمي في كثير من بلدان المنطقة، حيث يتجاوز هذا المعدل % 15 للحاصلين على شهادات جامعية في مصر والأردن وتونس. (أبديع 2011)

6.1.2 **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة**.

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة على المجتمع، ولازالت التحذيرات من الباحثين والخبراء تخرج من هنا وهناك منذ سنوات، لتدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي بشكل عام، ورقم ذلك فإن معدلات البطالة لازالت تتزايد يومًا بعد يوم.

إن للبطالة آثاراً اقتصادية واجتماعية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول ومجتمعاتها، ولكن آثارها بصورة عامة تكمن لدى الذين لا يملكون دخلاً، وهذا يتسبب في تبعات سلبية وضارة على المجتمع، وهذه إحدى أعقد المشكلات التي تواجه البلدان والحكومات في الدول النامية. أي أن قدرة الشخص

على الإنفاق تكون منخفضة، وهذا يؤثر سلباً على الإنفاق الكلي، أي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي يتحول إلى آثار انكماشية على الاقتصاد، لكون الطلب هو الذي يحفز الإنتاج وانخفاض الطلب يعني تزايد حجم البطالة أما الآثار الاجتماعية فكما هو معلوم أن للتوظف دوره في تحقيق الحفاظ على الاستقرار، فالعمل يدعم ويعزز تنظيم وجدولة الوقت وتحقيق الذات المكانية وممارسة أنشطة معتادة. وفي حالة البطالة فإنه يفتقد الشعور بالانتماء والعزلة والشعور بالإحباط والفراغ والنقمة والقلق واضطراب الأوضاع، مما يؤدي إلى تنامي سلوك الجريمة والسرقة وغيرها لديه. (البريفكاني وأخرون، 2010 :224)

وللبطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالية:

- البطالة تؤدّي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف.
- تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني.
- تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب.
- تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ "اذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي أو حمايتي فلماذا انتمي إليه؟". (المطوع, 2006)

7.1.2 **أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة**.

يرجع سبب تفاقم مشكلة البطالة في الغالب إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد في الاقطار العربية كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

وتعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى، ويمكن في هذا الصدد يعزى ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية ، حيث أن كل سبب من هذه الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة (أ.الوافي الطيب، أ. بهلول لطيفة ، مرجع سابق).

وقد حصر وافي ولطيفه أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في البلدان العربية في التالي:

1. نمو قوة العمل العربية سنوياً.
2. انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دولياً.
3. الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية.

ولقد لخص كل من مخيمر وعبد الحليم أهم أسباب مشكلة البطالة وتفاقمها بين الشباب العربي في النقاط التالية: (مخيمر وعبد الحليم، 2005)

1. أحداث حرب الخليج وما تبعها من توجه معظم الدول الخليجية نحو تخفيض معدلات استقدام وتشغيل العمالة من الدول العربية الأخرى، نتيجة الاتجاهات الانكماشية في اقتصاديات الدول الخليجية.
2. اتجاه بعض الدول العربية إلى تبني برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي. وما نتج عن هذه البرامج من ارتفاع معدلات البطالة في الأجلين القصير والمتوسط.
3. زيادة معدلات النمو السكاني، ومن ثم زيادة معدلات نمو القوى العاملة، وارتفاع عدد الشباب الجدد الداخلين لسوق العمل سنويا. إضافة إلى الجهود المستمرة لرفع نسبة مساهمة المرأة في التنمية. واستمرار عمل كبار السن رغم بلوغهم سن التقاعد، وتشغيل الصبية.
4. تخلف نظم التعليم والتدريب بمعظم الدول العربية، وعجزها عن توفير الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة احتياجات العصر، وسوق العمل، ومنافسة العمالة الأجنبية.
5. تضاؤل دور الدولة كصاحب عمل في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة إعادة تشكيل أدوار الحكومات، وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج والخدمات.
6. تدني النظرة الاجتماعية للأعمال اليدوية ، إذ يرفض الشباب امتهان الأعمال اليدوية أو التي تتطلب مجهوداً جسمانياً، مع تفضيل الوظائف الحكومية.

7. عدم تحمل القطاع الخاص لمسئوليته القومية في استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن عمل. واستبدالهم بالعمالة الأجنبية بادعاء التكلفة الأقل والمهارة الأعلى.
8. قصور وسائل الإعلام الجماهيرية في توعية الشباب بقيمة العمل وقدسيته أيا كان شكله.

8.1.2 **البطالة في الأراضي الفلسطينية**.

حسب مركز الاحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية في فلسطين 328,800 شخص في الربع الثاني 2014 مقابل 328,000 في الربع الأول 2014، بواقع 200,400 في قطاع غزة، و128,400 في الضفة الغربية. ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ارتفع المعدل في قطاع غزة من 40.8% في الربع الأول 2014 إلى 45.1% في الربع الثاني 2014 في حين انخفض المعدل في الضفة الغربية من 18.2% الى 16.0% خلال نفس الفترة، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل 22.8% للذكور مقابل 39.6% للإناث في فلسطين خلال الربع الثاني 2014.

شكل رقم (2) معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة، الربع الثاني 2012-الربع الثاني 2014

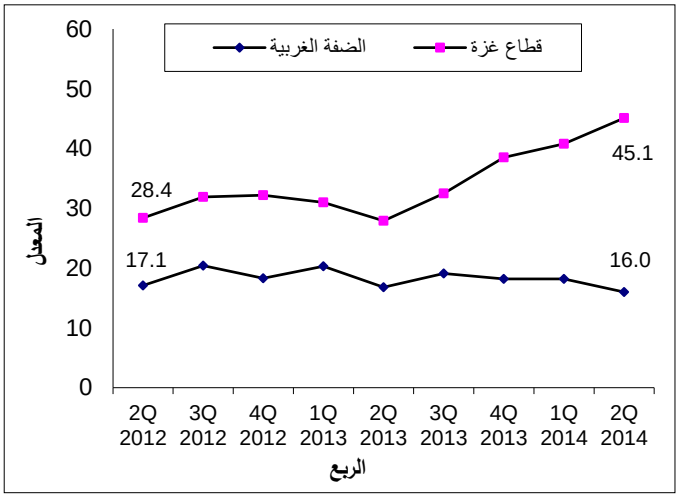

المصدر : مركز الإحصاء الفلسطيني ،النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني 2014 (دورة نيسان – حزيران 2014)

لقد كان من أهم نتائج الإجراءات الإسرائيلية التي رافقت انتفاضة الأقصى تفاقم ظاهرة البطالة، التي أصبحت تهدد المجتمع الفلسطيني بالعديد من الانعكاسات والظواهر، التي أسهمت بشكل أو بآخر في خدمة الأغراض الإسرائيلية ومخططاتها، وبخاصة أنها أدت إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة لمنع إسرائيل العمال الفلسطينيين من العمل بداخلها وفرض الحصار الخانق على المدن الفلسطينية، (خالد عبد الحق، 2005)، لقد سخر الاحتلال الإسرائيلي العنصر الاقتصادي وسيلة حربية إضافية إلى الآلة العسكرية؛ ليسلطها على رقاب الشعب الفلسطيني، إذ تمرس الاحتلال صناعة الأزمات في وجه الشعب الفلسطيني من اجل إخضاعه وجعله في حالة إرباك مستمرة ومن ثم السيطرة عليه وتطويعه لإنجاز أهدافه (الخضيري، 1999)، إضافة إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية، والذي يفتقر – أساسًا– إلى التخطيط الاقتصادي السليم، مما جعله يلتقي بطريقة أو بأخرى مع التوجهات الإسرائيلية الرامية إلى تدمير هذا الاقتصاد النامي، وبالشكل الذي أسهم إسهاما فاعلا في تنامي ظاهرة البطالة، إضافة إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بصورة خاصة والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، إلى جانب دور مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني التي اضطرت إلى تخفيض هائل في نسبة العمالة لديها، مما يجعلنا نقف أمام حجم مشكلة البطالة وما نتج عنها من أمراض اجتماعية تهدد المجتمع الفلسطيني برمته. (عبد الحق، 2005: 4)

إن الأراضي الفلسطينية ، ومع خصوصية الاحتلال وما ينتهجه من ممارسات قد تضفي أسباب إضافية لظاهرة البطالة إلا أنها جزء لا يتجزأ من العالم العربي، تنتشر فيه إلى حد ما البطالة للأسباب ذاتها التي تنتشر لأجلها في أي من دول العالم العربي. (مخيمر وعبد الحليم، 2005: 19)

الحاصل تبعا للوضع السياسي و نشاط حركات المقاومة الشعبية يزيد في معدل البطالة أو تخفيفه نسبيا، وعلى النقيض يحدث نوع من الرخاء والازدهار وانخفاض في معدلات البطالة في حالات الاستقرار السياسي. (خضير ، 2006: 39)

إن ارتفاع معدل النمو السكاني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية سواء كان في الضفة الغربية أوقطاع غزة بشكل يفوق مثيله في الدول المجاورة وكذلك ارتفاع حجم الأسرة بشكل أكبر بكثير عما هو عليه الحال في الدول المجاورة والدول الأوربية فإن ذلك سينعكس على معدلات الإعالة ، خاصة في ظل ارتفاع نسبة صغار السن إلى أكثر من 47% من إجمالي السكان (دون سن 15 سنة) ، وسينعكس ارتفاع صغار السن على معدلات المشاركة الاقتصادية وحجم القوى العاملة خاصة أن نسبة مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعتبر منخفضة نسبيا إذا ما قورنت مع الدول الأخرى. إن ارتفاع معدل النمو وارتفاع نسبة صغار السن وانخفاض نسبة مشاركة المرأة إلى جانب ارتفاع معدل الخصوبة فإن ذلك سيؤثر وبشكل مباشر على القوى العاملة من حيث المشاركة وخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار ارتفاع نسبة التعليم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جانب هذه الأسباب كلها فإن انخفاض فرص العمل ومحدودية الموارد فإن ذلك يعني ارتفاع نسبة البطالة وقلة فرص العمل.(إبراهيم، 2006)

من الشكل السابق يتضح أن نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أخذه بالارتفاع عام بعد عام ، ولكن من الملاحظ أن نسبة البطالة قد ارتفعت حدتها بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ولكن من الملاحظ ارتفاعها بشكل في قطاع غزة بعد تشديد الحصار الإسرائيلي بعد سيطرة حركة حماس على الحكم في قطاع غزة ، حيث وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة إلى أعلى نسبة بطالة في العالم حيث تخطت نسبة 40%.

2.2 **المبحث الثاني**: **بطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني**

تعد البطالة من أكثر المشكلات التي يتعرض لها خريجو الجامعات، فتلك المشكلة تنعكس سلباً على واقع الخريجين، وتتسبب بالكثير من المشكلات التي يعاني منها الخريجين. فهذه الفئة مقيمون في دائرة القلق والإحباط المزمن، ومشاعر اليأس هذه تضغط بشدة على هؤلاء الشباب، لكثرة التعقيدات، والاحتياجات، ومن تعليم ومصاريف، وتقدم بالعمر، وتأخر سن الزواج، وعدم تأسيس أسر جديدة، والمشاكل النفسية، والضغوطات المجتمعية، بل تتعداها إلى فقدان الأمل بالتعلم والثقافة، والندم على قضاء السنوات، والسهر، والتعب، والوصول إلى آفاق حياتية مغلقة، أي تراجع قيمة التعليم في أذهان شبابنا وهذا أخطر المؤشرات، وربما نصيب الخريجات اشد قسوة من الخريجين بحكم عدم قدرة الإناث في مجتمعنا على اختيار وظائف حرة، فضلا عن محدودية قدرتهن على التحرك بحرية لإيجاد وظائف مناسبة ، والبطالة فى أوساط الشباب وبخاصة الخريجين، تنذر بوجود خلل في النظام الاجتماعي والسياسي فهي تؤشر على أن الدولة غير قادرة على أداء واجباتها إزاء مواطنيها(الكبيسي، 2012 :2).

في مسح انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل قام به مركز الاحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية (ILO) للعام 2013 قد أظهرت النتائج بأن نسبة البطالة تزداد مع التحصيل الأكاديمي؛ حيث إن نسبة البطالة بين الشباب من خريجي الجامعة هي 1.5 ضعف مما لدى الشباب من غير ذوي أي درجة أكاديمية (47 في المئة و 31.2 في المئة على التوالي). ويدل هذا على أن مستوى المهارات المطلوبة في سوق العمل ليست مرتفعة، وأن الشباب الذين يستثمرون في التعليم على المدى الطويل يواجهون طابورا طويلا أمام عدد قليل من الوظائف المهنية المتاحة. قد يرجع ذلك إلى حقيقة أن الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا حريصون على جني فوائد من المال والوقت المستثمر في التعليم، وأنهم على استعداد لإنفاق المزيد من الوقت في البحث عن الوظيفة المناسبة

التي تحقق لهم مكاسب مادية أعلى. وفي الوقت نفسه، هناك دلائل واضحة، ضمن النتائج، على أن الشباب ذوي المستويات الأعلى من التعليم لديهم فرصة أفضل لتحقيق عمالة ذات نوعية أفضل. كما أن الشباب الحاصلين على تعليم عالٍ هم أكبر فرصة من الشباب ذوي التعليم الأقل، في العثور على وظيفة مستقرة. (مركز الاحصاء الفلسطيني، نتائج مسح انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل، 2013)

2.2.2 ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب الفلسطيني.

تعتبر نسبة البطالة في فلسطين متزايدة وتزداد خطورتها كون نسبة الأفراد في سن العمل هي اكبر شريحة في المجتمع، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني 2014 (نيسان- حزيران) 2014 أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية هي بين شريحة الشباب، فقد بلغ أعلى معدلات بطالة سُجلت للفئة العمرية 20- 24 سنة حيث بلغت 43.1% في الربع الثاني 2014. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة حيث بلغت 53.1% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة.

تشير جميع البيانات إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولدى الشباب بشكل خاص، إذ أن أكثر من ثلث الشباب الفلسطيني يعانون من البطالة، ونسبة البطالة ترتفع بين الشباب الأعلى تعليما، إذ إن حوالي نصف الخريجين (دبلوم فأعلى) عاطلين عن العمل. كما أن حوالي 40% من أفراد المجتمع الفلسطيني يعانون من الفقر أو الفقر المدقع، وحوالي ربع الشباب الفلسطيني من الفقراء، مع فارق كبير بين معدلات الفقر التي ترتفع في قطاع غزة بشكل كبير. وهنا لا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى ما تعكسه البيانات الكمية دون الالتفات إلى دلالاتها وأبعادها المختلفة، فالفقر يحمل في طياته كل معاني استلاب الحرية والفرص، ما يعني كبح

القدرات والطاقات الكامنة لدى الشباب لتحقيق دواتهم، والمساهمة الفاعلة في مجتمعاتهم، وإلى جانب كبح القدرات الإيجابية لدى الشباب، تقود حالة الإحباط واليأس والإحساس بالا جدوى وانتقاص الكرامة الإنسانية والفاعلية التي يولدها الفقر والبطالة إلى مشاكل اجتماعية وسياسية، ليس أخطرها دفع الشباب إلى الهجرة بحثًا عن لقمة العيش وتحقيق الذات. فهناك العديد من الشواهد والتجارب الدالة على ارتباط الفقر والبطالة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي، والجريمة، وتعاطي المخدرات.(منتدى شارك الشبابي، 2013 :9)

2.2.2 **أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية**.

لا شك بأن البطالة تمثل مشكلة خطيرة على المجتمع الفلسطيني كما أن تزايد ارتفاع معدلاتها عاماً بعد عام يعتبر إهداراً واضحاً للقدرات البشرية. واستمرارية ذلك يشكل خطورة بالغة ليس على الاقتصاد الوطني الفلسطيني فقط وإنما يمثل خطورة على النواحي الأمنية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

ففي دراسة صدرت عن نقابة المهندسين بالضفة الغربية بعنوان " واقع العمل الهندسي في فلسطين – فرص وتحديات" ذكرت بأن الدراسات تشير إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد الخريجين خلال العقود الثلاثة الماضية، جاء هذا الإرتفاع في أعداد الخريجين بسبب تزايد أعداد الجامعات والمعاهد المحلية وتنوع البرامج والتخصصات التي تطرحها، وتزايد أعداد الطلبة الملتحقين في هذه المؤسسات. وبالمقابل، فان اتجاه معدلات استيعاب الخريجين كان متدنيا وثابتا في القطاعات الإنتاجية والخدمية. وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة.

وهذا ما يجعل خطورة البطالة بين الخرجين تعد مشكلة مركبة من ناحية خطورتها من الناحية النفسية والاجتماعية ، ومن ناحية أخرى اقتصادية كون نظام التعليم والتدريب الجامعي في فلسطين

غير مجاني، أي أنهم ينفقون الكثير من أموالهم في سبيل الانتفاع من الخدمات التعليمية ، دون أن يكون هناك أي مقابل في الحصول على فرص عمل بعد تخرجهم تعوضهم ما أنفقوا من أموال. تعتبر بطالة خريجي الجامعة بشكل عمومي وليس فقط في فلسطين أكثر خطراً وأعصى حلاً من بطالة خريجي الثانوية والشرائح الشبابية الأخرى لعدة أسباب الآتية:

1. ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي مقارنة بالتعليم الثانوي.
2. طموحات خريجي التعليم الجامعي أعلى من طموحات خريجي التعليم الثانوي.
3. مرونة سوق العمل الخاص بخريجي التعليم الثانوي مقارنة بسوق العمل الخاص بخريجي التعليم الجامعي.(الكبيسي، 2012 :10)

ومن أهم أسباب البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية ما يلي:

1. صغر ومحدودية سوق العمل الفلسطيني أمام معدلات النمو السكاني المرتفعة والبالغة 3.6% سنويا وبالتالي ارتفاع معدلات النمو المرتفعة والمتسارعه في قوة العمل خصوصاً في ظل تركيبة سكانية فتية تزيد نسبة صغار السن عن 46% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)، إضافة إلى الوضع السياسي الفلسطيني والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني وتعطيل أي جهد تنموي حقيقي لبناء قاعدة إنتاجية، ومن جهة أخرى فإن غياب سياسة تنموية وخطط وبرامج لإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بعد التشوهات التي أصابتها من السياسات الإسرائيلية. إن عدم توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص ساهم بشكل كبير في زيادة البطالة بين الخريجين.
2. الافتقار إلى قاعدة معلوماتية حول خصائص الطلب والعرض بما يساعد الطلبة في اختيار تخصصاتهم، وبالتالي فإن اختيارات التخصص كان بهدف متابعة التعليم العالي. ويواجه الطلبة في اختيارات التخصص عدة عقبات منها: (الزعنون، واشتيه، 2011 :6)

- محدودية التخصصات في الجامعات.
- غياب المعايير المهنية في التوظيف وخصوصا في القطاع العام بل أن غالبيتها تعتمد على المحسوبية والواسطة والفئوية الحزبية والسياسية.
- ضعف الإقبال على التخصصات المهنية بسبب التشريعات (قانون الخدمة المدنية)، والذي يعطي أفضلية للتعليم الأكاديمي الجامعي على التعليم المهني.

3. عدم وجود رؤية تنموية واضحة وشاملة في عمل السلطة وعدم التنسيق والتشبيك بين عناصر العملية التنموية بالعملية التعليمية.
4. الموروث الاقتصادي من الاحتلال الإسرائيلي فالاقتصاد الفلسطيني شوهه في هيكلته وأصبح عاجزا عن توفير فرص عمل، كما أن غالبية المنشآت الاقتصادية الفلسطينية منشآت صغيرة الحجم (94 %) توظف اقل من (5) أشخاص معظمهم يعملون لحسابهم، فيما (10%) من العاملين في القطاع الخاص يملكون مؤهلا جامعيا(مسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).
5. ضعف كفاءة الخريجين ومحدودية مهاراتهم بسبب نقص التدريب والتطبيق (الجانب العملي للبرامج) بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات مثل المختبرات ووسائل وأساليب التدريس الحديثة المحفزة على عمليات الإبداع والبحث وتحديث الخطط والتنسيق مع القطاع الخاص.
6. ضعف الموارد المالية، اعتمدت مؤسسات التعليم العالي منذ نشأتها على الدعم والمساعدات الخارجية، وعجزت مواردها الذاتية على تغطية نفقاتها الخارجية والتطويرية، مما اثر سلبا على نوعية التعليم ومستواه.(الزعنون، واشتيه، 2011 :7)
7. لقد أثر تراجع الدعم المالي الخارجي للجامعات سلبا على أدائها وتفاقم العجز المالي، فمواردها الذاتية لا تغطي بأحسن الأحوال (60 %) من نفقاتها، ويقدر العجز المالي

للجامعات بأكثر من (20) مليون دولار سنويا. وقد نجم عن هذا العجز تراجع في قدراتها وتطوير برامجها ونقص في تأمين احتياجاتها وانخفاض في إنتاجيتها البحثية وتوفير الكفاءات اللازمة وعلى نوعية التعليم ومستوى الخريجين بشكل عام.

8. زيادة حجم الإقبال على التعليم الجامعي المدفوع بعاملين الأول الزيادة الكبيرة لأعداد الطلبة في امتحان الثانوية العامة والناجمة عن النمو السكاني السريع والتركيبة السكانية الفتية، والثاني ارتفاع معدلات النجاح في الثانوية العامة مما زاد من الضغط على القبول والاستيعاب والذي اثر سلبا على نوعية التعليم ومستواه من خلال تزايد عدد الطلبة في التخصصات والشعب ونسبة الطلبة الى الأساتذة. (الزعنون، واشتيه، 2011 :7)

3.2.2 **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبطالة الخريجين**.

تترتب على بطالة الخريجين، العديد من الآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية وقد يصل تأثيرها من الخطورة بمكان، بحيث أنها يمكن أن تهدد مسيرة التنمية، أو تعرقل جهودها، ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:(خليل، 2006: 66)

- يعد الإنفاق على تعليم الخريجين استثمارا رأسمالياً، سواء أكان من قبل الأسرة أم الدولة، ومن المفروض أن يعود النفع من وراء تخرجهم وحصولهم على الشهادة إلى كلا الطرفين، وبالتالي فإن عدم استثمار مؤهلاتهم العلمية يعني هدراً سافراً لأموال وموارد المجتمع.
- هجرة الكثير من الكفاءات العلمية للبحث عن فرص العمل الملائمة فى دول أخري، وهذا يعني، أن عبء تعليم وتأهيل مدخلات التعليم قد تحمله الدولة ، بينما فوائد مخرجاته تكون من نصيب تلك الدول ، أي أنها استملت خبرات ومؤهلات جاهزة واستثمرتها فى تنفيذ خططها التنموية وبناء اقتصادياتها الوطنية.

- مع مرور الوقت، وفى ظل شيوع البطالة وارتفاع معدلاتها، سيتولد شعور بعدم الرغبة في التعليم وانه قد يكون سبباً للبطالة، مما يؤدي إلى تسرب الطلبة وتخليهم عن الدراسة، فيقل بذلك اعتبار التعليم وأهميته وكذلك الشهادة وأصحابها.
- تفشي الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية المدانة في المجتمع، حيث ستكثر أعمال السرقة والجريمة ويكثر تعاطي المخدرات وتحدث الانحرافات التي قد تؤدي إلى التوترات الاجتماعية ومن ثم السياسية.
- أن العاطلين من الخريجين سيشعرون أن دولتهم ومؤسساتهم غير جادة فى توظيفهم و الاستفادة من مؤهلاتهم والمحافظة على كرامتهم، فتضعف عندهم روح المواطنة ويزداد شعورهم بعدم الانتماء الوطني. (خليل، 2006: 66)
- إن عدم الاستفادة من مؤهلات الخريجين وعدم إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على الدخل المناسب سيترك آثاراً سلبية على انتعاش السوق المحلية مما يحد من فرص إنعاش الاقتصاد الوطني وانخفاض مستوي الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تهدر الطاقات الإنتاجية وينخفض مستوي الناتج المحلي والدخل، لا سيما وقد أشارت تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن زيادة معدل البطالة بنسبة (1%) سنوياً ستؤدي إلى خسارة في الناتج المحلى الإجمالي بمعدل (2.5%).
- إن زيادة معدل البطالة يؤدي إلى ارتفاع عبء الإعالة العائلية، حيث يتحمل رب الأسرة إعالة أفراد أسرته من صغار السن وكباره، علاوة على إعالة من هم في سن العمل ويعانون من البطالة. (خليل، 2006: 67)

4.2.2 بطالة خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في فلسطين

تؤدي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية دورا أساسيا في المجتمع الفلسطيني من خلال إسهاماتها المتميزة في رفد المجتمع الفلسطيني بكوادر الخريجين القادرين على سدّ احتياجات سوق العمل الفلسطيني، وقد تمكنت هذه الكليات عبر السنوات الماضية من الوفاء باحتياجات القطاعات الإدارية والاقتصادية الفلسطينية، وقد تجلى دورها التنموي واضحا من خلال خريجي هذه الكليات الذين ينتشرون على امتداد خارطة الوطن.

وبما أن علم الادارة والاقتصاد علم قابل للتطوير فإن هذه التطورات الحديثة في الأعمال والاسواق التجارية داخل وخارج فلسطين تفرض عددا من المتطلبات يجب على كليات التجارة والعلوم الإدارية أن تفي بها لتحسين قدراتها وفاعليتها. ويجب أن يتجاوز ذلك مجرد توفير التعليم على مستوى درجتي البكالوريوس والماجستير ليشمل الاستشارة والأبحاث النظرية والتطبيقية ودراسات الجدوى التي تحتاجها المؤسسات العامة والخاصة. ومع ذلك، يحتاج الوفاء بحاجات المجتمع من الجامعات أن تقوم هذه الأخيرة بتطوير مخرجاتها من وقت لآخر تبعا لحاجات السوق.

وتشير الاحصاءات المتوفرة عن التعليم العالي في فلسطين إلى أن كليات التجارة والعلوم الإدارية هي من الكليات الأهم من حيث عدد الطلبة بالنسبة للعدد الكلي للطلبة المسجلين في الجامعات ، فبحسب الدليل الاحصائي السنوي للعام 2012-2013 ، والذي يصدر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، فإن عدد الطلاب الجدد المسجلين في كليات التجارة والعلوم الادارية قد بلغ حوالي 12,110 طالب وطالبة ، من أصل حوالي 62,000 طالب وطالبة قد سجلوا في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام الدراسي 2012-2013 ، أي بنسبة حوالي 20% من العدد الاجمالي.

ونستنتج من ذلك بأن كليات التجارة والعلوم الادارية في الجامعات المحلية تخرج الآف الخرجين من هذه الكليات سنوياً برغم محدودية السوق المحلية لاستيعابهم . والجدول التالي يوضح أعداد خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية خلال الفترة الزمنية ما بين 2006 الى 2013 حسب المركز الاحصائي في وزراة التربية والتعليم العالي في فلسطين:

جدول (1) :أعداد خريجي كليات التجارة والعلوم الادارية في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية ما بين 2006 الى 2013

السنة	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2013-2012	المجموع
الجامعات التقليدية	1901	2058	1900	1943	2420	2688	3134	16044
التعليم المفتوح	917	797	710	645	591	1072	1318	6050
المجموع	2818	2855	2610	2588	3011	3760	4452	**22094**

المصدر: المركز الاحصائي – وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني

لقد أصبح من الواضح للعيان أن الكثير من خريجي الجامعات في أراضي السلطة الفلسطينية عموماً، وقطاع غزة خصوصاً، ليس لديهم عمل، بل إن الكثير ممن يعملون ارتضوا أن يمتهنوا مهناً لا تليق بمستواهم الأكاديمي. وبالنظر إلى الجدول رقم 1 يتضح أن معدل البطالة بين خريجي كليات التجارة والاعمال الادارية في الاراضي الفلسطينية قد تراوح بين 23.9% سنة 2011 و 26.2% لسنة 2013. وأكثر توضيحا فإن خريجي هذه الكليات في قطاع غزة يعانون أكثر من نظرائهم في الضفة الغربية ، حيث بلغ معدل البطالة للخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً، دبلوماً متوسطاً فأعلى 29.5% سنة 2011 و 34.3% سنة 2013.

ويتضح من الجدول رقم 1 ايضا أن حرب 2012 قد عملت على زيادة معدل البطالة حيث بلغ معدل البطالة بين خريجي كليات الاعمال الادارية والتجارة في قطاع غزة 35.5%، وهي أعلى

من مثيلاتها في السـنوات السـابقة أو اللاحقة ، كما أنها أيضـا أعلى من مثيلاتها في الضـفة الغربية , وهذا يعني أن الحروب وعدم الاستقرار السياسي له أثر بالغ على ازدياد معدل البطالة بشكل عام وعلى خريجي كليات الاعمال الادارية والتجارة بشكل خاص.

جدول (2) يوضح معدلات البطالة بين خريجي كليات التجارة ممن يحملون مؤهلاً علمياً ، دبلوماً متوسطاً فأعلي في الأراضي الفلسطينية لعام -2011-2013.

البيان	معدل بطالة خريجي كليات الأعمال التجارية والإدارية		
المنطقة	الأراضي الفلسطينية %	الضفة الغربية %	قطاع غزة%
2011	23.9	20.3	29.5
2012	29.2	25	35.5
2013	26.2	21.3	34.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة الفلسطينية حسب ما ورد في التقارير السنوية للاعوام 2011 حتى 2013

5.2.2 **دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر والبطالة**:

تميزت منظمات المجتمع المدني في فلسطين بدورها التنموي الاجتماعي الهام في دعم صمود الشعب الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني وصولاً للإحتلال الإسرائيلي، لقد كان عام 1994 بداية مرحلة جديدة من العمل الأهلي من دور داعم للصمود والمقاومة إلى دور تنموي رديف للسلطة الفلسطينية وشريك لها في عملية التنمية. (أبو عدوان، سائد، 2013)

ولقد قامت المنظمات غير الحكومية في فلسطين تاريخاً وتقليدياً بدور أساسي وفعال في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الأمية والتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز، وركزت تاريخاً على تقديم تلك الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى

الفئات المحتاجة من المجتمع الفلسطيني وخاصة من الفقراء والموعوزين ومحدودي الدخل والمعاقين والمسنين والنساء الفقيرات في المخيمات والقرى والمدن (مرصد، 2003).

وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً أكثر بروزاً حينما تتقلص دور السلطة " الدولة " أو يفرض حالة من الحصار أي في ظروف الكوارث التي ينتج عنها تصاعد في معدلات الفقر والبطالة ، وبالتالي تعمل تلك المنظمات على توفير شبكة حماية اجتماعية جراء هذا التراجع في أداء السلطة المركزية أو جراء العدوان الخارجي ، الأمر الذي يتطلب تصعيد دورها وزيادته ، خاصة إذا ترابط العدوان الخارجي عبر الحصار مع تراجع بعمل القطاع الخاص الأمر الذي يعمل هذا التراجع على زيادة معدلات البطالة وبالتالي الفقر تباعاً وربما نتذكر الدور المتميز التي قامت به المؤسسات الخيرية والطوعية والاجتماعية قبل السلطة باتجاه تعزيز الصمود وتوفير بعض الخدمات للفئات الاجتماعية المتضررة (أبو رمضان، 2007).

إن منظمات المجتمع المدني تشكل حلقة وصل بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، فهي تقوم بمهام وأدوار لا تقوم بها الحكومة وتخلق فرصاً لأفراد المجتمع بهدف ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين في ظل نظام ديمقراطي. وهي تكون غير خاضعة لسيطرة الحكومة بل وتقوم بدور الرقيب على الحكومة وتمارس ضغوطاً عليها وتسعى إلى محاسبته.

وحيث يشهد قطاع غزة تزايداً ملوحوظاً في المنظمات الأهلية ، وتتنوع أهداف وبرامج هذه المنظمات ، لكن وجهتها في المجمل تتفق على غايات أساسية أهمها محاربة المرض والجهل وتحقيق التنمية المستدامة ، وتبذل هذه المنظمات جهوداً كبيرةً لمحاربة الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال البرامج التي تنفذها إضافة للدور الذي تبذله الوزارات الحكومية كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل وغيرها من المؤسسات الحكومية ، وذلك في محاولة مها للتغلب على الحصار ومعالجة آثار العدوان المتكرر على قطاع غزة. وقد بلغ العدد الاجمالي للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

المحلية المسجلة في وزراة الداخلية بغزة حتى 2012/12/31 (786) مؤسسة محلية كما هو موضح في جدول رقم 3، موزعة على محافظات الوطن في قطاع غزة. (وزارة الداخلية ، 2014).

جدول رقم (3) توزيع أعداد الجمعيات على محافظات قطاع غزة

الترتيب	المحافظة	عدد الجمعيات
1	غزة	408
2	الشمال	116
3	خانيونس	95
4	الوسطى	93
5	رفح	74
المجموع		**786**

المصدر: دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية المحلية ، وزارة الداخلية ، 2014

ومن الملاحظ بأن محافظة غزة استحوذت على نصيب الأسد بالمقارنة مع المحافظات الأخرى من حيث العدد الإجمالي ، بنسبة بلغت (52%) كما هو موضح في الشكل رقم (3) ، تلتها محافظة شمال غزة بنسبة (15%)، ثم باقي المحافظات على الترتيب المبين في نفس الشكل السابق.

شكل رقم (3): نسب توزيع الجمعيات المسجلة في محافظات قطاع غزة:

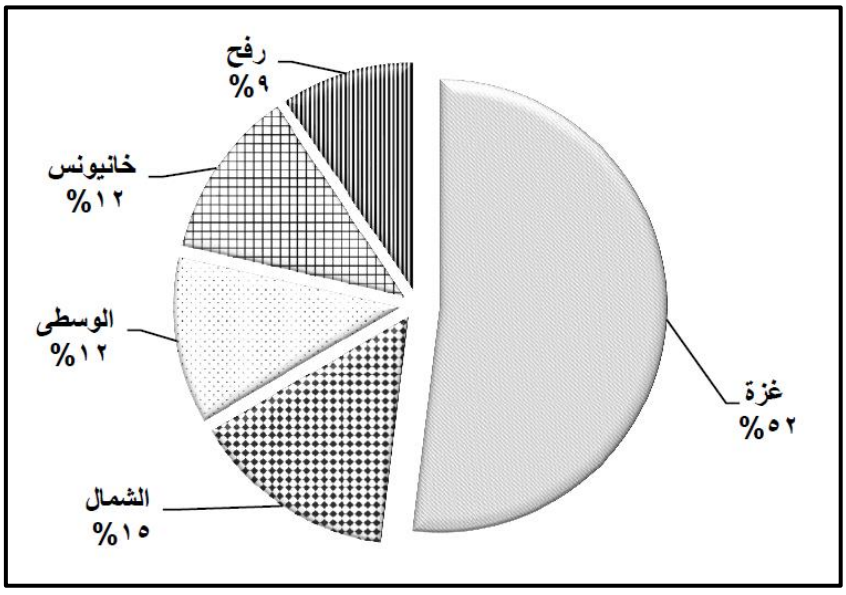

المصدر: دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية المحلية ، وزارة الداخلية ، 2014

أما بالنسبة للجمعات الاجنبية العاملة في قطاع غزة فقد بلغ عددها (82) مؤسسة حسب دليل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة لسنة 2014. وتتنوع أنشطة فروع الجمعيات الاجنبية على قطاعات عمل عديدة ، وتشارك العديد منها في العمل في أكثر من قطاع وإن غلب على معظمها العمل في مجالات العمل الإغاثي، حيث عمل في هذا القطاع ما يزيد عن 91% من فروع الجمعيات الاجنبية في محافظات غزة ، تلاه القطاع الطبي باختلاف انشطته (كالدعم النفسي أو العلاج الطبي أو تقديم معدات وتجهيزات... الخ)، حيث كانت نسبة الفروع العاملة في هذا القطاع من إجمالي الفروع في محافظات غزت 63% . ويعمل في الجمعيات الاجنبية المسجلة في وزارة الداخلية بغزة 1015 عاملاً، منهم 981 عاملاً محلياً و 34 عاملاً أجنبياً.(وزارة الداخلية، 2014)

لقد تم اعتبار التجربة الأهلية الفلسطينية واحدة من أغنى التجارب الدولية، سواء من حيث قدرتها على المحافظة على النسق الإجتماعي الفلسطيني، أو من خلال الخدمات التي قدمتها في محاولة للتعويض عن نقص الخدمات الحكومية في بعض الأحيان، أو عدم توفرها .وقد تميزت هذه التجربة بالمشاركة الشعبية العالية، حيث اعتمدت المنظمات الأهلية في تنفيذ نشاطاتها وحمايتها أحيانا على روح المبادرة الأهلية والمشاركة البناءة بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني. (تقرير التنمية البشرية،1999). وساهمت الجمعيات الأهلية الفلسطينية مساهمة واضحة في شتى المجالات التنموية المختلفة والتى كان لها الاثر الكبير في تخفيف المعاناة على سكان القطاع الذي انهكه الحصار على مدى سنين طويلة ، والذى عاش ثلاثة حروب مدمرة قضت على البنية التحتية والمرافق الاقتصادية في قطاع غزة وأدت إلى زيادة نسبة البطالة والفقر بين سكان القطاع. ومن هنا تأتي أهمية المؤسسات الاهلية العاملة في قطاع غزة، حيث ان الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية المسجلة في محافظات قطاع غزة تشغل ما يقرب من 8,598 فرداً حسب وزارة الداخلية في غزة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4) توزيع أعداد العاملين في الجمعيات على محافظات قطاع غزة

الترتيب	المحافظة	عدد العاملية
1	غزة	4746
2	خانيونس	1227
3	الشمال	1026
4	الوسطى	805
5	رفح	794
المجموع		**8598**

المصدر: دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية المحلية ، وزارة الداخلية ، 2014

ويوزع هؤلاء العاملون على المحافظات في قطاع غزة بنسب متفاوتة، حيث جاءت محافظة غزة في الترتيب الأول بين المحافظات في نسبة التشغيل بنسبة بلغت (55%)، تلتها محافظة خانيونس بنسبة (14%)، وباقي النسب توزعت على المحافظات الاخرى كما يبين في الشكل رقم (4)

شكل (4) توزيع نسب العاملين في الجمعيات على محافظات قطاع غزة

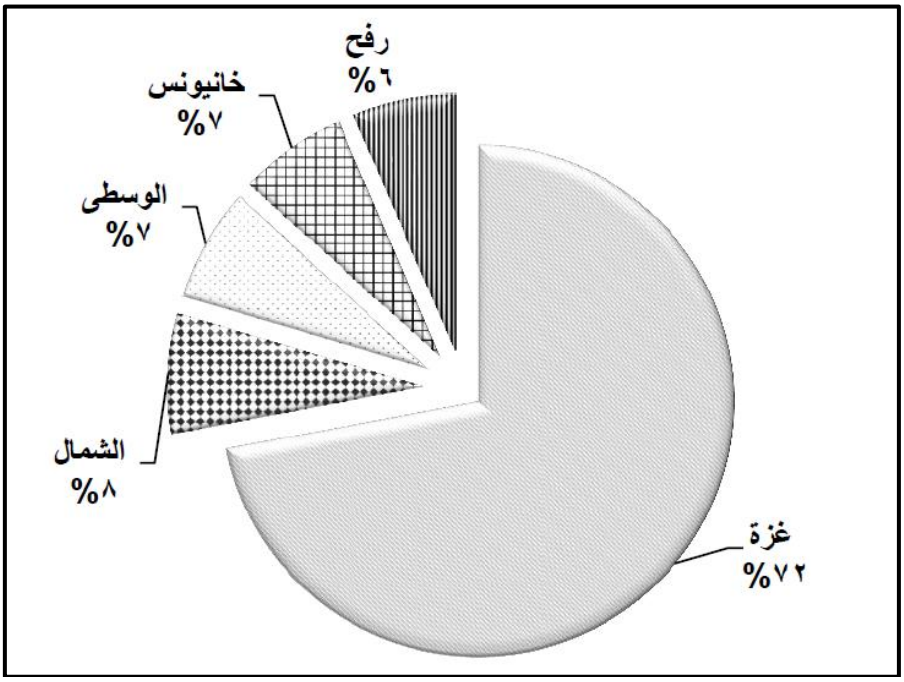

المصدر: دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية المحلية ، وزارة الداخلية ، 2014

واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يظهر أهمية الدور الذي لعبته هذه المنظمات في تمكين المجتمع وتطوير قدرات أفراد المجتمع في سبيل تحقيق الدور المطلوب في عملية البناء والتنمية، لهذا هنالك مسؤولية تقع على عاتق هذه المنظات التي تتسم بأنها منظمات غير ربحية وغير تابعة للحكومة، عملت منظمات المجتمع المدني على خلق برامج وأنشطة تساعد في تنمية وتفعيل وتطوير قدرات أفراد المجتمع في كافة المجلات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بهدف الارتقاء بقدراتهم، ودعم قضاياهم واحترام توجهاتهم كما يراها أفراد المجتمع، وإشراكهم في صنع السياسات والقرارات، والتعامل معهم كشركاء في عملية التخطيط للبرامج والأنشطة التي تتناسب مع احتياجاتهم مما يساعد في تعزيز انتماءهم وتعزيز مشاركتهم . (سالم، وليد، 1999)

إن وجود منظمات المجتمع الفلسطيني أمرًا ضروريًا وملحًا للمجتمع المدني الفلسطيني، إذ أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع من خلال ظروفها وبنيتها من تلبية جميع احتياجات المواطن، كما أن هذه الاحتياجات تقع خارج اهتمامات وأولويات هذه السلطة، حيث أن قضايا التعليم والصحة الأولية وتعزيز الثقافة وترسيخ الديمقراطية تبقى أمورًا تتلقى أدنى قدر من الاهتمام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. (مركز بيسان للبحوث والانماء، 2002)

كما تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تقديم بعض الخدمات للمجتمع المحلي في سبيل تعزيز التنمية البشرية وأمثلة ذلك :الإهتمام بالثقيف المدني والديمقراطي وحقوق الانسان، والإهتمام بالعمل التنموي المهني، إضافة للاهتمام للعمل الخيري والإغاثي حيث اشتملت أعمال ونشاطات هذه المنظمات على الدفاع عن الأرض ودعم الأسرى وتعزيز التعليم ومساعدة الفقراء. (عبد الهادي، عزت، 2006)

ومن ذلك ندرك بأهمية الدور التنموي في مجتمعنا الفلسطيني التي تقوم به منظمات المجتمع المدني، والدور الذي خلقته في سبيل توسيع الخيارات أمام الأفراد في قطاع غزة، حيث حجم

البطالة في ارتفاع مستمر، والتي عملت على توفير فرص عمل للشباب من خلال العمل داخل هذه المنظمات أو من خلال العمل في مشاريع تقوم بها هذه المنظمات، حيث يعمل داخل هذه المنظمات ما يقارب من 8598 فرداً، لذلك لا يمكن التقليل من حجم فرص العمل التي وفرتها منظمات المجتمع المدني للشباب داخل قطاع غزة، والدور البارز لهذا المنظمات في خدمة الأماكن المهمشة وذلك بتوفير الخدماتا التعليمية والصحية الاولية، مما أدى إلى توسيع آفاق أفراد المجتمع الفلسطيني والتخفيف من وطأة الفقر والبطالة.

3.2 **المبحث الثالث**: **التعليم الجامعي وسوق العمل**

من المعلوم بأنه يجب أن تكون هناك علاقة وطيدة بين التعليم و سوق العمل ، على أن يتنازل التعليم الجامعي عن أداء رسالته البحثية والثقافية. فقيام علاقة وثيقة بين منظومة التعليم الجامعي والنشاط الإنتاجي في أي مجتمع شرط أساسي لدفع عجلة الاقتصاد المحلي إلى الأمام. ولاشك أن هذه الرؤية الحديثة للتعليم الأساسي والجامعي تؤدي إلى خلق التحام عضوي بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي من جهة ومواقع الإنتاج من جهة أخرى.

يعتبر التعليم الجامعي من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لأنه يأتي استكمالاً لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية ولذلك فان تحقيق الأهداف التربوية التي يتوخاها المجتمع يعتمد على قدرة النظام التربوي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل، فإذا كان النظام التربوي والتعليمي في مراحل التعليم العالي قادراً على بناء المعارف والاتجاهات والتعليم بالنوعية المطلوبة فان التعليم الجامعى يصبح قادراً على تحقيق الأهداف وبالنوعية القادرة على بناء الفرد المتعلم

والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.(نشوان، 2004 :2)

يعتبر التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ولا تقتصر أهميته من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي الى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته. وقد فرضت طبيعة العصر نفسها على التعليم العالي فى جميع دول العالم، فالتعليم الجامعي يسهم فى إعداد الفرد القادر على مواكبة التقدم التكنولوجي للقيام بدور ايجابي فى الخطط التنموية التى يسعي المجتمع الى تحقيقها. وتسعي دول العالم للإفادة من مخرجات التعليم العالي لتفيد خططها التنموية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وفى المجالات المتنوعة الأخرى في الحاضر والمستقبل. وتؤكد كثير من الدول ضرورة مشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم الجامعي وإنشاء مؤسسات تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المتنوعة وبشكل يسهم فى تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق، بحصر الخبرات والمهارات المطلوبة فى الخريجين، وذلك لتضمينها مناهج وبرامج الكليات والجامعات وتعرف جودة التعليم العالي والجامعة بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته فى المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بدول العالم ، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة البيئة الاقتصادية الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم بإستمرار، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار، ومن المؤكد أن التعليم العالي هو الذي يتكفل احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة علميا مهارياً، التي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعي الأمم لتحقيقها. ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن وذلك للعوامل الآتية: (العبيدي، 2011 :359)

- الانفجار السكاني الذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي.
- تصاعد مستوي المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية، وذلك ما تفرضه العولمة التي تسعي لقيام نظام اقتصادي عالمي تحكمه قوانين عادية مما يؤكد الحاجة الى قوي عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة فضلاً عن الاعتماد العالمي على المعرفة والمعلومات والثورة العلمية التي فرضت على الأفراد تجديد معلوماتهم وتنويع تخصصاتهم واكتساب العديد من المهارات والقدرات.

ويعتبر التعليم والعمل وجهين أساسيين للنشاط الإنساني في كل المجتمعات البشرية، فالتعليم هو عملية اكتساب المعارف والقدرات والتوجهات الاجتماعية والثقافية، وهو استثمار يهدف إلى زيادة التراكم في رأس المال البشري ، بينما العمل هو المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بهدف إنتاج السلع والخدمات.(الربيعي، 2009 :1)

لقد شهد الفكر التنموي مرحلتين مهمتين في التعامل مع عنصر رأس المال البشري، امتدت المرحلة الأولي من نهاية الأربعينيات حتى بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، وهيمنت فيها نظريات النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية، التي اعتمدت على نموذج هارود –دومار ونموذج روبرت سولو التى أكدت على أهمية عنصر رأس المال الطبيعي والمالي وأعطت أهمية ثانوية للعنصر البشري، واعتبرته من قبيل المعطيات أو أن عرضه غير محدود وكبير المرونة، وتري هذه النماذج بأن تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية لا يحتاج سوي إلى تمويل خارجي ضخم، وأن توفير هذا التمويل هو السبيل الوحيد لتحفيز النشاط الاقتصادي ، وخلق فرص التشغيل فى تلك الدول لذا أطلق عليها نظريات النمو النابع من الخارج.

أما المرحلة التالية التى امتدت من بداية عقد الستينيات من القرن العشرين ولحد الآن فهيمنت فيها نظريات النمو الاقتصادي الحديثة التى اعتمدت على كتابات بول رومر، وروبرت لوكاس التى

أكدت على أهمية الاستثمار فى رأس المال البشري باعتباره العنصر الحاسم فى عملية التنمية، وربطت الاستدامة فى عملية التنمية بمستوي التراكم في رأس المال البشري أو بمستوي مخزون رأس المال البشري، وأرجعت له الفضل الأكبر فى معظم النجاحات التى تحققت فى عدد من دول العالم وفى مقدمتها مجموعة النمور الأسيوية.(الربيعي، 2009: 2)

1.3.2 **واقع التعليم الجامعي في فلسطين**.

نشأت مؤسسات التعليم العالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصلت المؤسسات التعليمية في فلسطين في العام الدراسي 2012–2013 إلى 53 مؤسسة تعليمية ، حيث يبلغ عدد الجامعات 15 جامعة (2 حكومية، 3 خاصة، و9 عامة وواحدة تعليم مفتوح) وعدد الكليات الجامعية 18، والكليات المتوسطة 20 . حيث يوجد منها 34 مؤسسة تعليم عالي في الضفة الغربية، منها 9 جامعات تقليدية و12 كلية جامعية و13 كلية مجتمع متوسطة . أما في قطاع غزة فيوجد 18 مؤسسة تعليم عالي ، منها 5 جامعات تقليية و6 كليات جامعية و7 كليات مجتمع متوسطة. أما بالنسبة للتعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة تتوزع مراكزها ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 22 مركزاً ، 17 مركزاً في الضفة الغربية و 5 مراكز في قطاع غزة.

أما بالنسبة لعدد الطلاب ، فقد بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم للعام 2013/2012 62,006 طالباً وطالبة. وبلغ عدد الطلاب المسجلين الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2013/2012 213,251 طالباً وطالبة. وقد بلغ عدد الطلاب الخريجين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2013/2012 35,491 طالباً وطالبة. (وزارة التربية والتعليم العالي ، الدليل الاحصائي السنوي 2013/2012)

إن ما يميز مؤسسات التعليم الفسطيني عن غيرها في الدول المجاورة هو وجود مفهوم الجامعة العامة الذي هو ليس حكوميا وليس خاصا، فهي لا تهدف إلى الربح وفي الوقت نفسه تتمتع باستقلالية في الإدارة والتعيين والتوظيف وتتحمل مسؤولية الرواتب والمصاريف التشغيلية الأخرى . هذه الميزة انفردت فيها معظم الجامعات الفلسطينية بحكم نشأتها في ظل احتلال اسرائيلي وغياب وجود سلطة وطنية فلسطينية. ولتخفيف حدة المنافسة بين هذه الجامعات في مجالات استقطاب أعضاء هيئة التدريس وأسس التعيين وما شابه ذلك من أمور ، تم في بداية التسعينيات بلورة ما يمسى كادر موحد، من قبل مجلس التعليم العالي المسؤول في حينه عن الإشراف على قطاع التعليم العالي حيث توحد سلم الرواتب والعلاوات و الإجازات وتعويض نهاية الخدمة والتوفير (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني)

يعتبر الدافع الذاتي للتعلم أهم ما يميز الطلبة الفلسطينيين ، حيث أن معظم الطلبة يرون مستقبلهم المهني في الشهادة الجامعية التي يحصلون عليها ، خاصة في ظل ندرة فرص العمل تحت اقتصاد فلسطيني يعاني الركود و معيقات النمو والازدهار ، والتي أهمها الاحتلال الاسرائيلي.

لا يختلف واقع التعليم الجامعي في فلسطين كثيراً عن التعليم الجامعي في الدول العربية إذ أن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تتشابه إلى حد بعيد مع مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، كما أن المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي الفلسطيني تكاد أن تكون نفسها المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في كثير من الدول العربية، يضاف الى ذلك الى أن ثمة مشكلات خاصة بالتعليم الجامعي الفلسطيني نظراً للظروف التي يمر بها الوطن الفلسطيني من احتلال وما ينجم عنه من صعوبات ومشكلات تواجه الجامعات الفلسطينية. فهناك الاغلاقات والحواجز التي تمنع الطلبة من الوصول إلى جامعاتهم بالإضافة إلى النقص الواضح في تمويل التعليم الجامعي ليواكب التطورات التي يمر بها التعليم في الدول المتقدمة

وغيرها من المشكلات التي تحد من قدرة نظام التعليم الجامعي الفلسطيني على تحقيق الأهداف المرجوة. (نشوان، 2004 :18)

تولي الجهات المسئولة عن التعليم الجامعي في فلسطين مسألة نوعية التعليم العالي باهتمام خاص منذ إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي. وعلى الرغم من انه لا يوجد نظام متكامل فاعل لضمان نوعية التعليم الجامعي إلا إن السياسات الرسمية والتوجهات العامة لمؤسسات التعليم العالي لا سيما على المستوى الجامعي دأبت على إجراءات تهدف إلى ضمان نوعية التعليم العالي ، وبصورة عامة فان هذه الإجراءات جميعها موجهة على مستوى مدخلات النظام وليس في عملياته أو مخرجاته وتتمثل هذه الإجراءات بشكل عام :

- تحديد الحد الأدنى لمعدلات القبول في الجامعات واعتماد مبدأ التنافس أساسا للقبول.
- توفير البنية التحتية المناسبة لعمليات التعليم العالي من أبنية وتجهيزات و خدمات.
- اعتماد الإنتاج العلمي أساسا لترقية أعضاء هيئة التدريس.
- إنشاء هيئة وطنية لاعتماد الجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي.(الميمي وأخرون، 2004 :5)

2.3.2 **أهداف التعليم الجامعي الفلسطيني**. (وزارة التربية والتعليم العالي)

تحددت أهداف وزارة التربية والتعليم العالي في تنمية رؤى مستقبلية واضحة للتعليم الفلسطيني، تتجاوز الماضي وتعمل على إعادة بناء ما أحدثته سلطة الاحتلال من تخلّف، والى التطلّع إلى مستقبل يعيد ارتباط الأجيال الجديدة بتاريخها وينير طريقها إلى المستقبل. وانطلاقاً من ذلك، تهتم الوزارة بتحسين نوعية التعليم، وتحسين البيئة التعليمية، وتدريب المعلمين وإدخال التقنيات الحديثة، وإشراك المجتمع في العملية التعليمة. هذا بالإضافة إلى اهتمامها بتلبية الطلب المتزايد على

الدراسة، وبتعبير آخر، تسعى الوزارة إلى تجنيد المصادر المختلفة للنهوض بالتعليم الفلسطيني. ويبقى السؤال إلي أي مدى تفي الموازنة المخصصة لقطاع التعليم العالي بتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي وردت في قانون رقم (11) لسنة 1998 بشأن التعليم العالي.

يهدف التعليم العالي في فلسطين إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. فتح المجال أمام جميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي ومتابعة الكفاءات العلمية في الداخل والخارج وتنميتها.
2. تشجيع حركة التأليف والترجمة والبحث العلمي، ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
3. تمكين المجتمع الفلسطيني من التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية واستثمارها وتطويرها.
4. الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف المجالات العلمية والثقافية.
5. توثيق أطر التعاون العلمي مع الهيئات العلمية والدولية ودعمهم وتطوير مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي .
6. العناية بدراسة الحضارة العربية والإسلامية وإكساب الطلبة مهارات التفكير الناقد وتشجيع الإبداع والابتكار العلمي والقدرة على البحث والتقصي ومواكبة التقدم العلم.
7. تنمية القيم العلمية والروحية وتنشئة أفراد منتمين لوطنهم وعروبتهم وتعزيز روح التعاون والعمل لجماعي لدى الطلبة.

8. الإسهام في تقدم العلم وصون الحريات ونزاهة البحث العلمي وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق و الحريات العامة

3.3.2 **مخرجات العملية التعليمية المؤثرة فى سوق العمل**.

أصبحت ظاهرة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة فى البلدان العربية ، تزداد خطورة واتساعا . ولم تعد شأنا فنيا يخص الفنيين المعنيين بالتعليم والتدريب وأسواق العمل ، بل أصبح موضع اهتمام الساسة فى أرفع المسئوليات. فعدم المواءمة يمثل هدرا فى موارد التعليم والتدريب وهدرا فى طاقات الشباب إذ يسوقه تعليمه وتدريبه إلى البطالة فى أحيان كثيرة وصعوبة لدى أصحاب الأعمال فى الحصول على المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التى فاقت أحجامها الكبيرة فوضع البطالة وأعاقت نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير . وأصبحت هذه الظاهرة مركبة كثيرة التعقيد فجانب منها يتعلق بمناهج التعليم والتدريب محتوىً وطرائقاً . وهى مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقه سرعة تغير احتياجات التنمية وأسواق العمل ، وبقيت بذلك بعيدة عن المقارنة مع المستويات المهارية الدولية . هذه المقارنة التى أصبحت ضرورية فى عالم المنافسة وانفتاح الأسواق . (منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى).

شهد التعليم العالي نموا متسارعا في فلسطين من حيث عدد مؤسسات التعليم العالي، وعدد الطلبة الملتحقين بها ، وعدد الخريجين فيه، وتنوع البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات. فضلا عن الاهتمام بالاعتماد وضمان الجودة والبحث العلمي. لكن ورغم كل هذه الجهود يلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي والمشرفين عليها أغفلت جانبا مهما في العملية التعليمية ألا وهي تقييم خريجيها ومتابعتهم لمعرفة مدى مواءمة المهارات والكفايات التي يمتلكها هؤلاء الخريجين مع متطلبات سوق العمل. وفيما يلي بعض مخرجات العملية التعليمية المؤثرة في سوق العمل:

1. المستوى النوعي للخريجين. يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعي المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما التمكين والاستيعاب لحقائق منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات. ويرتبط المستوي النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها فى ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار وكذلك توسع فكر الخريج ليصبح قائداً رسالياً ذو منظور استراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال. (الظالمي وآخرون،2012 : 155) . ولما كان الطالب احد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها.(الحاج وآخرون، 2008 :155)
2. البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع. يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر فى تحسين السلوك والأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية وانطلاقاً من دور الجامعة كمؤسسة ريادية لتطوير المجتمع فإنها مدعوة إلى تبني مفهوم

الجامعة كمركز لخدمة مؤسسات المجتمع وبالتالي فإن جودة تلك البرامج تعتمد على عدة مبادئ هي (الحاج وآخرون، 2008 :156):

- أن تحقق برامج التدريب التطابق والتوافق ما بين الأفكار النظرية والممارسات العملية.
- تلبية الحاجات المهنية للمتدربين.
- المرونة وتعدد الاختبارات في برامج التدريب.
- توجه برامج التدريب نحو الكفاءات التعليمية.
- استمرار تحسين عملية تدريب المتدربين.
- استثمار تكنولوجيا البرامج التدريبية لنتائج البحوث والدراسات العلمية.

3. الاستشارات العلمية: تعتبر الاستشارات العملية احد أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الجيدة، وهي بنفس الوقت مقياس مهم من مقاييس الجودة في تلك المؤسسة، وتتنوع صور وآليات الاستشارات العملية تبعاً لنوعها وطبيعة بيئتها ، ومهما اختلفت فإنها تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل لتقدم لهم الدعم والمساعدة المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها، فضلا عن القدرات العلمية التي تتميز بها النوافذ الاستشارية فإن نجاحها يعتمد على مستوي وعي وثقافة المجتمع ومؤسساته المختلفة.

4. المشاريع والدراسات العلمية: وهي قيام الكوادر العلمية في المؤسسات التعليمية بدراسة ظاهرة معينة في المجتمع ووضع الخط الكفيلة لتطويرها وتحسينها أو للتخلص من مساوئها الحالية والمتوقعة، فالمشاريع والدراسات العلمية تعد من أهم الثمار العملية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية.

5. الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع: وتتميز هذه النوعية من المؤلفات العملية بتنوعها الفكري وتفاوت المستويات الإدراكية حتى تفيد جميع فئات المجتمع، في حين ان المستفيدين من داخل المؤسسة التعليمية عادة ما يكونوا من المتعلمين والمهتمين وذوى الاختصاص، وعموماً فإن ما يوجه إلى المجتمع من كتب ومؤلفات يجب أن يضمن تحقيق الإبعاد (الإبداع والابتكار، والمرونة العقلية والذهنية ، والاهتمام المتوازن بتعلم الثقافات والعادات، والمعرفة الذاتية بالحاجة الفعلية الدقيقة لمواصفات المنتج الفكري) وذلك حتى يضمن تحقيق جودة خدمة المجتمع.

6. البحث العلمي: تأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية ، وبما أن البحث العملي أحد مخرجات العملية التعليمية فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على ما يلي:

- توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
- وجودة أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.
- إسهام فرق العمل البحثية فى خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
- توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.
- توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت. (الحاج وآخرون، 2008 :157)

7. سمعة المؤسسة ورضا المستفيد: تسعى المؤسسات التعليمية عموما الى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قراراً مهما لابد وان يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الايجابية. (الحاج وآخرون، 2008 :157)

4.3.2 **متطلبات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل**.

يتميز سوق العمل الفلسطيني بارتفاع معدلات نمو عرض العمل بوتيرة أسرع من نمو الطلب عليه، مما يدفع العمال الفلسطينيين للبحث عن فرص عمل خارج سوق العمل الفلسطيني وخصوصاً في سوق العمل الاسرائيلي، أو الانضمام لصفوف العاطلين عن العمل، حيث تزداد الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه بصورة مضطردة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يشير إلى أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوي العاملة الفلسطينية تتراجع مع مرور الوقت، كما وتمتاز المناطق الفلسطينية بارتفاع معدلات النمو السكاني، وفتوة التركيب السكاني، وتدني نسبة القوة البشرية من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما ينذر بقدوم أعداد هائلة للانضمام إلى القوى العاملة في المدى المنظور، الأمر الذي سيجعل البطالة تزداد مع مرور الوقت، مع التأكيد بأن البطالة في فلسطين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة (عثمان، 2004 ، ص49)

إنه لمن الطبيعي أن يكون هناك علاقة كبيرة بين كل من التعليم وسوق العمل وما يتطلبه من كافة التخصُّصات في مجالات العمل المختلفة. وكما هو معروف بأن فقدان التلائم بين طبيعة مخرجات

مؤسسات التعليم من جهة ، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى ، ينتج عنه بقاء أعداد كبيرة من خريجي تلك المؤسسات دون عمل ، يعانون البطالة والفراغ مما ينتج عنه إفراز إشكالات ذات تأثيرات ومشاكل شديدة الخطورة على البنية الاجتماعية.

وقد حدد (العبيدي، 2011 : 365) متطلبات المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بما يلي:

1. تركيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على بحوث احتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، والأوضاع الاقتصادية، والتغيرات المجتمعية، والتغيرات فى مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك فى الحسبان.
2. تكثيف الاستثمار الرشيد فى التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية الى بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
3. العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد اطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
4. التوسع فى ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية الكترونيا، تحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها، على المستوي الإقليمي والعالمي.
5. الاستثمار فى البحث العلمي ، عبر منح وجوائز ومزايا مادية ومعنوية.
6. العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنت، والمسارعة فى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي.
7. الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

8. مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها، لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم فى تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم في الإبداع الابتكار وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.
9. تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد فى استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.
10. مراجعة الجامعات للتخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق العمل.
11. التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل فى عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها ، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كونه وظيفة رئيسية لمؤسسات التعلم العالي فى ظل مفهوم التربية المستمرة.
12. وضع رؤية واضحة لدور المرأة في التنمية وعلاقتها بفرص التحاقها بالتعليم العالي ومخرجاته.
13. تنفيذ عملية تقويم دورية للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج ما زالت تتواكب ومتطلبات التنمية والعمل على تحسين الأداء.(العبيدي، 2011 :365)

من هنا يظل ربط مخرجات التعليم بسوق العمل في فلسطين أمراً ليس باليسير ، فأصبح العثور على فرص عمل في سوق العمل المحلي المحدود لخريجي الجامعات المؤهلين في تخصصات

غير مطلوبة أمراً صعباً، وارتفعت معدلات البطالة بشكل متزايد بينهم، في الوقت الذي بقي الطلب على الالتحاق في الجامعات متزايداً.

4.2 **الخلاصة**:

تناول الفصل الثاني بعض الموضاعات الهامة مثل تعريف ومفهوم البطالة بشكل عام ، حيث تحدث الفصل عن البطالة في والوطن العربي وأهم الاسباب التي تقف ورائها، حيث أنها اصبحت أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم. وتحدث أيضا عن البطالة في الاراضي الفلسطينية حيث أن الشواهد تشير إلى تفاقم ظاهرة البطالة، والتي أصبحت تهدد المجتمع الفلسطيني بالعديد من الانعكاسات والظواهر السلبية داخل المجتمع الفلسطيني ، كما تحدث الفصل عن انعكاس مشكلة البطالة سلباً على واقع الخريجين، والمشكلات التي يعاني منها الخريجين بسبب هذه الظاهرة.

وتحدث الفصل أيضا عن تشخيص بطالة الخريجين والتعليم الجامعي وسوق العمل الفلسطيني ، حيث تهتم الجهات المسئولة عن التعليم الجامعي في فلسطين بنوعية التعليم العالي للحفاظ على عملية التلائم بين طبيعة مخرجات مؤسسات التعليم من جهة ، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى. إلا أن هذه المواءمة تصطدم بعوامل أخرى اقتصادية وسياسية واجتماعية تعيق هذه المواءمة سلبيا ، حيث نرى تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني.

1.3 **المقدمة**.

2.3 **منهج الدراسة**.

3.3 **مجتمع الدراسة**.

4.3 **عينة الدراسة**.

5.3 **أداة الدراسة**.

6.3 **خطوات بناء الإستبانة**.

7.3 **صدق الإستبانة**.

8.3 **ثبات الإستبانة**.

9.3 **الأساليب الإحصائية المستخدمة**.

10.3 **الخلاصة**

1.3 **المقدمة**:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة, وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة, وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها, ومدى صدقها وثباتها, وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج, وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.3 **منهج الدارسة**.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني (100:2006) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات". (الحمداني، 2006).

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات

والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

3.3 **مجتمع الدراسة** :

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث, وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من جميع خريجي كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية والبالغ عددهم 22094 خريج وخريجة تقريبا حسب سنة الدراسة من 2006 حتى 2013.

4.3 **عينة الدراسة**:

قام الباحث باستخدام طريقة العينة الصدفية[2] وذلك لصعوبة التواصل مع الخريجيين وعدم وجود قواعد بيانات واضحة تسهل عملية التواصل معهم. وتم توزيع 180 إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 160 استبانة وبذلك تبلغ نسبة الاستجابة 88.9%.

5.3 **أداة الدراسة:**

تم إعداد إستبانة حول " العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية "

تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين:

[2] يختار الباحث أفراد هذه العينة بالصدفة، أي دون ترتيب سابق معهم.

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (الجنس, العمر, التخصص, المعدل التراكمي, الجامعة, الحالة الاجتماعية, هل تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه, هل تلقى المستجيب تدريباً في مجالات أخرى, هل قام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف, عدد الوظائف التي تقدم لها المستجيب بعد التخرج).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة, ويتكون من 48 فقرة, موزع على 4 مجالات :

المجال الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة, ويتكون من (13) فقرة وهي كالتالي:

1. ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.
2. ضعف سوق العمل الخارجي.
3. عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من كليات التجارة.
4. عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين.
5. عدم توافق التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل المتاح للخريجين والخريجات.
6. امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص.
7. انخفاض الأجور فى مؤسسات القطاع الخاص.
8. ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة.
9. سياسة الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية.
10. عدم الموائمة بين آلية التخرج و آلية الاستيعاب في مراكز العمل.
11. توقف النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وعدم تطويره.
12. الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من كليات التجارة.

13. اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

المجال الثاني: العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة, ويتكون من (21) فقرة وهي كالتالي:

1. مستوى التدريب الذي يحصل عليه الخريج بعد التخرج.
2. المعدل الأكاديمي للخريج
3. سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.
4. الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.
5. عدم امتلاك قدرات مميزة في الحاسوب.
6. عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية.
7. ضعف الكفاءة الإدارية لدى الخريج.
8. عدم ارتباط المناهج بالجوانب العملية أو سوق العمل.
9. عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.
10. عزوف الخريجين عن الإبداع والابتكار.
11. تنامي روح الكسل والاتكالية لدى الخريجين
12. ضعف الدافعية لدى والشعور بالإحباط واليأس
13. تزايد أعداد السكان، مع بقاء البنية التحتية على حالها بحيث يؤثر ذلك في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.
14. الاعتماد على العائلة والمعرفة فى البحث عن الوظيفة.

15. عدم تشجيع الأسرة للخريج في البحث عن فرصة عمل.

16. تزايد عدد الجامعات والمعاهد التي تقوم بتخريج أعداد هائلة من الخريجين.

17. تزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي.

18. عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.

19. عدم تقبل بعض الخريجين للعمل في مجالات العمل المهنية والحرفية.

20. عدم رغبة بعض الخريجين للبحث عن فرص العمل وعدم الرغبة في العمل.

21. فقدان الثقة في التعليم الجامعي سواءً من الأفراد أو من قطاعات الإنتاج.

المجال الثالث: العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة, ويتكون من (4) فقرات وهي كالتالي:

1. انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.
2. الربط بين التوظيف وبين الانتماءات السياسية للخريجين.
3. سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.
4. الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

المجال الرابع: الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة, ويتكون من(10) فقرات.

1. ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل فى الأراضي الفلسطينية.
2. العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.
3. الاهتمام بإدخال خريجي كليات التجارة في العمل بقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة.
4. مساعدة الخريجين فى الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.

5. إعادة الاتساق بين نظام التعليم والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة.

6. المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.

7. إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.

8. ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

9. تفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعباً أساسياً في توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو الخاص.

10. العمل على تركيز السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية لعقد اتفاقيات لجلب العمالة الفلسطينية من خريجي الجامعات الفلسطينية.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول(4):

جدول 5 درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا	غير موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

كما هو موضح في جدول رقم 5 ، فقد اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة " غير موافق بدرجة كبيرة جدا " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة والدرجة 2 " موافق بدرجة قليلة " بوزن نسبي 40% و الدرجة 3 " موافق بدرجة متوسطة "

بوزن نسبي 50% , والدرجة 4 " موافق بدرجة كبيرة " بوزن نسبي 75% والدرجة 5 " موافق بدرجة كبيرة جدا " بوزن نسبي 95% .

6.3 **خطوات بناء الإستبانة**:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة " **العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية** "، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة :-

1- الإطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة, والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.

2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تحديد أبعاد الإستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الإستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من ثلاث مجالات و 36 فقرة.

6- تم عرض الإستبانة على خمسة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية ، والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

7- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل, لتستقر الإستبانة في صورتها النهائية على أربعة مجالات و 48 فقرة, ملحق (1).

7.3 **صدق الاستبيان**:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي،2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية،

ووضـــوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يســـتخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010: 107) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة متخصصين في مجال الادارة والاقتصاد والاحصاء وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول 6 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.	.796	*0.000
.2	ضعف سوق العمل الخارجي.	.376	*0.004
.3	عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من كليات التجارة.	.655	*0.000
.4	عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين.	.687	*0.000
.5	عدم توافق التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل المتاح للخريجين والخريجات.	.620	*0.000
.6	امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص.	.660	*0.000
.7	انخفاض الأجور فى مؤسسات القطاع الخاص.	.551	*0.000
.8	ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة.	.692	*0.000
.9	سياسة الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية.	.631	*0.000
.10	عدم الموائمة بين آلية التخرج و آلية الاستيعاب في مراكز العمل.	.522	*0.000
.11	توقف النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وعدم تطويره.	.679	*0.000
.12	الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من كليات التجارة.	.553	*0.000
.13	اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.	.446	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه. الا انه ومن خلال الجدول تبين ان ضعف سوق العمل الخارجي

اقل العبارات ارتباطل حيث بلغت قيمة الارتباط 37% وهذا يعني ان الخريجين لا يرون بان البطالة تتاثر بالطلب على السوق الخارجي.

جدول 7 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	مستوى التدريب الذي يحصل عليه الخريج بعد التخرج.	.791	*0.000
.2	المعدل الأكاديمي للخريج	.729	*0.000
.3	سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.	.690	*0.000
.4	الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.	.643	*0.000
.5	عدم امتلاك قدرات مميزة في الحاسوب.	.676	*0.000
.6	عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية.	.657	*0.000
.7	ضعف الكفاءة الإدارية لدى الخريج.	.631	*0.000
.8	عدم ارتباط المناهج بالجوانب العملية أو سوق العمل.	.607	*0.000
.9	عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.	.464	*0.000
.10	عزوف الخريجين عن الإبداع والابتكار.	.778	*0.000
.11	تنامي روح الكسل والاتكالية لدى الخريجين	.722	*0.000
.12	ضعف الدافعية لدى والشعور بالإحباط واليأس	.657	*0.000
.13	تزايد أعداد السكان، مع بقاء البنية التحتية على حالها بحيث يؤثر ذلك في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	.701	*0.000
.14	الاعتماد على العائلة والمعرفة فى البحث عن الوظيفة.	.409	*0.002
.15	عدم تشجيع الأسرة للخريج في البحث عن فرصة عمل.	.681	*0.000
.16	تزايد عدد الجامعات والمعاهد التي تقوم بتخريج أعداد هائلة من الخريجين.	.710	*0.000

.17	تزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي.	.431	*0.001
.18	عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.	.474	*0.000
.19	عدم تقبل بعض الخريجين للعمل في مجالات العمل المهنية والحرفية.	.745	*0.000
.20	عدم رغبة بعض الخريجين للبحث عن فرص العمل وعدم الرغبة في العمل.	.594	*0.000
.21	فقدان الثقة في التعليم الجامعي سواءً من الأفراد أو من قطاعات الإنتاج.	.628	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول 8 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.	.812	*0.000
.2	الربط بين التوظيف وبين الانتماءات السياسية للخريجين.	.770	*0.000
.3	سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.	.813	*0.000
.4	الانقسام السياسي بين شطري الوطن.	.762	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول 9 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل فى الأراضي الفلسطينية.	.783	*0.000
.2	العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.	.684	*0.000
.3	الاهتمام بإدخال خريجي كليات التجارة في العمل بقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة.	.765	*0.000
.4	مساعدة الخريجين فى الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.	.771	*0.000
.5	إعادة الاتساق بين نظام التعليم والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة.	.674	*0.000
.6	المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.	.793	*0.000
.7	إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.	.729	*0.000
.8	ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	.724	*0.000
.9	تفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعباً أساسياً في توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو الخاص.	.604	*0.000
.10	العمل على تركيز السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية لعقد اتفاقيات لجلب العمالة الفلسطينية من خريجي الجامعات الفلسطينية.	.766	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (10) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول 10 معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

م	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	.946	*0.000
.2	العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	.922	*0.000
.3	العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	.692	*0.000
.4	الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة.	.812	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يتضــح من اختبار الصــدق ان جميع الفقرات التي تقيس العوامل التي تؤثر على بطالة خريجي كلية النجارة لها ارتباط ذو دلالة احصائية مع مجموعاتها الفرعية عند مستوى معنوية 5%.

8.3 **ثبات الإستبانة** Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاوي،2010: 97)، ويقصد به أيضا "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها, أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (القحطاني، 2002). وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient : استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (11).

جدول 11 معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
.1	العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	13	0.858	0.926
.2	العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	21	0.935	0.967
.3	العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4	0.794	0.891
.4	الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة.	10	0.900	0.949
	جميع المجالات معا	**48**	**0.963**	**0.981**

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.935,0.794) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.963). وكذلك قيمة الصدق

الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.891،0.967) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.981) وهذا يعنى أن معامل الصدق الذاتي مرتفع حيث أن قيمة الفا كرونباخ المقبولة من المفضل أن تكون أكثر من 0.70.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

9.3 **الأساليب الإحصائية المستخدمة**:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), حيث تم استخدام الاختبارات غير معلمية للإجابة على فرضيات الدراسة، وذلك لان طبيعة بيانات الاستبيان ordinal وتستدعي استخدام اختبار لامعلمي. وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.

3- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha), لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

4- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي.

5- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

6- اختبار مان – وتني(Mann-Whitney Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.

7- اختبار كروسكال – والاس(Kruskal – Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

10.3 **الخلاصة**:

تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة, وكذلك أداة الدراسة المستخدمة ، والمتمثلة بالاستبانة، وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها, ومدى صدقها وثباتها, وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي حاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات هي المصادر الثانوية تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة. أما المصدر الثاني فتمثل في المصادر الأولية وذلك من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض.

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع خريجي كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية والبالغ عددهم 2094 خريج وخريجة تقريبا. أما عينة الدراسة فقد تم توزيع 180 إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 160 استبانة ، بنبة استجابة 88.9%.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان . وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين ،صدق المحكمين "الصدق الظاهري" ، و صدق المقياس. هذا وقد تم التأكد من الاتساق الداخلي للاستبانة ، وصدق المجال والصدق البنائي والذي يبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة. وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال استخدم الباحث لطريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وقد أثبتت النتائج بأن معامل الصدق الذاتي مرتفع. وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

أما بالنسبة للأساليب الاحصائية التى استخدمها الباحث ، فقد تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), حيث تم استخدام الاختبارات غير معلمية للإجابة على فرضيات الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن مقياس ليكرت ترتيبي. وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية مثل النسب المئوية والتكرارات لوصف عينة الدراسة ، والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي ، واختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة ، ومعامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط ، واختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا ، واختبار مان – وتني لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية. واخيرا تم استخدام اختبار كروسكال – والاس لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

1.4 **المقدمة**.

2.4 **الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية**.

3.4 **اختبار فرضيات الدراسة**.

4.4 **تحليل فقرات الاستبانة**.

5.4 **خلاصة الفصل الرابع**.

1.4 **المقدمة**:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها, والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (الجنس, العمر , التخصص, المعدل التراكمي, الجامعة, الحالة الاجتماعية, هل تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه, هل تلقى المستجيب تدريباً في مجالات أخرى, هل قام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف, كم عدد الوظائف التي تقدم لها المستجيب بعد التخرج), لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة, إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

2.4 **الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية**

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

- **توزيع عينة الدراسة حسب الجنس**

جدول 12 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	114	71.3
أنثى	46	28.8
المجموع	160	100.0

يتضــح من جدول (12) أن ما نسـبته 71.3% من عينة الدراســة ذكور, بينما 28.8% إناث. وهذا يعني ان الذكور هم الاكثر طلبا للعمل على الرغم من ان الاحصـــائيات تشـــير ان نســـبة البطالة بين الاناث اعلى من الذكور. الا ان الاناث ليس لديهم ضغوط اقتصادية مثل الذكور.

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

تبين من نتائج التحليل الإحصـــائي أن أعمار خريجي الجامعات الفلســطينية يتراوح بين 21 إلى 32 سـنة بمتوسـط حسـابي 25.45 سـنة وانحراف معياري 2.48 . وهذا يعني ان الخريجين قد يحتاجون الى فترة 3 ســنوات لكي يجدو فرصـــة عمل مناســبة على اعتبار ان متوســط اعمار الخريجين 22 سنة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب التخصص**

جدول 13 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	73	45.6
اقتصاد	21	13.1
علوم مالية ومصرفية	21	13.1
إدارة أعمال	45	28.1
المجموع	160	100.0

يتضـح من جدول (13) أن ما نسـبته 45.6% من عينة الدراسـة تخصـصـهم محاسـبة, 13.1% تخصـصـهم اقتصـاد وعلوم مالية ومصـرفية, بينما 28.1% تخصـصـهم إدارة أعمال. يتضـح من الجدول ان قسـمي المحاسـبة وادارة الاعمال أكثر الاقسـام معاناة من البطالة على اعتبار ان عدد الخريجين من هذين القسمين هو الاعلى بين باقي الاقسام.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المعدل التراكمي**

تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن المعدل التراكمي لخريجي الجامعات الفلسطينية يتراوح بين 60% إلى 92% بمتوسط حسابي 76.40% وانحراف معياري 5.68 . وهذا يوضح ايضا ان نسبة عالية من الخريجين ضمن العاطلين عن العمل. أي انه ليس فقط الخريجين ذوي المعدلات المنخفضة يعانون من البطالة ايضا ذوي المعدلات المتوسطة وهذا يعطي مؤشرا على كبر حجم مشكلة البطالة لدى خريجي كلية التجارة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الجامعة**

جدول 14 توزيع عينة الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة المئوية %
الجامعة الإسلامية	75	46.9
جامعة الأزهر	37	23.1
جامعة فلسطين	14	8.8
جامعة القدس المفتوحة	16	10.0
جامعة الأقصى	18	11.3
المجموع	160	100.0

يتضح من جدول (14) أن ما نسبته 46.9% من عينة الدراسة تخرجوا من الجامعة الإسلامية, 23.1% تخرجوا من جامعة الأزهر , 8.8% تخرجوا من جامعة فلسطين, 10.0% تخرجوا من جامعة القدس المفتوحة, بينما 11.3% تخرجوا من جامعة الأقصى. يتضح ان الجامعة الاسلامية شملت نصف العينة تقريبا يليها جامعة الازهر. وهذا يعني ان الجامعة الاسلامية والازهر لهم نصيب الاكبر من اعداد الخريجين ومن ثم أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية**

جدول 15 توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
أعزب/ آنسة	112	70.0
متزوج/ة	48	30.0
المجموع	160	100.0

يتضح من جدول (15) أن ما نسبته 70.0% من عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية أعزب/ آنسة, بينما 30.0% حالتهم الاجتماعية متزوج/ة. يتبين من الجدول أنه من الممكن ان نسبة العاطلين عن العمل بين فئة اعزب هي اعلى من فئة متزوج وهذا قد يدلل على ان المتزوجين اكثر استقرارا واكثر اقناعا للمشغلين .

- **توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه.**

جدول 16 توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه

هل تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه؟	العدد	النسبة المئوية %
نعم	54	33.8
لا	106	66.3
المجموع	160	100.0

يتضح من جدول (16) أن ما نسبته 33.8% من عينة الدراسة تلقوا تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبهم, بينما 66.3% لم يتلقوا تدريباً على ذلك. هذه النتيجة قد تكون احد مسببات ارتفاع معدل البطالة حيث ان من اهم خطوات الحصول على وظيفة هو تقديم الطلب. ويبدو ان لدى الخريجين عدم ثقة بان تقديم طلب الوظيفة من المحتمل ان يؤدي الى توظيف.

- **توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال الإدارة.**

جدول 17 توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال الإدارة

هل تلقى المستجيب تدريباً في مجال الإدارة؟	العدد	النسبة المئوية %
نعم	63	39.4
لا	97	60.6
المجموع	160	100.0

يتضح من جدول (17) أن ما نسبته 39.4% من عينة الدراسة تلقوا تدريباً في مجال الإدارة, بينما 60.6% لم يتلقوا تدريباً في مجال الإدارة. ايضاهذه النسبة تعطي مؤشر بتدني مستويات المهارات لدى الطلاب الخريجين على اعتبار ان التدريب يكسب مهارات مرتبطة بسوق العمل.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد مرات التدريب في مجال الإدارة.**

تبين من نتائج التحليل الإحصـائي أن عدد مرات التدريب في مجال الإدارة تتراوح بين 1 إلى 4 مرات بمتوسـط حسـابي 1.81 مرة وانحراف معياري 0.91 . يعتبر عدد مرات التدريب منخفض وهذا يؤدي الى انخفاض المهارات المرتبطة بســـوق العمل. على اعتبار ان الخريجين يجب عليهم الحصول على خمس دورات تدريبية على الاقل في المهارات الادارية.

- **توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال اللغة.**

جدول 18 توزيع عينة الدراسة حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال اللغة

هل تلقى المستجيب تدريباً في مجال اللغة؟	العدد	النسبة المئوية %
نعم	87	54.4
لا	73	45.6
المجموع	160	100.0

يتضح من جدول (18) أن ما نسبته 54.4% من عينة الدراسة تلقوا تدريباً في مجال اللغة, بينما 45.6% لم يتلقوا تدريباً في مجال اللغة. تقريبا نصف عدد الطلاب لا تتوفر لديهم مهارات اللغة

الانجليزية وهذه المهارة مهمة حتى ان بعض الشركات والمنظمات الغير حكومية تعتبرها احد أهم المهارات الاساسية في التوظيف.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد مرات التدريب في مجال اللغة**

تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن عدد مرات التدريب في مجال اللغة يتراوح بين 1 إلى 12 مرة بمتوسط حسابي 3.07 مرة وانحراف معياري 2.36. هذه النتيجة مرتبطة بالنتيجة السابقة حيث ان من الذين تدربو على اللغة الانجليزية قد حصلو على 3 دورات تدريبية في المتوسط وهذا يعني في الاغلب انهم حصلو على مستويات متدنية في اللغة وهذا ايضا يفسر ارتفاع مستوى البطالة لدى الذين اقل مهارة في اللغة الانجليزية.

- **توزيع عينة الدراسة حسب قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف.**

جدول 19 توزيع عينة الدراسة حسب قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف

هل قام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف؟	العدد	النسبة المئوية %
نعم	57	35.6
لا	103	64.4
المجموع	160	100.0

- يتضح من جدول (19) أن ما نسبته 35.6% من عينة الدراسة قاموا بتقديم طلبات لوظائف, بينما 64.4% لم يقوموا بتقديم طلبات لوظائف. هذه النتيجة مرتبطة بالنتيجة المدونة في الجدول رقم 14. قد تكون احد مسببات عدم تقديم طلب توظيف هو عدم الحصول على تدريب حول الية التعامل مع طلبات التوظيف واجراءات المقابلات. وبذلك نلاحظ ارتفاع نسبة عدم تقديم طلبات توظيف الى 64%.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد الوظائف التي تقدم المستجيب لها بعد التخرج.**

تبين من نتائج التحليل الإحصـائي أن عدد الوظائف التي تقدم المسـتجيب لها بعد التخرج يتراوح بين 1 إلى 8 وظائف بمتوسط حسابي 3.54 وظيفة وانحراف معياري 1.90.

يعتبر هذا الرقم مرتفع على اعتبار ان 35% من الذين تقدموا لطلبات توظيف قامو بتعبئة طلبات بمتوسط ثلاث مرات ونصف. وهذا من الممكن أن يؤسس احباط لدى الخريجين وقد يدفع خريجين اخرين الى عدم تقديم طلبات اصلا.

3.4 **اختبار فرضيات الدراسة**:

لاختبار فرضيات الاستبانة تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3 .

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه يمكن قبول الفرضـية الصـفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسـطة وهي 3 ، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضـية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسـطة وهي 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسـط الإجابة يزيد أو ينقص بصـورة جوهرية درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- **الفرضية الأولى: تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (20).

جدول 20 المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل الاقتصادية المؤثرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار z	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.	4.05	81.01	7.58	*0.000	3
.2	ضعف سوق العمل الخارجي.	3.67	73.33	5.34	*0.000	12
.3	عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من كليات التجارة.	4.14	82.89	9.31	*0.000	2
.4	عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين.	3.93	78.62	7.31	*0.000	9
.5	عدم توافق التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل المتاح للخريجين والخريجات.	3.97	79.37	8.03	*0.000	8
.6	امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص.	3.34	66.84	3.19	*0.001	13
.7	انخفاض الأجور فى مؤسسات القطاع الخاص.	3.73	74.65	6.20	*0.000	11
.8	ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة.	3.99	79.75	7.86	*0.000	6

.9	سياسة الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية.	4.18	83.65	9.04	*0.000	1
.10	عدم الموائمة بين آلية التخرج و آلية الاستيعاب في مراكز العمل.	3.84	76.75	7.23	*0.000	10
.11	توقف النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وعدم تطويره.	3.97	79.38	8.21	*0.000	7
.12	الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من كليات التجارة.	3.99	79.88	8.77	*0.000	5
.13	اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.	4.02	80.38	9.21	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.91	78.17	10.42	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (20) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " سياسة الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية " يساوي 4.18 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.65%، قيمة الاختبار 9.04 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص " يساوي 3.34 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.84%، قيمة الاختبار 3.19, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.91، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.17%، قيمة الاختبار 10.42, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وبذلك يمكننا تلخيص أهم العوامل الافتصادية التي حظيت على اجماع المستجيبين باكثر من 80% وبانها تؤثر على توظيف الخريجين وهي كالتالي وبالترتيب :

- سياسة الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية.
- عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من كليات التجارة.
- ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.
- اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

النتائج التي تم التوصل لها تتناسب مع دراسة النمروطي وصيدم 2012 حيث عزت الدراسة الى أن من اهم العوامل الاقتصادية التي تزيد معدل البطالة وتقلل استيعاب الخريجين في الشركات هي عدم توفر مشاريع صناعية و تجارية داخلية تساعد على تشغيل اعداد كبيرة من الخريجين ومن هذه المشروعات، مشاريع الخدمات والنقل والبناء.

نتائج الفرضية :وبناءا على ما تقدم فإنه تم قبول الفرضية القائلة بـ : تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.

- **الفرضـــية الثانية: تؤثر العوامل الأكاديمية تأثيراً ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (21).

جدول 21 المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار z	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	مستوى التدريب الذي يحصل عليه الخريج بعد التخرج.	3.28	65.61	2.19	*0.014	18
.2	المعدل الأكاديمي للخريج	3.81	76.18	7.27	*0.000	7
.3	سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.	3.97	79.49	7.86	*0.000	2
.4	الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.	3.68	73.50	5.93	*0.000	10
.5	عدم امتلاك قدرات مميزة في الحاسوب.	3.53	70.63	4.69	*0.000	12
.6	عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية.	3.54	70.83	5.53	*0.000	11
.7	ضعف الكفاءة الإدارية لدى الخريج.	3.48	69.62	4.81	*0.000	15
.8	عدم ارتباط المناهج بالجوانب العملية أو سوق العمل.	3.68	73.54	6.54	*0.000	9
.9	عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.	3.81	76.20	7.69	*0.000	6
.10	عزوف الخريجين عن الإبداع والابتكار.	3.20	63.92	2.68	*0.004	20
.11	تنامي روح الكسل والاتكالية لدى الخريجين	3.29	65.77	2.58	*0.005	17

.12	ضعف الدافعية لدى والشعور بالإحباط واليأس	3.53	70.58	4.68	*0.000	13
.13	تزايد أعداد السكان، مع بقاء البنية التحتية على حالها بحيث يؤثر ذلك في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.77	75.44	6.28	*0.000	8
.14	الاعتماد على العائلة والمعرفة فى البحث عن الوظيفة.	3.96	79.11	8.78	*0.000	3
.15	عدم تشجيع الأسرة للخريج في البحث عن فرصة عمل.	3.04	60.90	0.35	0.364	21
.16	تزايد عدد الجامعات والمعاهد التي تقوم بتخريج أعداد هائلة من الخريجين.	3.90	77.99	7.07	*0.000	5
.17	تزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي.	4.04	80.76	9.41	*0.000	1
.18	عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.	3.94	78.73	8.43	*0.000	4
.19	عدم تقبل بعض الخريجين للعمل في مجالات العمل المهنية والحرفية.	3.51	70.19	5.39	*0.000	14
.20	عدم رغبة بعض الخريجين للبحث عن فرص العمل وعدم الرغبة في العمل.	3.23	64.56	2.10	*0.018	19
.21	فقدان الثقة في التعليم الجامعي سواءً من الأفراد أو من قطاعات الإنتاج.	3.35	67.04	3.02	*0.001	16
	جميع فقرات المجال معاً	3.59	71.84	6.75	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (21) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر " تزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي " يساوي 4.04 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.76%، قيمة الاختبار 9.41, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر " عدم تشجيع الأسرة للخريج في البحث عن فرصة عمل " يساوي 3.04 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.90%، قيمة الاختبار 0.35, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.364 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.59، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.84%، قيمة الاختبار 6.75, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. ومن الملاحظ بانه تزايد اعداد خريجي التجارة في السنوات الاخيره هي أهم عائق امام التوظيف. هذا قد يعني بانه وضمن الحصار وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب اعداد الخريجين الجدد فانه من الطبيعي سوف تتكدس هذه الاعداد وسوف تتفاقم بالازدياد مع مرور الزمن.

نتائج الفرضية: تم قبول الفرضية القائلة بـ. : تؤثر العوامل الأكاديمية والتدريبية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.

ومن الناحية الاكاديمية يعزو الباحث ازدياد معدلات البطالة بين خريجي كليات التجارة الى العوامل المهمة التالية:

- انخفاض المعدل الأكاديمي للخريج
- سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.
- تزايد عدد الجامعات والمعاهد التي تقوم بتخريج أعداد هائلة من الخريجين.
- فقدان الثقة في التعليم الجامعي سواءً من الأفراد أو من قطاعات الإنتاج.

ومن ناحية التدريب يعزو الباحث ازدياد معدلات البطالة بين خريجي كليات التجارة الى العوامل المهمة التالية:

- الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.
- عدم امتلاك قدرات مميزة في الحاسوب.
- عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية.
- عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.
- عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة مقداد وبهلول 2012 ، حيث اعتبرت الدراسة أن مشكلة عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية والحاسوب بالإضافة إلى الشروط المعقدة لطلب الحصول على الوظيفة من أهم الصعوبات التي يواجهها الخريجون في حصولهم على فرصة عمل. واستنتجت الدراسة أيضا أن الخريجين لا يرون بأن المناهج التي يدرسونها تناسب سوق العمل بل هي مناهج نظرية. كما توافقت الدراسة مع نتائج عرمان 2002 ، حيث اوصت الدراسة

باعتماد المرونة بتزويد الطلاب مهارات أساسية واسعة وتقييم وتحديث المناهج من بشكل دوري خلال تغذية راجعة مصدرها سوق العمل، وضع آلية لمتابعة الخريجين ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل وكذلك وضع آلية تدريب لاحقة لتطوير مهاراتهم حسب تطورات سوق العمل المحلية.

- **الفرضية الثالثة: تؤثر العوامل السياسية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (22).

جدول 22 المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.	4.16	83.16	8.92	*0.000	4
.2	الربط بين التوظيف وبين الانتماءات السياسية للخريجين.	4.24	84.78	9.45	*0.000	3
.3	سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.	4.26	85.13	9.73	*0.000	1
.4	الانقسام السياسي بين شطري الوطن.	4.24	84.88	9.28	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	4.22	84.44	10.04	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (22) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية " يساوي 4.26 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.13%، قيمة الاختبار 9.73, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية " يساوي4.16 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.16%، قيمة الاختبار 8.92, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.22، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 84.44%، قيمة الاختبار 10.04, وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. من الملاحظ ان العوامل السياسية هي الاكثر أثرا على أوضاع تشغيل الخريجين حيث بلغ المتوسط الكلي 4.22 وهو أعلى من العوامل الاقتصادية والاكاديمية.

نتائج الفرضية : تم قبول الفرضية القائلة بـ : تؤثر العوامل السياسية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مســـتوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصـــة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضـــي الفلسطينية.

ويعزى هذا الارتفاع الى العوامل التالية وبالترتيب:

- سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.
- الانقسام السياسي بين شطري الوطن.
- الربط بين التوظيف وبين الانتماءات السياسية للخريجين.
- انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة كل من مقداد وبهلول 2012 ودراسة خضير 2006 ، حيث اجمعت نتائج الدراستين أن العوامل السياسية من أهم عوائق تشغيل الخريجين في المجتمع الفلسطيني.

- **تحليل فقرات مجال " الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة "**

تم اسـتخدام اختبار الإشـارة لمعرفة ما إذا كانت متوسـط درجة الاسـتجابة قد وصـلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (22).

جدول 23 المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل فى الأراضي الفلسطينية.	3.81	76.10	7.14	*0.000	9
.2	العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.	3.86	77.13	8.59	*0.000	7
.3	الاهتمام بإدخال خريجي كليات التجارة في العمل بقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة.	3.95	78.99	8.09	*0.000	4
.4	مساعدة الخريجين فى الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.	4.13	82.63	9.45	*0.000	1
.5	إعادة الاتساق بين نظام التعليم والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة.	3.92	78.38	8.09	*0.000	5
.6	المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.	3.83	76.69	7.01	*0.000	8
.7	إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.	4.04	80.88	9.24	*0.000	2
.8	ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	3.78	75.57	6.89	*0.000	10

.9	تفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعباً أساسياً في توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو الخاص.	3.92	78.36	7.75	*0.000	6
.10	العمل على تركيز السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية لعقد اتفاقيات لجلب العمالة الفلسطينية من خريجي الجامعات الفلسطينية.	4.03	80.63	8.42	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	3.93	78.52	8.30	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (23) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " مساعدة الخريجين في الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة " يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.63%، قيمة الاختبار 9.45 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية " يساوي 3.78 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.57%، قيمة الاختبار 6.89 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.93، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.52%، قيمة الاختبار 8.30 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وتحتل الاقتراحات لحل مشكلة البطالة أحد ثاني أهم العوامل التي تؤثر على البطالة بين الخريجين بعد العوامل السياسية ويمكن أن نعتبر الاقتراحات التالية من أهم العوامل التي تساعد الخريجين للحصول على فرصة عمل من وجهة نظر الخريجين:

- مساعدة الخريجين فى الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.
- إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.
- العمل على تركيز السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية لعقد اتفاقيات لجلب العمالة الفلسطينية من خريجي الجامعات الفلسطينية.
- الاهتمام بإدخال خريجي كليات التجارة في العمل بقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة.
- إعادة الاتساق بين نظام التعليم والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة.
- تفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعباً أساسياً في توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو الخاص.
- العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.
- ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل فى الأراضي الفلسطينية.

واتفقت هذه النتائج مع معظم الدراسات السابقة على سبيل المثال لا الحصر، دراسة مقداد وبهلول 2012 ودراسة نمروطي وصيدم 2012 ، ودراسة زعنون واشتيه 2011.

4.4 تحليل جميع فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (24).

جدول 24 المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
جميع الفقرات الاستبيان	3.80	76.07	9.31	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (24) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.07%، قيمة الاختبار 9.31 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على جميع الفقرات بشكل عام. يتضح من النتائج السابقة أن العوامل التي تؤثر على حصول الطلبة الخريجين على فرصة عمل هي كالتالي بالترتيب:

- العوامل السياسية
- العوامل الاقتصادية
- العوامل الاكاديمية والتدريب

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى (الجنس, التخصص, الجامعة, الحالة الاجتماعية, هل تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه, هل قام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف).

تم استخدام اختبار "مان– وتني" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار غير معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " كروسكال – والاس" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار غير معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى الجنس.

جدول 25 نتائج اختبار " مان وتني" – الجنس

المجال	المتوسط الحسابي		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	ذكر	أنثى		
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.10	3.44	-5.28	*0.000
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.82	3.03	-5.80	*0.000
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.38	3.84	-3.15	*0.002
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة.	4.18	3.31	-6.01	*0.000
جميع المجالات معا	4.02	3.28	-6.23	*0.000

* الفرق بين المتوسطين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (25) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار " مان وتني " أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الجنس وذلك لصالح الذكور. يتضح من النتيجة السابقة بأن الذكور يعتقدون بأن العوامل الاقتصادية والسياسية والاكاديمية والتدريبية تؤثر على حصولهم على وظيفة أعلى من الاناث. ويعزى ذلك الى طبيعة المجتمع الفلسطيني وتحمل الذكور اعباء اقتصادية أكثر من الاناث. واتفقت هذه النتائج مع دراسة الحنيطي 2007 والتي اعتبرت ان الذكور يشاركون أكثر من الاناث في المساهمة الاقتصادية وهم ايضا عرضة أكثر للبطالة على اعتبار ان اعداد الخريجين من الذكور هي اعلى من مثيلاتها عند الاناث.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى التخصص.

من النتائج الموضحة في جدول (26) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار كروسكال–والاس" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى التخصص وذلك لصالح الذين تخصصهم محاسبة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أنه كان الطلب على قسم المحاسبة هو الاعلى بين الاقسام الاخرى في كلية التجارة وبذلك تكدست اعداد الخريجين من هذا القسم مقارنة مع الاقسام الاخرى.

جدول 26 نتائج اختبار " كروسكال– والاس" – التخصص

المجال	المتوسط الحسابي				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	محاسبة	اقتصاد	علوم مالية ومصرفية	إدارة أعمال		
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.27	3.45	3.57	3.70	34.19	*0.000
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات	4.02	3.13	3.22	3.29	35.60	*0.000
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.47	4.15	3.71	4.08	9.64	*0.022
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي	4.20	3.61	3.77	3.71	18.78	*0.000
جميع المجالات معا	4.16	3.40	3.47	3.57	34.64	*0.000

* الفرق بين المتوسطات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

وباعتبار هذه الدراسة هي الاولى من نوعها والتي اهتمت بالاقسام الفرعية في الكليات التجارية والادارية في الاراضي الفلسطينية فقد لا يتسنى للباحث أن يقارنها في الدراسات الاخرى.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى الجامعة.

من النتائج الموضحة في جدول (27) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار كروسكال–والاس" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الجامعة وذلك لصالح الجامعة الإسلامية.

ويعزو الباحث ذلك إلى انه يوجد تحيز في النتائج لصالح الجامعة الاسلامية وذلك يعزى الى زيادة عدد المستجيبين للدراسة من الجامعة الاسلامية وزيادة عدد الخريجين ايضا. وباعتبار هذه الدراسة هي الاولى من نوعها والتي اهتمت بمقارنة اوضاع البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة وبذلك لا يتسنى للباحث أن يقارن نتائجه مع الدراسات الاخرى.

جدول 27 نتائج اختبار " كروسكال- والاس" – الجامعة

المجال	المتوسط الحسابي				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	الجامعة الإسلامية	جامعة الأزهر	جامعة فلسطين	جامعة القدس المفتوحة		
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.30	3.79	3.20	3.35	48.44	*0.000
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.07	3.38	3.06	2.83	54.32	*0.000
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.57	4.06	3.48	4.05	24.78	*0.000
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة.	4.34	3.90	3.33	3.47	51.83	*0.000
جميع المجالات معا	4.23	3.66	3.19	3.20	59.80	*0.000

* الفرق بين المتوسطات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى الحالة الاجتماعية.

من النتائج الموضحة في جدول (28) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار " مان وتني " أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الحالة الاجتماعية وذلك لصالح الذين حالتهم الاجتماعية أعزب/ آنسة وهذه النتيجة تتفق مع النتائج الموضحة في تحليل توزيع عينة الدراسة

حسب الحالة الاجتماعية. ويعزو الباحث ذلك إلى ان فئة أعزب أو آنسة هي أكثر تأثرا بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاكاديمية والتدريبية اكثر من فئة متزوج على اعتبار أن الفئة الاخيرة أكثر استقرارا واكثر رغبة لدى المشغلين لاعتبارات المساهمة الاجتماعية . وتطابقت هذه النتائج مع نتيجة دراسة الحنيطي 2007.

جدول 28 نتائج اختبار " مان وتني" – الحالة الاجتماعية

المجال	المتوسط الحسابي		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أعزب/ آنسة	متزوج/ة		
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.07	3.54	-4.11	*0.000
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل	3.81	3.09	-5.65	*0.000
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	4.39	3.84	-2.96	*0.003
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات	4.13	3.45	-4.90	*0.000
جميع المجالات معا	3.99	3.36	-5.35	*0.000

* الفرق بين المتوسطين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى تلقي المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه.

من النتائج الموضحة في جدول (29) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار " مان وتني " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه

المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى تلقي المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه وذلك لصالح الذين لم يتلقوا تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبهم.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن اللذين لم يتلقوا تدريب بأن العوامل الاقتصادية والسياسية والاكاديمية والتدريبية هي أكثر تأثيرا عليهم من اللذين تلقوا تدريب . ويعتبرون أن الذي لا يدفعهم الى تعبئة طلبات توظيف هي العوامل المشار اليها سابقا. وباعتبار هذه الدراسة هي الاولى من نوعها والتي اهتمت بمقارنة اوضاع البطالة بين اللذين تلقوا تدريب واللذين لم يتلقوا تدريب على تعبئة طلبات التوظيف ، وبذلك لا يتسنى للباحث أن يقارن نتائجه مع الدراسات الاخرى.

جدول 29 نتائج اختبار " مان وتني" – تلقي المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب

المجال	المتوسط الحسابي		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	نعم	لا		
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.48	4.13	-5.37	*0.000
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي	3.17	3.81	-4.75	*0.000
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.94	4.37	-2.82	*0.005
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات	3.56	4.11	-4.39	*0.000
جميع المجالات معا	3.40	4.01	-5.24	*0.000

* الفرق بين المتوسطين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف.

من النتائج الموضحة في جدول (30) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار " مان وتني " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف وذلك لصالح الذين لم يقدموا طلبات لوظائف. وهذه النتيجة مرتبطة بالنتيجة السابقة.

جدول 30 نتائج اختبار " مان وتني" – قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف

المجال	المتوسط الحسابي		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	نعم	لا		
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.41	4.18	-6.51	*0.000
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.10	3.86	-6.14	*0.000
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	3.70	4.51	-5.04	*0.000
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي كليات التجارة.	3.50	4.16	-5.00	*0.000
جميع المجالات معا	3.32	4.07	-6.67	*0.000

* الفرق بين المتوسطين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

5.4 **الخلاصة**:

تضمن الفصل الرابع عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة ، والوقوف على البيانات الشخصية ، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة ، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

وقد شمل الفصل على الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية كما يلي:

- حسب الجنس: فقد تبين بأن الذكور هم الاكثر طلبا للعمل من الاناث.
- حسب العمر: فقد تبين من نتائج التحليل الإحصائي ان الخريجين قد يحتاجون الى فترة 3 سنوات لكي يجدو فرصة عمل مناسبة على اعتبار ان متوسط اعمار الخريجين 22 سنة.
- حسب التخصص: اتضح ان قسمي المحاسبة وادارة الاعمال أكثر الاقسام معاناة من البطالة.
- حسب المعدل التراكمي: تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن المعدل التراكمي لخريجي الجامعات الفلسطينية يتراوح بين 60% إلى 92% متوسط حسابي 76.40% وانحراف معياري 5.68 . وهذا يوضح ايضا ان نسبة عالية من الخريجين ضمن العاطلين عن العمل.
- حسب الجامعة: اتضح ان الجامعة الاسلامية شملت نصف العينة تقريبا يليها جامعة الازهر. وهذا يعني ان الجامعة الاسلامية والازهر لهم نصيب الاكبر من اعداد الخريجين وأعداد العاطلين عن العمل من الخريجين.

- حسب الحالة الاجتماعية: تبين ان نسبة العاطلين عن العمل بين فئة اعزب هي اعلى من فئة متزوج وهذا قد يدلل على ان المتزوجين اكثر استقرارا واكثر اقناعا للمشغلين .
- حسب تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه: اتضح بأن لدى الخريجين عدم ثقة بان تقديم طلب الوظيفة من المحتمل ان يؤدي الى توظيف.
- حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال الإدارة: اتضح بأن 60.6% لم يتلقوا تدريباً في مجال الإدارة. وهذه النسبة تعطي مؤشر بتدني مستويات المهارات لدى الطلاب الخريجين.
- حسب عدد مرات التدريب في مجال الإدارة: تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن عدد مرات التدريب في مجال الإدارة تتراوح بين 1 إلى 4 ،ويعتبر عدد مرات التدريب منخفض وهذا يؤدي الى انخفاض المهارات المرتبطة بسوق العمل.
- حسب تلقى المستجيب تدريباً في مجال اللغة: اتضح بأن نصف عدد الطلاب لا تتوفر لديهم مهارات اللغة الانجليزية وهذه المهارة مهمة ، حيث تعتبر احد أهم المهارات الاساسية في التوظيف.
- حسب عدد مرات التدريب في مجال اللغة: تبين أن من الذين تدربو على اللغة الانجليزية قد حصلو على 3 دورات في المتوسط وهذا يعني في انهم حصلو على مستويات متدنية في اللغة ، وهذا ايضا يفسر ارتفاع مستوى البطالة لدى للأقل مهارة في اللغة الانجليزية.
- حسب قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف: اتضح أن ما نسبته 35.6% من عينة الدراسة قاموا بتقديم طلبات لوظائف, بينما 64.4% لم يقوموا بتقديم طلبات لوظائف. قد تكون احد مسببات عدم تقديم طلب توظيف هو عدم الحصول على تدريب حول آلية التعامل مع طلبات التوظيف واجراءات المقابلات

- حسب عدد الوظائف التي تقدم المستجيب لها بعد التخرج: تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن عدد الوظائف التي تقدم المستجيب لها بعد التخرج يتراوح بين 1 إلى 8. يعتبر هذا الرقم مرتفع على اعتبار ان 35% من الذين تقدموا لطلبات توظيف قامو بتعبئة طلبات بمتوسط ثلاث مرات ونصف.

وقد تم خلال هذا الفصل اختبار فرضيات الاستبانة ، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. وكانت نتائج فرضيات الدراسة كما يلي:

1. تم قبول الفرضية القائلة بـــ : تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.
2. تم قبول الفرضية القائلة بـــ : تؤثر العوامل الأكاديمية والتدريبية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.
3. تم قبول الفرضية القائلة بـ : تؤثر العوامل السياسية تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية.
4. وكانت نتائج الفرضية الرابعة ، وهي "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى (الجنس, التخصص, الجامعة, الحالة الاجتماعية, هل تلقى المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه, هل قام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف)" كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى الجنس.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى التخصص.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى التخصص.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى الحالة الاجتماعية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى تلقي المستجيب تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبه.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الخريجين حول العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة تعزى إلى قيام المستجيب بتقديم طلبات لوظائف.

يتطرق هذا الفصل إلي نتائج الدراسة التي توصل لها الباحث مع أهم نتائج الدارسة وهي كما يلي.

نتائج الدراسة.

توصيات الدراسة.

1.5 **نتائج الدراسة**:

بعد استعراض الإطار النظري وما تضمنه من أدبيات. والإطار العملي تحليل للبيانات خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي حسب العوامل التالية:

أولا: **النتائج المرتبطة العوامل السياسية**:

- أظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي الحاصل بين قطاع غزة والضفة الغربية منذ سنوات قد أثر بشكل كبيرة على سوق العمل الفلسطيني فى قطاع غزة، فهذا الانقسام أدى إلى تفشي ظاهرة التعصب للانتماءات الحزبية بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وبالتالي أصبحت فرص العمل الموجودة توزع بحسب الانتماء الحزبي للخريج، كما ساهمت سياسة الحصار المفروض على قطاع غزة نتيجة لهذا الانقسام الى تفشي ظاهرة البطالة وعدم حصول الخريج على فرصة عمل ملائمة لما درسه فى الجامعة.
- سياسة الحصار المفروضة من سنوات على القطاع كل ذلك أدى إلى ضعف قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب عمالة جديدة.

ثانيا: **النتائج المرتبطة العوامل الاقتصادية**:

- بينت نتائج الدراسة ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة حيث يتأثر سوق العمل بالأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة فى قطاع غزة.
- ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، ورسم سياسات أو تخطيط حجم ونوع التخصصات المطلوبة لسوق العمل الفلسطيني.

- بينت الدراسة عدم وجود دراسة حقيقية لحاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية، حيث لا يتم التنسيق مع الحكومة بخصوص هذا الشأن وخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل.
- أوضحت الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وبين حصول الخريجين على فرصة عمل من وجهة نظر الخريجين. أي أن فرص العمل تتأثر بالعوامل الاقتصادية السائدة ، حيث يمكن زيادة فرص العمل إذا ما تحسنت العوامل الاقتصادية السائدة.

ثالثا: النتائج المرتبطة العوامل الاكاديمية والتدريب:

- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة .
- يعتمد نظام القبول في الجامعات على رغبة الطالب وولي أمره بشكل أساسي، دونما توجيه أو قيود بما يتلاءم وحاجات سوق العمل الفلسطيني.
- ضعف سياسات الجامعات الفلسطينية بخصوص أنظمة وسياسات قبول الطلبة والتي تعتبر من أهم الخطوات في طريق تصحيح المسار والقضاء على بطالة الخريجين.
- بينت الدراسة عدم مواءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات ومتطلبات سوق العمل.
- بينت الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الأكاديمية وبين حصول الخريجين على فرصة عمل من وجهة نظر الخريجين. اى أن فرص العمل تتأثر بالعوامل الأكاديمية للجامعات ، أي أنه يمكن زيادة فرص العمل إذا ما تحسنت أحوال الجامعات

الفلسطينية وإذا ما تم تعديل أنظمة وسياسات القبول في الجامعات الفلسطينية بما يتلاءم وقدرات وحاجات سوق العمل الفلسطيني.

رابعا: النتائج المرتبطة العوامل الديموغرافية:

- اتضح من النتائج ان االذكور اكثر تعرضا من الاناث للعوامل السياسية والاقتصادية والاكاديمية.
- اتضح من النتائج أن اقسام المحاسبة والادارة أكثر تعرضا للعوامل السياسية والاقتصادية والاكاديمية من الاقسام الاخرى.
- اتضح من النتائج أن الجامعة الاسلامية والازهر أكثر تعرضا للعوامل السياسية والاقتصادية والاكاديمية من الجامعات الاخرى مثل الاقصى.
- اتضح من النتائج أن فئة اعزب أكثر تعرضا للعوامل السياسية والاقتصادية والاكاديمية من فئة متزوج.

2.5 توصيات الدراسة.

تنبثق توصيات الدراسة من رؤية الباحث حول أهم الجوانب التي يرى بوجوب تسليط الصوء عليها وتوجيهها نحو الجهات المعنية للاطلاع عليها ودراستها ، حيث يأمل الباحث بأن تتفحص الجهات المعنية هذه التوصيات وتأخذها بمحمل الجد والأخذ منها بما تراه مناسبا للعمل على الحد من مشاكل البطالة التي يعاني منها مجتمعنا الفلسطيني . وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

أولا : توصيات للجامعات الفلسطينية:

- العمل على تحديث المناهج التعليمية، وجعلها مواكبة للتطورات العلمية المستجدة، بما يضمن تأهيل الخريجين من الناحيتين العلمية والعملية.

- إتباع سياسة تعليمية جديدة تعطي لمتطلبات سوق العمل أهميتها من خلال توزيع الطلبة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل الفلسطيني.
- ضرورة التنسيق بين حاجات السوق الحالية والمستقبلية من القوى العاملة بأنواعها وذلك بتوفير قاعدة بيانات دقيقة تكشف عن حجم الاحتياجات في كافة القطاعات وبيانات عن مخرجات نظام التعليم لخلق موائمة بين الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة والمخرجات التعليمية.
- إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.
- حث الجامعات على تطوير انظمة القبول من خلال إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.
- حث الجامعات على تطوير مهارات الطلاب في اللغات الاجنبية وخاصة اللغة الانجليزية.
- حث الجامعات على تطوير علاقات الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير المهارات المرتبطة بسوق العمل.
- حث الجامعات على تطوير المهارات المرتبطة بالحاسوب وذلك من خلال تطوير مختبرات الحاسوب.
- دعم تخصصات الادارة والمحاسبة بالمهارات الفنية التي تساعدهم بالحصول على وظيفة.
- تخطيط اعداد الخرجين من كليات التجارة بما يتناسب مع التطور السكاني.
- تشجيع الجامعات الريادية ، وخاصة الجامعة الاسلامية والازهر ، على التفكير برامج تجارية تتناسب مع الطلب في السوق المحلي.

ثانيا: **توصيات للحكومة الفلسطينية**:

- ضرورة العمل على إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني –الفلسطيني ، حيث سيساهم في رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، مما يؤدي إلى تنمية سوق العمل الفلسطيني ، بما يسمح باستيعاب أعداد كبيرة من الخريجين.
- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة ومشاريع التشغيل الذاتي، فالتجربة والدراسات أثبتت أن أكثر فرص العمل تأتي من خلال المشاريع الصغيرة، لذلك يجب أن نعمل على كل الجوانب التي تساهم في تسهيل وتشجيع هذا النوع من المجالات الإنتاجية والاستثمارية.
- العمل على تحسين المناخ الاستثماري وخلق بيئة استثمارية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية للاستثمار في مشاريع أعمار قطاع غزة وغيرها من أجل خلق فرص العمل للخريجين وحسب تخصصاتهم.
- تشجيع الطلاب الخريجين على الاعمال الريادية وذلك من خلال مساعدة الخريجين فى الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.
- التشجيع على المهارات التي تخص بيئة العمل الدولية.
- العمل على تركيز السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية لعقد اتفاقيات لاستيعاب العمالة الفلسطينية من خريجي الجامعات الفلسطينية.
- تفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعباً أساسياً في توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك من خلال تطوير انظمة عمل مثل حد ادنى من ساعات العمل بحيث يتيح استيعاب اكبر عدد من الخريجين.
- إعادة الاتساق بين نظام التعليم والاحتياجات المستقبلية من العمالة عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة. ومن خلال تحديد احتياجات السوق المحلي والمهارات المرتبطة به.

- تنمية المهارات المرتبطة بادارة المشروعات الصغيرة وذلك بالاهتمام بإدخال خريجي كليات التجارة في العمل بقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة.
- تطوير السياسات الحكومية المرتبطة في المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.
- وبالاضافة الى التوصيات السابقة فان سياسة الحصار والانقسام السياسي وانعدام التطور الاقتصادي تعتبر من اهم العوامل التي تؤدي الى تفاقم معدلات البطالة لدى الخريجين لذا معالجة المواضيع السياسية والاقتصادية سوف تساهم بحل جزء من مشكلة البطالة.
- يجب تشجيع القطاع الخاص لاستيعاب اكبر عدد من الخريجين وذلك من خلال توجيه التمويل نحو التشغيل من خلال القطاع الخاص.
- تطوير خطط قصيرة اجل وطويلة اجل من اجل استيعاب الخريجين وذلك من خلال مشاركة الحكومة لمؤسسات المجتمع المدني.
- العمل على تطوير قدرات الاناث وخاصة جانب المهارات وتشجيعهن حيث ان نسبة البطالة لدى الاناث اعلى من الذكور وذلك من خلال تطوير اعمال تخص طبيعة المجتمع الفلسطيني.
- اعطاء فرصة للطلاب من فئة اعزب عبر تطوير برامج تشغيلية تتناسب مع مسؤولياتهم الاجتماعية.
- العمل على دعم وتطوير دور المؤسسات والجمعيات الاهلية والدولية العاملة في قطاع غزة لما لها من دور في تنمية المجتمع الفلسطيني ومحاربة الفقر والجهل والبطالة.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

- احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، 2004.
- الدباغ والجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- الجرجاوي، زياد(2010). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح.
- الحمداني، موفق (2006): مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
- خالد الزواوي ، "البطالة في الوطن العربي" ، المشكلة و الحل ، الطبعة 1 ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2004.
- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"،الكويت، عالم المعرفة ، 1997.
- الشيخ لابري ، "الاقتصاد و المؤسسة" ، الجزائر ، الصفحات الزرقاء للنشر ، 2003 .
- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
- عبيدات، ذوقان وعدس, عبد الرحمن, وعبد الحق, كايد (2001). البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد الربيعي، التعليم العالي : قضايا ورؤى . دار الخريجي، الرياض،2009.

- ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب،" البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"(من خلال حالة الجزائر)،ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- هيثم الزغبي ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي الدار الجامعية للنشر مصر 2003.

ثانياً: الدوريات والرسائل العلمية:

- أبو رمضان ، محسن ، 2007، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر ، مجلة الحوار المتمدن–العدد: 2072 – 2007 / 10 / 18
- احمد محمد إسماعيل البريفكاني، وآخرون، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات)،مجلة تنمية الرافدين العدد 100، مجلد 32، 2010.
- أسامة الميمي، وشادية مخلوف، وفريد مرة، الجودة في الجامعات الفلسطينية : الإجراءات والممارسات، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني جامعة القدس المفتوحة، رام الله ،2004.
- الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، دراسة حول البطالة في الوطن العربي،2013.
- أميمة منير عبد الحميد جادو، أزمة بطالة المتعلمين فى مصر وسبل مواجهتها فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة دراسة وصفية تحليلية ، مؤتمر الأزمة التعليمية في كلية التجارة –جامعة القاهرة، 2001 .
- تيسير خضر إبراهيم خضير، سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية آثارها و دورها في حل مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية ، غزة،2006.

- جلال شيخ العيد،عيسى بهدي،قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011،مجلة الباحث – عدد 1،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2011، 2012.
- الحكومة الإماراتية، البطالة في الخليج تعود إلى تجزؤ سوق العمل واتجاه المواطنين للقطاع العام، مؤسسة تنمية،2006.
- الحمداني، موفق (2006): مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
- خالد وليد عبد الكريم عبد الحق، دور الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2005.
- خليل أحمد النمروطي ، أحمد محمود صيدم، بطالة الخريجين و دور المشاريع الصغيرة في علاجها، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول،الجامعة الإسلامية، غزة ،2012.
- دوخي عبد الرحيم الحنيطي، دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية، المجلة الأردنية فى العلوم الزراعية ، المجّلد 3، العدد3 ، 2007.
- رامي زيدان, خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا (مقال), صحيفة تشرين, الصفحة الاقتصادية, العدد 9918, الجمهورية العربية السورية – دمشق, 28 تموز 2007م.
- رزق الله هيلان، تعقيب على محاضرة البطالة ومكافحتها في الخطة الخمسية العاشرة مشكلة البطالة وآفاقها، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006.

- سالم أبو شوارب، عناصر البيئة المؤثرة في اختيار الطلبة لتخصص المحاسبة ، في الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الأول، يناير 2010.
- سالم، وليد :المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية :نحو علاقة تكاملية، منتدى أبحاث السياسات الفلسطينية، حزيران1999
- ستار خليل، خريجو الجامعات العراقية بين الأهمية الاقتصادية للتعليم وتفاقم مشكلة البطالة، العدد 20–21، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،العراق ،2006.
- سميرة عميش، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة ، دراسة حالة الجزائر، لملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، نوفمبر 2011.
- سهير العطار، بطالة خريجي الجامعات فى مصر – الوضع الراهن وآليات المواجهة – دراسة ميدانية على عينة من طلبة الدراسات العليا. مقدم لمؤتمر الأزمات والكوارث – بكلية التجارة – جامعة عين شمس، 2004.
- الشيخ حسين , صطوف جامعة تشرين والمعهد العالي لإدارة الأعمال دمشق تموز ٢٠٠٧
- صلاح الدين عبد العزيز غنيم، التعليم والبطالة في مصر، مجلة البحث التربوي, المجلد الثاني العدد الثاني، 2003.
- عبد العزيز جميل مخيمر، واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005

- عبد الهادي، عزت :الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، المركز الفلسطيني للارشاد، 2006/6/20 ، الرابط الالكتروني: .http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136
- عبد الواحد الكبيسي، اثر البطالة على خرجي الجامعات العراقية وعلى مجتمعهم وسبل علاجها(دراسة نفسية اجتماعية)،مركز طرائق التدريس والتعليم المستمر في جامعة الانبار، العراق، 2012.
- عثمان، شادي، دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004
- على سنوسي ، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر – الأسباب – الحلول من خلال التطرق الى تجارب دولية، سنوسي علي، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.
- عماد لبد، تحديث إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد 12،العدد الأول ، 2004.
- فيصل الزعنون وعماد اشتية، "البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية"، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي/ جامعة المنصورة، 2011.
- فيصل عبد الله الحاج , وآخرون, "دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد ", عمان, المملكة الأردنية الهاشمية،2008.
- القحطاني، محمد علي مانع (2002). أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- محسن ألظالمي ، واحمد الإمارة ، وأفنان الاسدي، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون – العدد التسعون، جامعة الكوفة، العراق، 2012.
- محمد إبراهيم مقداد , مها محمد بهلول، بطالة خريجي كلية التجارة و دور المشاريع الصغيرة في علاجها، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول،الجامعة الإسلامية، غزة،2012.
- محمد العبيدي، مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد24، مجلد1. 2011.
- مركز بيسان للبحوث والانماء " :دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني :دراسة ضمن برنامج ابحاث تجمع مؤسسة التعاون"، مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله : فلسطين، 2002.
- المطوع, خليل احمد, المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي, مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة, المنعقد في الدوحة من (11 – 13 ابريل – 2006م, الدوحة – قطر)
- معاوية أحمد حسين، الأثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة ضفار، عُمان، 2012.
- منتدي شارك الشبابي،تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013، تقرير من إصدار منتدى شارك الشبابي بالشراكة مع مركز التمكين الاقتصادي للشباب، غزة، فلسطين، 2013.

- منظمة العمل الدولية – جنيف: العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.
- منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى ، البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة المشروع (4) ، المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل
- منير العتيبي، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، كلية التربية، جامعة الملك سعود،2011.
- مهدي كلو ،"الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 –2002 .
- نزيه عرمان، مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني , رام الله ، 2002.
- الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق الانسان ، مرصد ، 2003، دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات الغير حكومية . ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات (أمان)
- الوافي الطيب، بهلول لطيفة ، البطالـة في الوطن العربي ... أسباب و تحديات، جامعة تبسـة،الجزائر ،2010.
- وزارة التربية والتعليم، الجزائر، 2013.
- وليد ناجي الحيالي، البـطـالــة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2013.
- يعقوب نشوان، نوعية التعليم العالي الفلسطيني، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني جامعة القدس المفتوحة، رام الله ،2004.

- مركز الإحصاء الفلسطيني ،النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني 2014 (دورة نيسان – حزيران 2014)
- دليل الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية المحلية ، وزارة الداخلية ، 2014
- دليل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة لسنة 2014

ثالثاً: مواقع الانترنت:

- أونروا: 52% من سكان غزة تحت خط الفقر، الجزيرة، نت ،2013، http://aljazeera.net/ebusiness/pages/13fefe2f-e5cb-4255-9783-b8b4c5ce7d4b
- جاسم حسين، البطالة في الوطن العربي، موقع الاقتصادية، 2010/3/13 http://www.aleqt.com/2010/03/13/article_362848.html
- وكالة معاً، عشية الأول من أيار- مشاركة الرجال بالقوى العاملة أكثر من4 أضعاف النساء،2012/4/30، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=480911
- يوسف كامل إبراهيم، البطالة وتحديات المستقبل في قطاع غزة
- ،2006، http://www.insanonline.net/news_details.php?id=1545
- http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=540c6y344262Y540c6
- (http://www.alriyadh.com/814517

رابعاً: المراجع الانجليزية:

- Mohammed I. Migdad, Unemployment Among the Graduates of the Education System In Palestine, Associated Professor of Economics, Islamic University of Gaza,2010.
- K. Pauw, M. Oosthuizen and C. Van Der Westhuizen 2008, Graduate Unemployment in the Face of Skills Shortages: A Labour Market Paradox
- Obi Emmanuel Chinasa, 2012: Business Education and the Entrepreneurship Education Agenda: A Synergy for Unemployment Reduction in Nigeria
- OLOWE, OLUSEGUN, 2009: Graduate Unemployment and its Resultant Effects on Developing Economies.

ملاحق الدراسة: ملحق 1:

الجامعة الإسلامية– غزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

ماجستير إدارة الأعمال (MBA)

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم .... أختي الكريمة

تحية طيبة ،،، وبعد ،،،،

الموضوع : تعبئة إستبانة لرسالة ماجستير بعنوان

العوامل المؤثرة في الحصـــول على فرصـــة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضـــي الفلسطينية

يقوم الباحث بإجراء دراســة بعنوان: (العوامل المؤثرة في الحصــول على فرصــة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضــي الفلسـطينية). وهو بصـدد تطبيق اسـتبانة للحصـول على المعلومات والبيانات اللازمة لذلك ، أرجو التكرم بالإجابة على كل سـؤال بأمانة وموضـوعية ، لما لإجاباتكم من أهمية بالغة في نتائج هذه الدراســة، علماً بأن إجاباتكم لن تســتخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

أشكركم على حسن استجابتكم وتعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام

الباحث/ أكرم البغدادي

أولاً : البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. العمر: _____ سنة
3. التخصص: ☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة أعمال
4. المعدل التراكمي : _____%
5. الجامعة : ☐ الجامعة الإسلامية ☐ جامعة الأزهر ☐ جامعة فلسطين ☐ جامعة القدس المفتوحة ☐ جامعة الأقصى
6. الحالة الاجتماعية : ☐ أعزب/انسة ☐ متزوج/ة
7. هل تلقيت تدريباً على كيفية تعبئة طلب الوظيفة والحصول على عمل يناسبك؟

   ☐ نعم ☐ لا
8. هل تلقيت تدريباً في مجالات أخرى؟ ☐ الإدارة ، كم مرة ☐

   ☐ اللغة ، كم مرة ☐
9. هل قمت بتقديم طلبات لوظائف؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم، كم عدد الوظائف التي تقدمت لها بعد التخرج؟ ------ وظيفة

طريقة الإجابة:

يرجى الاختيار من 1 الى 5 التي تعبر عن رأيك في العبارات المذكورة ، حيث رقم 1 أقل درجة ورقم 5 أعلى درجة :

ثانياً : فقرات الاستبانة:

المجال الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة							
الرقم	العبـــارة	درجة الاختيار 1 – 5					
1	ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5	
2	ضعف سوق العمل الخارجي.	1	2	3	4	5	
3	عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من كليات التجارة.	1	2	3	4	5	
4	عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين.	1	2	3	4	5	
5	عدم توافق التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل المتاح للخريجين والخريجات.	1	2	3	4	5	
6	امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص.	1	2	3	4	5	
7	انخفاض الأجور فى مؤسسات القطاع الخاص.	1	2	3	4	5	
8	ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة.	1	2	3	4	5	
9	سياسة الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5	
10	عدم الموائمة بين آلية التخرج و آلية الاستيعاب في مراكز العمل.	1	2	3	4	5	
11	توقف النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وعدم تطويره.	1	2	3	4	5	
12	الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من كليات التجارة.	1	2	3	4	5	
13	اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.	1	2	3	4	5	

المجال الثاني :العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.							
الرقم	العبـــارة	درجة الاختيار 1 – 5					
14	مستوي التدريب الذي يحصل عليه الخريج بعد التخرج.	1	2	3	4	5	
15	المعدل الأكاديمي للخريج	1	2	3	4	5	
16	سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.	1	2	3	4	5	
17	الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.	1	2	3	4	5	
18	عدم امتلاك قدرات مميزة في الحاسوب.	1	2	3	4	5	
19	عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية.	1	2	3	4	5	
20	ضعف الكفاءة الإدارية لدى الخريج.	1	2	3	4	5	
21	عدم ارتباط المناهج بالجوانب العملية أو سوق العمل.	1	2	3	4	5	
22	عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.	1	2	3	4	5	
23	عزوف الخريجين عن الإبداع والابتكار.	1	2	3	4	5	
24	تنامي روح الكسل والاتكالية لدى الخريجين	1	2	3	4	5	
25	ضعف الدافعية لدى والشعور بالإحباط واليأس	1	2	3	4	5	
26	تزايد أعداد السكان، مع بقاء البنية التحتية على حالها بحيث يؤثر ذلك في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة.	1	2	3	4	5	
27	الاعتماد على العائلة والمعرفة فى البحث عن الوظيفة.	1	2	3	4	5	
28	عدم تشجيع الأسرة للخريج في البحث عن فرصة عمل.	1	2	3	4	5	

29	تزايد عدد الجامعات والمعاهد التي تقوم بتخريج أعداد هائلة من الخريجين.	1	2	3	4	5
30	تزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي.	1	2	3	4	5
31	عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.	1	2	3	4	5
32	عدم تقبل بعض الخريجين للعمل في مجالات العمل المهنية والحرفية.	1	2	3	4	5
33	عدم رغبة بعض الخريجين للبحث عن فرص العمل وعدم الرغبة في العمل.	1	2	3	4	5
34	فقدان الثقة في التعليم الجامعي سواءً من الأفراد أو من قطاعات الإنتاج.	1	2	3	4	5
المجال الثالث: العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة						
الرقم	العبـــارة	درجة الاختيار 1- 5				
35	انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
36	الربط بين التوظيف وبين الانتماءات السياسية للخريجين.	1	2	3	4	5
37	سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
38	الانقسام السياسي بين شطري الوطن.	1	2	3	4	5
المجال الرابع: الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدي خريجي كليات التجارة						
الرقم	العبـــارة	درجة الاختيار 1 – 5				
39	ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل فى الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
40	العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.	1	2	3	4	5

41	الاهتمام بإدخال خريجي كليات التجارة في العمل بقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة.	1	2	3	4	5
42	مساعدة الخريجين فى الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.	1	2	3	4	5
43	إعادة الاتساق بين نظام التعليم والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة.	1	2	3	4	5
44	المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.	1	2	3	4	5
45	إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلي القوى العاملة.	1	2	3	4	5
46	ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
47	تفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعباً أساسياً في توظيف الخريجين سواء في القطاع العام أو الخاص.	1	2	3	4	5
48	العمل على تركيز السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية لعقد اتفاقيات لجلب العمالة الفلسطينية من خريجي الجامعات الفلسطينية.	1	2	3	4	5

هل يوجد لديكم اقتراحات أخري؟

_____

_____

أشكركم على حسن تعاونكم

ملحق 2:

أسماء لجنة تحكيم الاستبانة:

1. **أستاذ دكتور سمير صافي**
2. **دكتور سامي أبو الروس**
3. **دكتور نافذ بركات**
4. **دكتور وسيم الهبيل**
5. **دكتور وائل الداية**